

العراق المعاصر

المرحلة الثانية

صباحي / مسائي

1000

1000

1000

1000

1000

2000

الباب الأول

التطور العراقي في أو اخر الحكم العثماني

الفصل الأول

الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

كان العراق منذ اقدم العهود موطنًا للحضارة ومنظماً للتقدم . واستمرت على عهود الاكديين والسموريون والبابليون والآشوريون حتى بلغت شأنًا عظيمًا / وفي أوائل عهد الإسلام تم فتح العراق على يد الجيوش العربية الإسلامية محررة إيمان من حكم الساسانيين (أقوام من إيران) وعلى عهد العرب تعززت الحضارة بشكل لم يسبق له مثيل ، وفي عهد العباسيين أصبح العراق قمة شامخة من قمم الحضارة والعلم والفن .

ثم انتكس التطور العراقي سياسياً وحضارياً بسبب الغزو الذي قام بها المغول وسقوط بغداد في أيديهم عام ١٢٥٨م . ومنذ ذلك الوقت تراجعت الحضارة في العراق وتدهورت أموره سياسياً وحضارياً . وطيلة قرون عديدة ساده حالة من الجمود والتخلف في كافة أنحاء العراق .

المبحث الأول : (التخلف والجمود وأسبابهما)

أن أدنى الأضرار التي لحقت بالعراق على يد المغول هي تدمير نظام الري / اعتماد العراق في الري على مياه نهر دجلة والفرات بسبب :-

- ١- سقوط الأمطار في المنطقة كان غير كاف وغير مناسب في توقيته .
- ٢- موسم الفيضان نفسه كان غير مناسب .
- ٣- بالإضافة إلى كون النهران يحملان نسباً عالية من الرواسب التي تؤدي غالباً إلى غلق مجرى الأنهر الصغيرة .



بالنتيجة / فإن ما أصاب نظام الري في العراق قاد إلى هجر الزراعة ويشجع البداؤة/ ونشوب منازعات حادة حول الأراضي القليلة التي بقيت صالحة للزراعة .

وسادت في العراق حالة من التدهور الاجتماعي - والاقتصادي والحرروب العشائرية وأضمحلال المدن وتدهور التجارة .

ولم يكن التخلف قاصراً على جانب بل شاع في كافة جوانبه ويمكن تلمس ذلك من خلال :-

١- اضمحلال عدد السكان : بسبب غزوات الطاعون المتكررة والحرروب الداخلية والخارجية / وسوء الخدمات الصحية .

٢- عدم كفاية المحاصيل الزراعية وبالتالي عدم كفايتها للتصدير .

٣- التجارة العراقية مجرد تجارة مرور واكتفى العراق في أن يلعب دور محطة تجارية بدون أي إسهام ذاتي في التصدير . وحتى تجارة المرور المتواضعة هذه كانت دوماً تخنق بسبب انعدام الأمن في الطرق الخارجية .

٤- اضمحلال الصناعة : ووصف الوضع الصناعي بأنه بدائي وفي حالة انحلال .

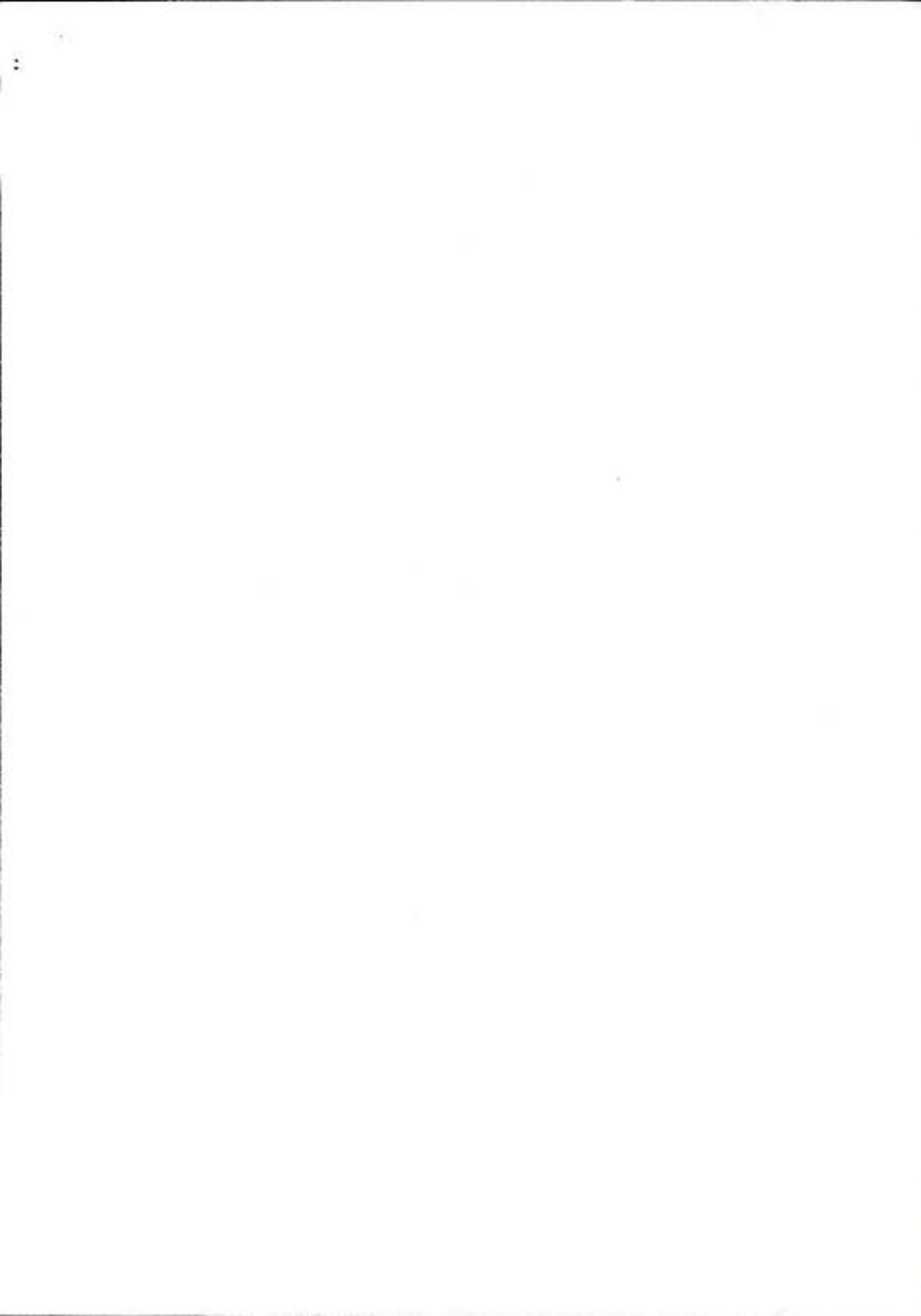
٥- التعليم المتوفر الوحيد هو حفظ القرآن تحت أشراف المقرئ . ولم تفتح أول مدرسة حديثة في بغداد آلا في عهد داود باشا (١٨٣٢-١٨١٧) .

في مثل تلك الظروف كان يمكن للحكومة أو الشعب أن يتحقق بعض التغييرات ويجددان ^{العمل} حياة ~~البلد~~ ، إلا إن كلام من الحكومة والشعب كان غير قادر على تحقيق الإصلاح المنشود وعاذر عن بلوغ هذا الهدف .

بخصوص الحكومة فإن العراق لم يعرف أي إصلاحات تذكر (باستثناء عهد داود باشا) حتى جهود مدحت باشا المخلصة كانت في أغلب الأحيان فاشلة وأدت إلى نتائج معاكسة لنواباه الطيبة على حد قول لونكريك . وبخصوص سكان العراق فكان بدوره عاجزاً عن المطالبة بأية تغييرات جذرية .

اجتماعياً : كانت نسبة العشائر هي الغالبة في العراق تلك الفترة . كان الإحساس بالانتماء عشائرياً . وكانت العشيرة عادة تمتلك رقعة واسعة من الأرض تدعى (الديرة) وتضم أراضي مزروعة وغير مزروعة بالإضافة إلى أراضي تغطيها المياه (الاهوار) .

وكان نظام الديرة يعطي القبيلة الحق في زراعة أي جزء منها وفقاً لخصوبتها وريها . وكانت الديرة تعتبر ملكاً للعشيرة كلها وليس ملكاً فردياً للشيخ أو العائلة التي ينتمي إليها . ولذلك كان ثمة إحساس قوي بالوحدة داخل العشيرة مما أعاد بالنتيجة نمو الوعي الوطني .



أن النظام العشائري المستمد على هيكل اقتصادي عميق الجذور (من الملكية الجماعية واقتصاد الكفاف) والذى حافظت عليه الظروف الموضوعية السائدة قد ولد فيماً وعلاقة اجتماعية معينة بين أعضائه الذين كانت تشدهم بعضهم روابط الدم والجنسية والشريعة والأخلاق العشائرية المتعارف عليها. إن هذا النظام أعاد نمو الوعي الوصفي ووقف حائلًا أمام نمو سوق عراقية موحدة كما كان تحدى دائمًا لـ سلطة مركزية في العراق.

المبحث الثاني: (بدايات التحول والتغير)

كانت سلسلة من الأحداث تجري في داخل العراق وما حوله وتبذر بذور التغيير خاصة في عهد داود باشا الذي شهد تأسيس المصانع الأولى لانتاج المعدات الحربية والملابس واستخدام أول مطبعة مائية وأول ماكينة للطباعة... الخ وادخل والتي بغداد مدحت باشا سلسلة من الإصلاحات كان لها اثر عميق على العراق أبرزها نظام الطابو . كل هذه العوامل مهدت الطريق للتغيرات الجديدة في العراق كان أهمها نمو التجارة الخارجية ونظام الطابو لتسجيل الأراضي .

١- نمو التجارة العراقية

إذا كان النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يعرف فيه العراق التجارة محدودة جدا، فإن النصف الثاني منه عرف توسيع ملحوظ وسريع في تجارة الصادرات العراقية . ويعزى سبب نمو التجارة العراقية إلى ارتباطه بسلسلة من التغيرات التي مر بها العراق :-

- أ- إخضاع القادة العشائريين للسلطة المركزية.
- ب- توحيد الولايات العراقية حول محور بغداد.
- ج- تطبيق نظام الولايات العثمانى في العراق عام ١٨٧٠ م .
- د- الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي كان قد شرع بها مدحت باشا .
- ه- افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م كان له تأثير قوي على الاقتصاد العراقي .
- و- إدخال البواخر والمواصلات النهرية فأول بآخرتين وصلتا العراق في عام ١٨٥٧ م وفي عام ١٨٦٧ م أضاف نامق باشا ثلاثة سفن أخرى . وفي عام ١٨٦١ م تأسست في لندن شركة أخرى للملاحة في الفرات ونجلة على بد هنج وكانت عائلة لنج قد أسست بيئتها تجاريا في بغداد منذ عام ١٨٣١ م .



لم يكن تأثير النقلات النهرية محصوراً في توسيع التجارة بل لعبت أيضا دورا حاسما في عملية استيطان العشائر . فهي سهلت إخضاع العشائر بالقوة العسكرية وفضلا عن ذلك فإنها شجعت العشائر على الاعتماد على الزراعة بتهيئتها منفذًا مريحا للإنتاج الزراعي ، وإذا علمنا بأن الفرات كان آنذاك لا يستخدم للملاحة فلم يكن من المدهش أن عشائر دجلة قد تم (ترويضها) قبل عشائر الفرات بمدة طويلة.

أن البوادر النهرية ساعدت بشكل فعال على تحطيم المؤسسات العشائرية القائمة على اقتصاد الكفاف (المغلق) . وذلك بإيجادها عامل الربح الذي حول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد سوق (ربح) في حين أن غياب البوادر النهرية عن منطقة الفرات أدى إلى استمرار النظام العشائري هناك . اقتصاد الكفاف (مغلق) ينفي الربح اقتصاد السوق تحطيم المؤسسات العشائرية هناك . يوضح ذلك أن نمو الزراعة (بفضل استيطان العشائر) وتوسيع التجارة كان لهما تأثير متبادل وإيجابي على بعضهما الآخر . كما يبين أن الحاصلات الزراعية لم تعد موجهة إلى سد الحاجات المحدودة للعشيرة ، بل لإشباع حاجات السوق . أن نمو الصادرات أمد بالعملة الصعبة والقدرة المالية التي ساعدت على توسيع تجارة الاستيراد ، ويمكننا أن نلاحظ في هذه التجارة ازديادا مطفقا ونسبيا في استيراد السلع الإنتاجية (الأسماك مضخات الري) ويتبين من ذلك أن نمو التجارة ساعد على تحسين الظروف الزراعية لغرض رفع وتيرة الإنتاج . ويلاحظ هنا أيضا النسبة المتزايدة لاستيراد العراق من بريطانيا وإمبراطوريتها . وبحلول عام ١٩٢٠ م . كان مجموع حصة الإمبراطورية البريطانية في الواردات العراقية حوالي ٧٥٪ . لنحو

تأثير الاجتماعي السياسي للتجارة العراقية

- يمكن تلخيص آثار ونتائج نمو التجارة العراقية والتحول في اتجاهها بالنقاط التالية :-
- ١- كانت الرسوم الكمر كية تؤلف المصدر الرئيسي الثاني لموارد العراق وتشكل ٢٥٪ منها .
- ٢- ازدياد المبادرات التجارية مع بريطانيا وربط الاقتصاد العراقي بالبريطاني وطور بالتالي المصالح البريطانية .
- ٣- تعاظم نفوذ الشركات البريطانية كان قد افرز اتجاهين في صفوف الطبقة التجارية العراقية الذين أصبحوا سندًا اجتماعياً وسياسيًا للهيمنة البريطانية على العراق ، وأولئك الذين أصبحوا مصدرًا للاستياء والتحريض السياسي ضد السيطرة البريطانية .
- ٤- أن الأكثر الأكثـر أهمية للتجارة الخارجية انعكس على التركيب الاقتصادي للمجتمع وعلى عناصره التكوينية وقواته الاجتماعية ونظام الأرضي فيه .



٢-توطن العشائر وحركة السكان

أن نمو التجارة وتوسيع الزراعة وتعزز الأمن وإدخال نظام الطابو في الأراضي والنقلات النهرية كانت عوامل ذات أهمية عميقة بالنسبة للمجتمع العراقي وكان أثراها المباشر هو تشجيع توطن العشائر .

وخلال الفترة الأولى من التطور الاقتصادي وتحولات السكانية كان التحول من البداوة إلى الريف يتجه إلى الرعي أكثر منه إلى الزراعة . وعليه استمرت الحياة العشائرية في جنوب العراق إلا إن هذه الظاهرة لم تدم طويلاً لأن التحول ما لبث أن أصبح من الرعاية إلى الزراعة هذه المرة .

المبحث الثالث

مشكلة الأرض والنظام العشائري

بموجب النظم الإسلامية ، التي طبقت في العراق بعد الفتح الإسلامي كانت الأراضي تعتبر ملكاً صرفاً (أي ملكية خاصة) إلا أن الأتراك بسبب ما ادرجوا معظم الأراضي العراقية تقريباً تحت تصنيف الأراضي الأميرية (العائد للدولة) من هنا فإن الحكومة كانت نظرياً تدعى ملكية هذه الأرض إلا أنها من الناحية العملية كانت عاجزة عن وضع هذا الادعاء موضع التطبيق ، أي أن الحكومة استمرت من الناحية القانونية أو الشرعية تعتبر الأرض ملكاً لها في حين أن العشائر أصرت على اعتبار الأرض ملكاً للعشائر .

شرع مدحت باشا بتطبيق قانون الأرضي العثماني على العراق ليعزز سياساته الرامية إلى تصفية النظام العشائري . وبمقتضى أحكام هذا القانون كان يجوز تفویض الأرض الأميرية لزراعتها الغعلي وبالتالي إكسابه مصلحة ثابتة فيها .

كان مدحت يرمي من وراء ذلك إلى :-

١- تحويل العشائر شبه البدوية إلى مجتمع متواطنة بصورة دائمة قائمة على الزراعة وبالتالي تسهيل خضوعها للسلطة المركزية ، وعن طريق جعل ملكية الأرض خاضعة لوثيقة تحريرية .

٢- القضاء على الحروب العشائرية حول الأراضي المتنازع عليها والاستعاضة عن سلطة الشيخ في منح الأرضي بسلطنة الدولة .

٣- جعل أفراد العشائر مسؤولين مباشرة أمام الدولة متخطفين الشيوخ مما سيشكل بدوره ضربة هامة للنظام العشائري .

٤- عن طريق توزيع الأراضي بين زارعيها ، كان مدحٍ يرمي إلى إلغاء الملكية العشائرية المشتركة والاستعاضة عنها بالملكية الفردية الخاصة التي كان يعتقد أنها ستحطم النظام العشائري .

٥- كل ذلك سيقود إلى (حسب رأيه) تحقيق رفاهية الشعب وزيادة موارد الدولة واستثباب الأمان والنظام وبالدرجة الأولى تحطيم النظام العشائري والتعجيل بعملية التفكك بين العشائر .

جوهر القانون

يكمن في النقل الشامل لحقوق التصرف في الأراضي الأميرية المزروعة إلى صغار الزراعة أما عن طريق ثبيت الحقوق في الأرض وتنظيمها حيثما وجدت أو كما هو الأمر في حالة بيع الأرض في المزاد وأحياء الأراضي الموات عن طريق خلق هذه الحقوق التي لم تكن موجودة .

ووفقاً لقانون الأرض العثماني فقد كانت السلطات مستعدة للاعتراف بحق التقادم المكتسب لملكية الأرض لكل شخص يثبت (حق القرار) الذي يتضمن استمراره في لشغال الأرض وكذلك زراعتها لفترة لا تقل عن عشرة سنوات .

كان يصعب على أفراد العشائر توفير هذه الشروط :-

١. بحكم الطابع الجماعي لملكية العشائرية ، لم يكن هناك أرض يزرعها فرد واحد من العشيرة لمثل هذه المدة الطويلة .

٢. بالرغم من أن مساحة (الديرة) كانت يوجه عام ثابتة إلا أن (القطع) أو (القدادين) كانت تتغير باستمرار بسبب الملوحة أو أنهاك التربة أو كثرة الفيضانات أو تحويل الأنهر .

٣. ولما كان الاعتراف بحقوق ثابتة لأفراد العشائر متعدراً فإن خلق هذه الحقوق كان ضرورياً بالنسبة لمقتضيات الوضع . ولذلك عرض مدحٍ باشا على أفراد العشائر الحصول على سندات الطابو بدفع (بدل المثل) الذي كان يعرف أيضاً (بالمعدل) .



مدى نجاح أو عدم نجاح هذه المحاولة (تطبيق قانون الأراضي)

المحاولة كانت محاولة طموحة ولو أنها نفذت بشكل صحيح لكان العراق قد من ثورة اجتماعية تقدمية ذات أبعاد إيجابية عميقة إلا أن النظام العثماني العراقي والإدارة العثمانية كانوا غير مؤهلين لإمداد هذه المحاولة بالشروط الازمة لنجاحها.

فيخصوص الإدارة العثمانية فإن موظفوها كانوا يتتقاضون رواتب زهيدة (وبالتالي عرضه للرشوة)، وتنقص إلى الخبرة والى المساحات الازمة للأراضي فكانت السندات تصدر أحياناً بالنسبة لأراضي متداخلة، أو تتكرر أحياناً بالنسبة لذات العقارات، أو أحياناً وهي تشمل مساحات كبيرة جداً من الأراضي وقد أدى ذلك إلى إهدار أموال طائلة وكان يتناهى مع سياسة الحكومة المتبعة في القانون وفي التعليمات إلى موظفي الطابو حول وجوب تقويض الأرضي لزراعيها الفعليين.

أما بخصوص النظام العثماني، فإن الهدف الرئيس لسياسة محدث باشا، وهو تقويض الأرضي لصغار المزارعين وتحويل أفراد العشائر إلى ملاك الأرض، لم يتحقق أبداً. فلم يكن بوسع أفراد العشائر أن يهبيوا ما يكفي من المال لرفع (المعدل) للحصول على سندات الطابو. ومن جهة أخرى، كان القانون العثماني يمنع الملكية المشاعة وبذلك حرم العشيرة كوحدة جماعية، من إمكانية شراء الأرضي. وكان أفراد العشائر من جهتهم لا يرغبون في شراء السندات؟ لأنهم:-

- ١- كانوا يعتقدون أنها ستترتب ضرائب عليهم.
- ٢- كما كانوا يرتباون في أن افتتاح السندات سيجعلهم عرضة للتجنيد.
- ٣- لم يجد أفراد العشائر أي سبب لشراء أراضي كانوا قد حفروا الحيازة الكاملة والفعالية عليها بالقوة.

أن تردد وعزوف أفراد العشائر عن شراء سندات الطابو أفسح المجال أمام الموظفين الكبار، وتجار المدن وبعض الشيوخ الأذكياء لشراء الأرضي والحصول على السندات. وقد دشن هذا بداية مشكلة جديدة، هي مشكلة الملاك الغائبين الذين كانوا غالباً في المدن ويقطنون بدل (الملكية) عن أراضيهم التي كان يزرعها رجال العشائر. أن هذا التغير في علاقات الإنتاج الاجتماعية قد ولد موقفين مباينين فقد كان الملاك الغائبين وحائزوا سندات الطابو يشعرون أن الحكومة حلّيفهم الرئيسي ضد ثورة الفلاحين.



وبسبب عجزهم عن حماية بدل الملكية بأنفسهم من رجال العشائر ، كانوا مضطرين إلى الاعتماد على سلطة الحكومة في هذا الشأن . وبالمقابل فان أفراد العشائر رفضوا أن يصبحوا مجرد مستأجرين ، وبذلك وجدوا أنفسهم في الخندق المضاد للحكومة . ومن هنا فان نظام الطابو ، الذي جرى إدخاله أول الأمر لحماية الفلاح ، أصبح يستخدم كوسيلة قهر ضده .

في بعض المناطق قام بعض الشيوخ بتسجيل الأراضي بأسمائهم والحصول على سندات الطابو . وطرأ تغير جذري بسبب التحول في علاقات الإنفاق الاجتماعية . فأولئك الشيوخ بتحولهم إلى ملاك أراضي قد تحولت علاقاتهم بالعشيرة من شيخ للعشيرة إلى ملاك مستأجرين . وقد دشن ذلك بداية تفكك النظام العشائري وبداية الصراع الطويل والمرير بين أفراد العشائر وذلك الجزء من الشيوخ الذين تحولوا إلى ملاك .

أما المناطق التي رفض الشيوخ فيها التحول إلى ملاك لسبب أو لآخر - أو تأخر هذه العملية إلى ما بعد ١٩٣٠-١٩٣١ ، وفيها ازداد النظام العشائري تمسكاً وأصبح الشيوخ غير المالك فرسان عشائرهم في النظال ضد المالك الغائبين والحكومة . وبشكل عام نستطيع القول أن هذا النمط الثاني كان هو الغالب في مناطق الفرات الأوسط .



الفصل الثاني

العراق تطور الوعي السياسي (العهد العثماني)

على الرغم مما شهده العراق من جمود اقتصادي واجتماعي ، الا أن التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي بدأت بالظهور في اواسط القرن التاسع عشر قد عكست نفسها سياسياً ببدء النشاط السياسي المنظم . أن انتشار نوعي ^{الوطني} الفكري والنشاط السياسي لا يمكن تفسيره بالتطورات الاقتصادية الاجتماعية فحسب ، بل ألي جانب ذلك كانت هناك عوامل سياسية وأخرى فكرية ساعدت على نمو النشاط السياسي ^{الوطني}

لمبحث الأول : (التطورات السياسية والفكرية في الدولة العثمانية و العربية) المجتمع

الدولة العثمانية قبل عام ١٩٠٨

كانت الصفة السياسية العامة خلال القرون الثلاث (مدة الاحتلال العثماني) تتجسد في نوع من الاستكانة للسلطة العثمانية، أن الوعي ^{السياسي العراقي} لم يظهر بشكله الحاد الواضح إلا منذ أواسط القرن التاسع عشر . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعوامل التالية:

١-أن الغزو العثماني ^{لليبيون} العربية لم يستبدل حكم عثمانيا محل حكم عربي ، كل ما في الأمر انه حل محل سلطة أجنبية غير عربية كانت قائمة فعلا.

٢-في الفرات الأولى من الحكم العثماني عومن العرب بكثير من الاحترام والتقدير وكانت مناصب الدولة العليا مفتوحة أمامهم باستمرار .

٣-كانت الدولة العثمانية قائمة على أسس الامركزية وبقيت كذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر .

٤-كذلك فان ما يفسر (الاستكانة) العربية أيام الحكم العثماني هو أن الروابط كانت قد أخذت في التفكك وحلت محلها ، روابط عائلية وقبلية ومذهبية .

٥-أن العثمانيين كانوا يعتبرون أنفسهم مسلمين أولاً وقبل كل شيء وكانوا ينظرون ذات النظرة إلى الإمبراطورية بمجموعها .

٦-وأخيراً فان الأمة عندما تتحطم أوضاعها فإنها تتدحر في كافة مجالات الحياة وأشكال الوعي والسياسة .



أن نشوء الوعي القومي العربي قد تصاعد طردًا مع الظواهر التالية والتي بدأت تتضح معالمها في القرن التاسع عشر.

١- انحلال وضعف الإمبراطورية العثمانية.

٢- اتساع الخطر الاستعماري الغربي.

٣- محاولات الأتراك لإعادة تنظيم الإمبراطورية جاءت في وقتٍ متأخرٍ أولاً وصحتها إجراءات تهدف إلى (الترنيك) ثانياً.

لقد بلغت الإمبراطورية العثمانية أوج قوتها في القرن السابع عشر ولكنها منذ بدايات القرن الثامن عشر بدأت في رحلة هبوط طويلة ومستمرة . ومنذ ذلك التاريخ بدأت الإمبراطورية العثمانية تختسر ولاياتها بالتدريج .

أن سبب استمرار الدولة العثمانية لم يكمن في قوتها حيث كانت بمثابة رجل أوربا المريض وإنما بسبب حرص الدول الأوروبية أو بريطانيا بالذات على استمرارها خشية حدوث صراع أوربي حاد في حالة انهيارها . ولقد تفاقمت هذه المسالة بازدياد عمليات الاحتلال

الاستعماري الغربي لبعض أجزاء ^{العالم} العربي . وكان الحكم الاستعماريون الجدد على عكس العثمانيين - يختلفون دينياً وثقافياً عن العرب . فكان من الطبيعي أن يزداد الوعي العربي . ولقد تجسد الوعي العربي في بداياته الأولى في مظاهر متعددة

منها:-



المبحث الثاني

حفلات

حدثان هامان لعبا دورا أساسيا في تحديد شكل الحياة السياسية في العراق؟
الأول: وصول جماعة الاتحاد والترقي إلى السلطة في الإمبراطورية العثمانية.

الثاني: هو الاحتلال للعراق خلال أعوام ١٩٢١-١٩١٤
على الرغم من ذلك فان الجدير بالذكر هو أن حركة القومية العربية في العراق كانت قد سبقت هذين الحدفين ولكن نموها اتسع وتعمق بعدهما .

تطور الحركة القومية العربية في العراق في ولاياته الثلاث أي الموصل وبغداد والبصرة:

الموصل : في عهد الأتراك لم يكن الوعي القومي العربي قويا في الموصل . لماذا ؟ بسبب ١- القرب الجغرافي كان عاملا في إعاقة نمو الحركة القومية خلال العهد العثماني . ٢- كان العرب يشكلون النسبة الأعظم من سكان ولاية الموصل ، ولكن لم يكن التركيب القومي لولاية الموصل عربيا كاسحا .

٣- أن سياسة المركزية التركية التي كانت تستدعي تحطيم الاتحادات العشائرية وإلغاء حكم العوائل قد نفذ حوالي أعوام ١٨٦٩-١٨٧٢ إلا أن ذلك تم في الموصل قبل ذلك التاريخ ، حيث أصبحت الموصل خاضعة تماما للسيطرة التركية .

٤- أن تعطيل تسجيل الأراضي الذي حدث في عامي ١٨٨٠ و ١٨٨٢ لم يشمل الموصل والأجزاء الشمالية من العراق وبالتالي فإنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بممارسة أية معارضه للسلطة الحاكمة وبالتالي فإن النشاط القومي كان محدودا .



أن نشوء الوعي القومي العربي قد تصاعد طردياً مع الظواهر التالية والتي بدأت تتضح معالمها في القرن التاسع عشر.

- ١- انحلال وضعف الإمبراطورية العثمانية.
- ٢- اتساع الخطر الاستعماري الغربي.
- ٣- محاولات الأتراك لإعادة تنظيم الإمبراطورية جاءت في وقت متأخر أولاً وصحتها إجراءات تهدف إلى (التربيك) ثانياً.

لقد بلغت الإمبراطورية العثمانية أوج قوتها في القرن السابع عشر ولكنها منذ بدايات القرن الثامن عشر بدأت في رحلة هبوط طويلة ومستمرة . ومنذ ذلك التاريخ بدأت الإمبراطورية العثمانية تخسر ولاداتها بالتدريج .

أن سبب استمرار الدولة العثمانية لم يكمن في قوتها حيث كانت بمثابة رجل أوربا المريض وإنما سبب حرص الدول الأوروبية أو بريطانيا بالذات على استمرارها خشية حدوث صراع أوربي حاد في حالة انهيارها . ولقد تفاقمت هذه المسالة بازدياد عمليات الاحتلال الاستعماري الغربي لبعض أجزاء ^{العالم} العربي . وكان الحكام الاستعماريون الجدد على عكس العثمانيين - يختلفون دينياً وثقافياً عن العرب . فكان من الطبيعي أن يزداد الوعي العربي . ولقد تجسد الوعي العربي في بداياته الأولى في مظاهر متعددة منها:-



بغداد: أن المعارضة العربية للاتحاديين في بغداد، في أيامها الأولى اتخذت موقف المطالبة بالمساواة بين العرب والأتراء أكثر منها باللامركزية أو الانفصال. شكل قوميو بغداد فرعاً لحزب (الحرية والإنلاف) التركي. وفي أواخر ١٩١٢ جمعية باسم (النادي الوطني) كانت ذات طابع قومي عربي أكثر جرأة وجذرية، وارتبطت بجمعية الإصلاح التي شكلها طالب النقيب في البصرة. كانت الجمعية تضم نخبة من متقدمي العراق آنذاك ومن مختلف الطوائف وكان يرعى هذه الجمعية السيد يوسف السويدي .

البصرة: البصرة وليس غيرها كانت إلى حد كبير مركز الحركة القومية الصاعدة لماذا؟

١- كانت البصرة تقع جغرافياً في أقصى طرق الإمبراطورية العثمانية، بحيث كانت بعيدة عن مركز السيطرة التركية

٢- كان التركيب الاجتماعي الاقتصادي للبصرة عاملاً آخر في تحديد دورها أو تجاهها السياسي المتميز

٣- أن العدد الكبير لزراعي التمور وصعوبية خزنها وطبيعتها السريعة للذائف كانت كلها عوامل أضعف مركز المنتجين الصغار والفلاحين تجاه التجار والأثرياء والملوك، وهذا كان أن تعكس السيطرة الاقتصادية لتجار وملاكي البصرة في مركز سياسي واجتماعي مرموق .

تحت هذه الظروف المؤاتية ظهر طراز القيادة التي متنها طالب النقيب، الذي عمل على تثبيت مركزه الاجتماعي في البصرة عام ١٩٠٩ استله حرائه السياسية بالانضمام إلى جمعية الاتحاد والترقي. لراد من خلالها أن يصبح قائد هذه الجمعية. الا ان الاتحاديين وقفوا ضد مطامع طالب ثم أصبح نائباً عن البصرة، وفي الاستانه وخلال اتصاله بأجواء القوميين العرب هناك فإنه هجر الاتحاديين وانضم إلى الحزب الحر المعتمد في عام ١٩١١ أسس طالب النقيب أول فرع عراقي لحزب الحرية والإنلاف، وفي شباط ١٩١٣ صعد معارضته للأتراء بتأسيس الجمعية الإسلامية ٠٠٠

ينبغي الإشارة هنا إلى أن طالب النقيب كان مدفوعاً بطموح شخصي أكثر منه بروايا مثالية ان هدفه الحقيقي كان تشكيل من يشبه الاتحاد الكونفدرالي إلى والتحالف بين حكام وأمراء عرب شبه مستقلين .



الوضع السياسي بين ١٩١٤-١٩١٨

عندما نشبّت الحرب، أخذَ القوميون على حين غرة وكان عليهم أن يختاروا بين تأييد الغرب أو مساندة الأتراك، وقرر الهاشميون إسناد بريطانيا وفق شروط معينة، إلا أن فريقاً آخر من القوميين العرب من ذوي النزعات الإصلاحية الإسلامية تخوّفوا من الخط المتمثل في الاحتلال الانكليزي-فرنسي فرروا إلى إسناـد تركيا إلا أن غالبية القوميين العرب كانوا مضطربين وغير قادرـين على اتخاذ موقف حاسم.

لكن قبل مرور عامين بدأ الانقسام يظهر في لكتـل العربي، التركي، فالهزائم العسكرية وسياسة الأتراك العدائية للعرب... الخـ كانت كلـها عوامل بددـت أوهام التضامـن التركي العربي وشجـعت بعض العـناصر على التـقرب من الإنـكليز وعلى الضـد من ذلك تـجاهـل الإنـكليـز في العراق لـهم مـساعدة يمكن أن يقدمـها لهم الوـطنـيون، إنـ مثلـ هذا المـوقف البرـيطـانـي سـاـهمـ في إـخمـالـ الحـوكـةـ الـقومـيـةـ فقدـ ضـعـفتـ الحـركـةـ الـوطـنـيـةـ العـراـقـيـةـ الـذاـئـنةـ إـلـىـ درـجـةـ جـديـةـ نـتـيـجـةـ ضـرـبـاتـ عـدـيدـةـ تـلـقـتهاـ خـلـالـ الـحـربـ، وـكانـ الأـتـراكـ بـدورـهـ غـيرـ وـاثـقـينـ مـنـ عـربـ العـراـقـ فـاتـخـذـواـ جـمـلةـ مـنـ التـدـابـيرـ الـقـومـيـةـ الـقـمعـيـةـ ضـدـ الـقـومـيـينـ النـشـيـطـينـ انـ كـلـ حـرـكـةـ لـاسـيـماـ فـيـ مـرـاحـلـهاـ الـأـولـىـ تـحـتـاجـ يـوجـهـ خـاصـ إـلـىـ الـقـيـادـةـ وـبـنـتـيـجـةـ نـفـيـ طـالـبـ وـالـسوـيدـيـ وـاعـتـقالـ وـهـرـوبـ الـقـومـيـينـ الشـبـابـ فـلـقـدـ صـفـيتـ هـذـهـ الـقـيـادـةـ عـمـلـيـاـ وـفـضـلاـ عـنـ ذـلـكـ فـانـ الـحـربـ الـتـيـ جـلـبتـ لـلـعـراـقـ التـلفـ وـالـعـذـابـ كـانـتـ عـامـلاـ أـخـرـ فـيـ غـيـابـ بـرـنـامـجـ أوـ نـشـاطـ وـطـنـيـ مـوـحدـ دـاخـلـ العـراـقـ خـلـالـ ١٩١٤-١٩١٨ـ.



الباب الثاني

النفط العراقي تحت الاحتلال البريطاني

١٩٢١-١٩١٤

الفصل الثالث

السياسة البريطانية في العراق

المبحث الأول: (السياسة الإدارية)

خلال العهد العثماني في العراق لم يكن العراقيون ممنوعين كلّاً من أشغال مناصب في الإدارة العثمانية في العراق . أما إذا راجعنا الجداول الإدارية البريطانية فأننا نجد صورة مختلفة عن العهد العثماني وذلك على النحو الآتي :

- ١- أن العراقيين على اختلاف طوائفهم وفنانها اشغلاً نسبة واطئة (٥٪) فقط من المناصب العامة وكانوا غائبين تماماً عن عدة دوائر هامة.
- ٢- في المناصب غير الهامة في الإدارة والتي لم يكن لها تأثير قوياً ولا تتضمن اتخاذ قرارات وكانت رواتبها منخفضة.

أن هذه الحالة كانت قد ولدت ثلاًث نتائج مهمة:

- أ- سخط المثقفين العراقيين . بسبب الحرمان من المناصب الإدارية ، البطالة، الغلاء.
- ب- اغتراب الإدارة البريطانية . نقص المالك الإداري ، قلة معرفتهم بالبلاد وتقاليدها.
- ج- خلق مصالح للإدارة البريطانية تعودي استقلال العراق : الأصل أن الموظفين البريطانيين في العراق كانوا من المعارضين إدارياً من الخدمة المدنية البريطانية في الهند ، ومسرحيين من القوات المسلحة، فالعراق بالنسبة لهم هو الملاذ الأخير، وبعبارة أخرى إذا لم يكن العراق استثماراً مربحاً للإمبراطورية البريطانية فقد كان اقتناه أكبـدـ الفـادـهـ بالـنـسـبـهـ للـإـدـارـهـ الـبـرـطـانـيـهـ فيـ العـراـقـ .

افرز هذا ظاهرة غريبة في التاريخ السياسي للعراق وهو نوع من التناقض بين الحكومة البريطانية وبين جهازها في العراق . وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تستجيب بدرجات متقدمة من الحماس والفتور لفكرة استقلال العراق وتأسيس إدارة عربية كانت الإدارة البريطانية في العراق ذات مصلحة أساسية في معارضة هذا الهدف وإحباط أية خطوات سياسية أو إدارية تساعد على تحقيقه.



المبحث الثاني : (السياسة المالية للادارة البريطانية في العراق)

كان جوهر السياسة المالية للادارة البريطانية هو ارتفاع نسبة الضرائب ، وزيادة في نسبة الواردات التي لم تكن مبررة بأي تحسن اقتصادي . وما الزيادة في نسبة وفر الميزانية الا دليلاً على تأكيد قوي بأن نسبة واردات العراق تكفي بحد ذاتها لتعطية مصاريف الادارة البريطانية الامر الذي يؤكد على أن السياسة المالية كانت استفزازية جداً وشكلت عامل هاماً في ثورة ١٩٢٠.

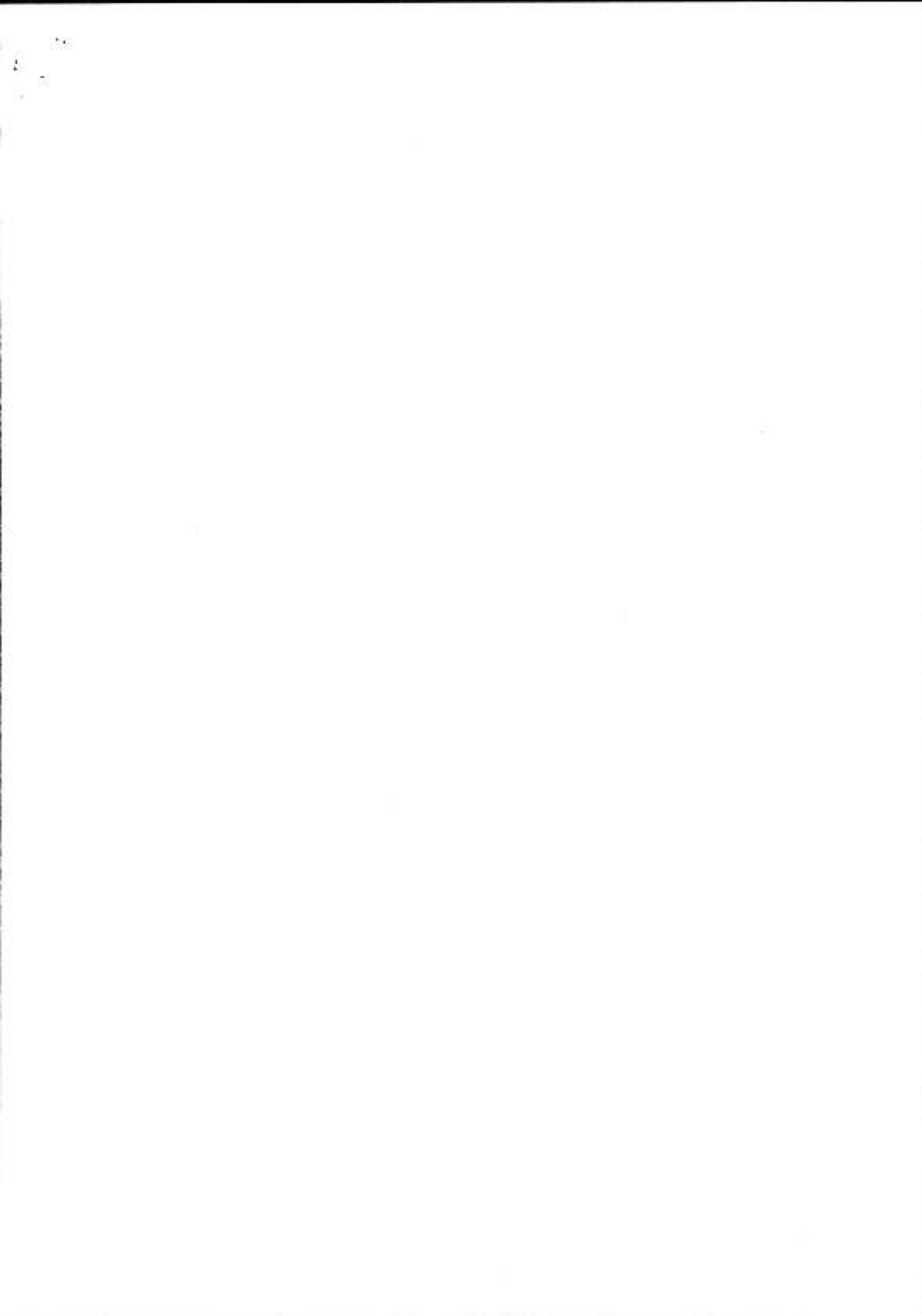
المبحث الثالث : (موقف الادارة البريطانية من الفلاحين في العراق).

لعبت الضرائب القاسية التي فرضتها الادارة الانكليزية دوراً كبيراً في السخط الفلاحي على نظام الضرائب الذي لم يكن عادلاً فكانت شكاهم حقيقة ، ومبررة ، وعميقة الجذور إذا لم يحدث في أي جزء من العالم أن تعرض الانتاج الزراعي لضرائب فادحة كالتي شهدها منطقة الري (في العراق) خلال هذه الفترة ١٨٩٠-١٩٤٧، بالإضافة إلى ذلك فإنه لم يحدث في أي زمان أن أرغم الفلاحون العراقيون في الفرات الأوسط على دفع ضرائب كالتى دفعوها خلال فترة الاحتلال бритاني وخاصة ما بين ١٩١٨ و ١٩٢٠.

تبليغ الوعي السياسي في العراق الفصل الرابع

١٩٢٠-١٩١٨

كما قد أكدنا على أن الفترة من ١٩١٤-١٩١٨ تعرضت الحركة ^{للانحسار} المؤقت وذلك بسبب الحرب ، واضطهاد قادة الحركة ^{الوطبة} على يد الأتراك ، ومن ثم البريطانيون . إلا أن هذه الحركة سرعان ما استجمعت قواها وعادت إلى المسرح السياسي كقوة مؤثرة وفاعلة، ولتبليغ اوجها في ثورة ١٩٢٠ الوطنية .



المبحث الأول: (تصاعد النشاط السياسي للعراقيين خارج العراق) .

أن عدداً كبيراً من الضباط العراقيين الذين كانوا يخدمون في الجيش العثماني ، كانوا قد انسلخوا عن الجيش العثماني والتحقوا بثورة الحجاز وجيشه العربي . بحيث ما لبثوا أن أصبحوا الركن الأساسي لهذه القوات العربية . أن الفترة من تشرين الأول ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ شهدت تزايد النشاط السياسي لرؤساء الضباط وذلك بسبب من سيطرتهم على بعض مقاليد الأمور في سوريا ، واستخدام ذلك لإحداث فرقة الإنكليز داخل العراق . كذلك فإن التباطؤ الإنكليزي في إعلان استقلال العراق أو حتى السماح للضباط بالعودة للعراق ، كان من بين العوامل التي أدت إلى المزيد من الإثارة والتحريض لدى هؤلاء ولأسباب كثيرة ظهر نوع من التمايز السياسي بين أطراف حركة العسكريين هذه . فيمكننا التمييز بين ثلاثة فئات :

- ١- الجناح الجذري / أولئك الذين مثلوا عدم الثقة ببريطانيا ووعودها ، ودعوا لاستخدام كافة الأساليب ومنها العنف لانتزاع الاستقلال (أبرز مثل هذا الجناح يا سين الهاشمي ، وطه الهاشمي) .

- ٢- الجناح اليميني / أولئك الذين دعوا الثقة ببريطانيا واستخدام أسلوب المفاوضات الدبلوماسية (أبرز من مثل هذا الجناح نوري السعيد ، وجعفر العسكري)

- ٣- الجناح المعتدل / أولئك الذين ظلوا في الوسط الذين التحقوا بثورة الحجاز ولكنهم ظلوا سياسياً متشككين في الإنكليز (أبرز من مثل هذا الجناح جميل المدفعي ، علي جودت مولود مخلص) .

أن انتهاء الحرب العالمية الأولى ، طرح مسألة استقلال العراق على بساط البحث ، وتلك المسألة تمثل مدى إخلاص البريطانيين لوعودهم التي أطلقوها للعرب خلال الحرب وهو من ناحية ثانية مسألة مصيرية بالنسبة للضباط العراقيين الذين خدموا ثورة الحجاز الذين كانت نهاية الحرب بالنسبة لهم واقعاً قوياً للعودة للعراق وتشكيل حكومة عربية هناك .

الموقف البريطاني ، كان رافضاً ذلك منطلاقاً من أساس عدم خبرة وكفاءة العراقيين وكتب فيصل في رد على ذلك (... على انهم لم يبذلوا حتى الآن جهد لجمع هؤلاء الناس) ، ولم تتوقف معاداة ولسن للضباط العراقيين على رفض الإقرار باستقلال العراق بل ذهب إلى حد عدم السماح لهم بالعودة إلى وطنهم ، وهذا أصبحت الكفة تمثل لصالح التيار الجذري .



المبحث الثاني: (المؤتمر العراقي في دمشق (أذار ١٩٢٠))

في أذار وعلى اثر انعقاد مؤتمر سوري لإعلان استقلال سوريا وتنصيب فيصل ملكا، تم الاتفاق على أن ينعقد مؤتمر عراقي في ذات اليوم لإعلان استقلال القطر العراقي، واختتم المؤتمر أعماله بالتوقيع على بيان أعلن استقلال العراق، وتنصيب عبدالله ملكا عليه، والاتحاد بين العراق وسوريا على أساس فيدرالي، رد بريطانيا على مقررات المؤتمر كان معادياً وقاسياً الأمر الذي جعل الضباط العراقيين يؤمنون بعدم جدوى الإجراءات السياسية والمحاولات الدبلوماسية وازدادوا قناعة بأن العنف هو الطريق الوحيد المفتوح أمامهم.

وبتكليف من جمعية العهد أثيرت القبائل العربية في منطقة دير الزور، وكان ذلك جزءاً من حملة (العهد) في داخل العراق للمطالبة بالاستقلال للقطر العراقي، وفي أواسط كانون الأول ١٩١٩ دخل رمضان شلامش على رأس عدد من رجال العشائر دير الزور، وبتكليف من العهد أيضاً تم الهجوم على تلعفر ولكن الهجوم على تلعفر يختلف عن الهجوم على دير الزور لأن الأخير تم تحت قناع ما يسمى بمشكلة الحدود في حين في تلعفر كان مكشوفاً بأنه ضد الإنكليز في الهجوم على تلعفر بسبب في مقتل جنود بريطانيين بينما تمت العمليات في الدير بطابع عشائري، في هجوم تلعفر كان الهجوم منظماً، وأخيراً فان العمليات في تلعفر تمت بشكل وثيق مع أعضاء العهد.

النتيجة أن الإنكليز أسرعوا بإرسال المزيد من القوات والاهم من ذلك حدث الغزو الفرنسي لسوريا وبانقطاع مؤازرة دمشق للقوات العربية تضاملت كثيراً فرصهم لتحرير العراق من خارجه.

تصاعد النشاط السياسي - ٢- التوطنيين العراقيين داخل العراق

منذ عام ١٩١٤ وحتى أواخر ١٩١٨ مرت الحركة الاستقلالية العراقية بفترة سكون سياسي وفي أواخر ١٩١٨ كانت قد تشكلت لجنة إدارية لقيادة العهد، لكنها لم تستطع أن تبرز كمركز استقطاب للفعاليات السياسية. في شباط ١٩١٩ أسس حزباً آخر باسم (حرس الاستقلال) (ويبدو أن عدم بروز جماعة العهد كمركز استقطاب واستبداله بحرس الاستقلال، تقف وراءه مجموعة من الأسباب أهمها:-

١- ارتباط فرع بغداد بالمركز (السوري) (جريدة من المبادرة والمرونة السياسية).

٢- الطابع العسكري للعهد قد يكون عاملاً آخر في ضعف نفوذه بين العدنيين.

٣- أن نظره متعصنة في التاريخ السياسي والفكري لسعيد النقشبendi (معتمد اللجنة الإدارية لقيادة العهد في بغداد) يمكن أن تساعدنا على فهم أسباب الفشل باستقطاب الشعبيّة البغدادية آنذاك



فالميلو المحافظة له كانت واضحة سواء في الرد على مقال الزهاوي (الذي دعا فيه إلى إعطاء بعض الحقوق للنساء) بعنوان (السيف البارق في عنق المارق) بالإضافة إلى كون النقيبendi عضواً بارزاً في جماعة (المشورة) العراقية المحافظة في اتجاهاتها السياسية والفكرية، وهذا فأننا نجد أن شخصية زعيم العهد في بغداد كانت في حقيقة الأمر غير قادرة على جذب الأكثريّة من القوميين والوطنيّين العرب.

في حين اختلف (حرس الاستقلال) عن العهد خاصة فيما يتعلق بطابعة الراديوكالي الذي استطاع من خلاله أن يجذب العديد من الشباب، أن ياس بعض العراقيين الشباب من اعتدال فرع العهد في بغداد دفعهم إلى تشكيل جمعية سرية باسم (جمعية الشبيبة العراقية) وومع ظهور حرس الاستقلال ب برنامجه المتشدد والجزري تشجع أعضاء الشبيبة على دمج جمعيّتهم بالحرس وكان منهاج (الحرس) يتضمن النقاط التالية :-

١- الاستقلال المطلق للعراق .

٢- تعرف الجمعية بأحد أنجال الملك حسين كملك ديمقراطي دستوري على العراق .

٣- سوف تبذل الجمعية قصارى جهدها لإدخال العراق ضمن الوحدة العربية .

٤- تعتبر الجمعية واجبها الأول توحيد كافة العراقيين بصرف النظر عن عواطفهم وملائمهم .

ونتيجة التطور السياسي اللاحق برز الحرس كمركز للحركة القومية وبالتالي كفوءة صانعة ومحركة من قوى ثورة ١٩٢٠ والدليل هو التحالف الذي سعى إليه قومياً ودينياً وعشائرياً.

في أواخر ١٩١٧ تشكلت في النجف جمعية سرية باسم (جمعية النهضة الإسلامية) وكانت هذه الجمعية وراء ثورة النجف أوائل ١٩١٨ ضد الإنكليز الذين تمكنا من إخمادها وإعدام الكثير من قادتها باستثناء المجتهدين.

في أواخر ١٩١٨ أقام حزب حرس الاستقلال صلات مع السيد محمد على بحر العلوم ، وفي السنة نفسها قام محمد رضا (ابن الشيرازي) بزيارة بغداد وأقام بعض الصلات بالزعماء القوميين أمثال جعفر أبوالثمن وعلي البازركان، وتم الاتفاق بينهم على انتقال الشيرازي إلى كربلاء .

وبعد أن استقر الشيرازي وابنه في كربلاء كونا فريقاً من المجتهدين المعادين للتفاوض البريطاني أمثال الجزائري والشهرستاني وصاحب الجواهر وبحر العلوم، وأقام هذا النكسل علاقات نوعية مع جماعة الحرس من خلال اتصالات مستمرة بواسطة محمد رضا ومحمد باقر الشبيبي وجعفر أبو الثمن.

وكان أول تحرك للشيرازي أصدر فتوى ((بعدم جواز حكم الإنكلزيز لمسامي العراق)). وقام القوميون (الحرس) بتوزيع فتواه في جميع أنحاء العراق .

بعدها أدرك قادة الحرس أهمية الفرات الأوسط بالنسبة لقضيتهم، فنشط القوميون ضمن المناطق العشارية أيضاً . وفي نيسان ١٩٢٠ حققوا نجاحاً سياسياً هاماً بتنظيم مضابط وقعتها معظم زعماء الفرات الأوسط أعلنوا فيها استقلال العراق التام ورفضهم المطلق لأية وصاية أو انتداب . وكانت هذه المضابط ذات أهمية جدية فقد أظهرت قوة الصلات بين مختلف فئات العراقيين . وقد تم التوقيع عليها في نيسان ١٩٢٠ ، في حين عقد المؤتمرون في دمشق في إذار ١٩٢٠ مما يدل إلى مثانة وسرعة التنسق بين أطراف الحركة الاستقلالية.

أما الخطوة الثانية التي خطتها القوميون هي محاولتهم تحقيق الوحدة بين سائر أفراد الشعب وكانت الوحدة المنتهودة ذات شقين : بين المسلمين وغيرهم ، وبين المسلمين أنفسهم . وفي هذا الصدد أقدم القوميون على خطوة مبكرة ، فعندما كان المسيحيون البغداديون يمارسون بعض طقوسهم الدينية ، قام وفد من المسلمين (يتألف من جعفر أبو التمن وأحمد الداود وعلى البازركان) بجمع فريق من الشباب المسلم الذي اختروا يرمون الورود والماء المعطرة على الموكب أثناء مروره ويحيطون (عاش مجد سيدنا المسيح .. عاش إخواننا المسيحيون ، عاشت الوحدة العراقية .. عاشت الوحدة الوطنية) وقد أحب المسيحيون بما فيهم القساومية (عاش إخواننا المسلمين .. عاش العرب) ودخل المسلمون إلى الكنيسة وبقوا إلى نهاية الموكب .

أما توحيد المسلمين في بونقة الكفاح الاستقلالي فقد جرت التهيئة لها بأساليب ملائمة ، ففي أيار ١٩٢٠ وبمبادرة من حرس الاستقلال ، جرى حدث لأسبق له وهو عقد احتفالين مختلفين تماماً بصورة مجتمعة وهما التعزية (لأحياء ذكرى استشهاد الحسين عليه السلام) والمولود (للاحتفال بذكرى مولد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم) وكان لتوحيد الاحتفالين دلالات سياسية بالغة الأهمية ، عاكسة وحدة وطنية عميقة وجدية.



وفي أواخر أيار ، أصبح الوطنيون مفتدعين بأن الوقت قد حان لتنشيط حماةهم عن طريق انتخاب لجنة تمثل الشعب ونطرح علنا ورسميا . قضية الاستقلال أمام السلطان . وفي أيار ١٩٢٠ نظم مولد كبير انتهى باصطدام عنيف مع الشرطة وانتخاب خمسة عشر مندويا يمثلون قضية الأمة . وقد اجتمع المندوبيون وكتبوا رسالة إلى المندوب البريطاني يطلبون فيها مقابلته ، إلا أنه (ولسن) لغرض معاكسة مطالبهم وجه الدعوة إلى (٢٠) من وجاهه ببغداد الآخرين من من كان (واثقا) من تأييدهم له .

خبر المناورة تسرب إلى يوسف السويدي الذي دعا القوميين بدوره إلى اجتماع عاجل مفترحا (أن نكتب إلى رؤساء العشائر أهل المدن ونطلب منهم التهيئة للثورة في حالة رفض مطالبنا) ، ولغرض إحباط ولسن قرر القوميون دعوة الوجهاء الآخرين (الذين دعاهم ولسن) إلى الاجتماع . وانعقد الاجتماع ، وكان تأييد الوجهاء الآخرين لمطالب القوميين ضربة موجعة تماما للإدارة البريطانية التي راحت على تأييد هولاء . وعلى آثرها تم الاجتماع مع ولسن وكانت مطالبهم التي قام السويدي نيابة عن الوفد بطرحها تتضمن :

- ١- تشكيل مجلس عراقي يمثل البلد ويقرر شكل الحكومة العراقية القائمة .
- ٢- حرية الصحافة .
- ٣- رفع القيود عن الاتصالات البرية والبرقية في داخل البلد مع العالم الخارجي .

وكان رد ولسن على ذلك (... لا يمكن إقامة حكومة وطنية أهلية على الفور) وهذا هو الذي قاد إلى تفجير العنف من أجل الاستقلال والحرية بعد ذلك . وفعلا لم ينقض شهر إلا وكانت الحركة المسلحة قد انفجرت في مدن وقرى الفرات الأوسط .



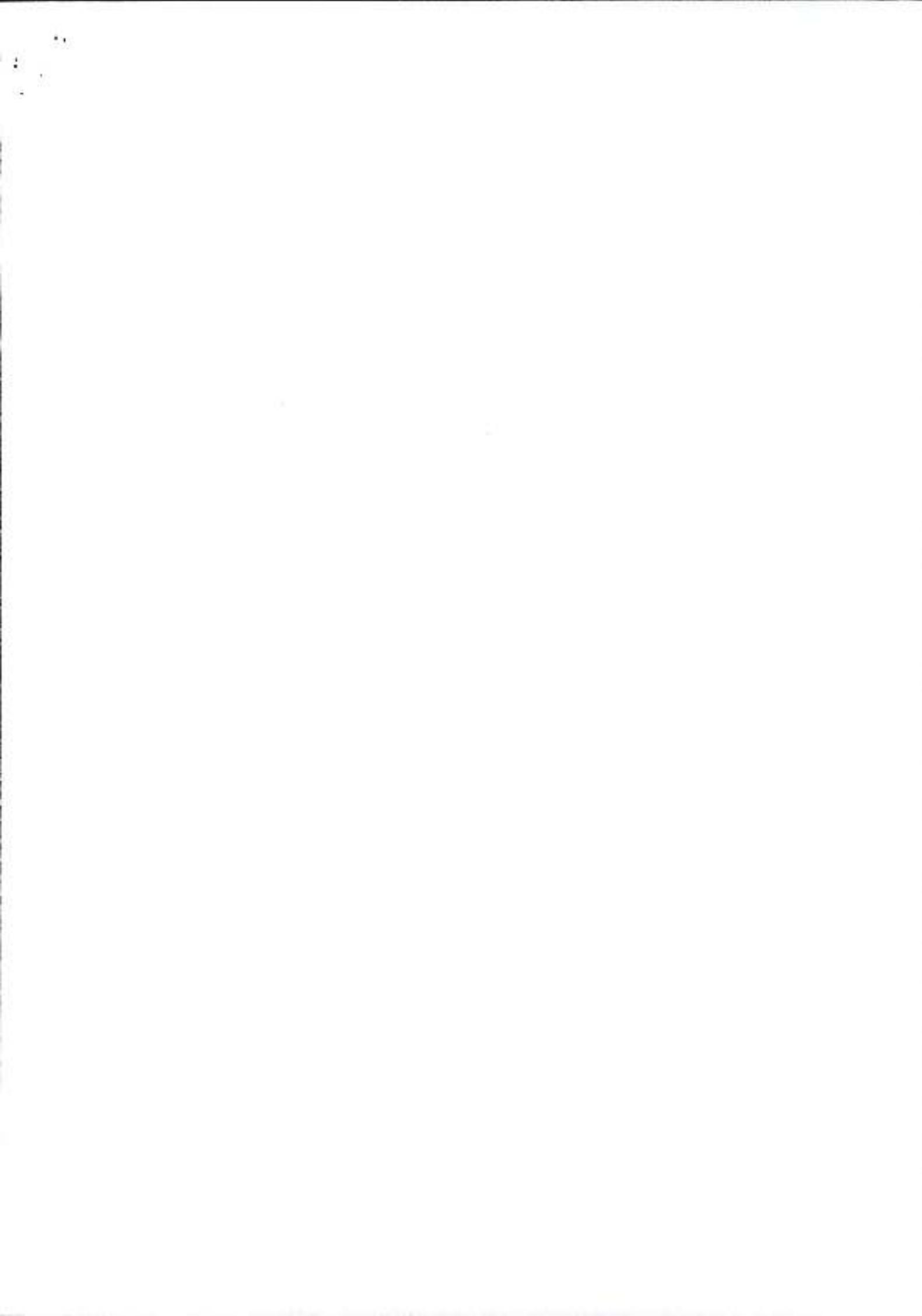
الفصل الخامس

ثورة ١٩٢٠

المبحث الأول : (مقدمات الثورة)

خلال ما يقرب عقدين من السنين ، أصبح القوميون العراقيون في المدن الكبيرة يدركون بالتدريج ضرورة الصلة بالعشائر العراقية . وفي ذات الوقت فإن الظروف الاجتماعية السياسية والانتشار النسبي للتعليم جعلت زعماء العشائر يدركون أن مشاكلهم الزراعية قد أصبحت جزءاً من الحياة السياسية الوطنية العامة .

- ١- ظهرت أول بوادر التنسيق خلال ١٩١٤-١٩١٥ عندما أقام طالب النقيب اتصالات مع بعض زعماء الفرات الأوسط .
- ٢- في عام ١٩١٤ اتصل شيخ الشامية بالشريف حسين أعربوا عن رغبتهما في قيام دولة عربية مستقلة .
- ٣- بعد ١٩١٨ وعلى اثر بسط البريطانيون حكمهم المباشر على المنطقة كلها وشرعوا بتطبيق سياستهم الخاصة بالضرائب ، وقد ساعدت هذه السياسة على انتشار السخط بين العشائر وجدت الفرصة للاهتمام بالقوميين .
- ٤- في أوائل ١٩١٩ كشف الاستفقاء البريطاني عن وجود مشاعر قومية بين عشائر الرميثة والسماوية . والكوفة والشامية والنجف .
- ٥- في شباط ١٩١٩ تشكل حزب حرس الاستقلال في بغداد واستطاع بجهود أعضائه من شباب الفرات الأوسط ، إقامة خلية سياسية في كافة مدن المنطقة تقريباً .
- ٦- في كانون الثاني شباط ١٩٢٠ استقال جميع أعضاء مجلس إدارة بلدية الشامية والنجف من مناصبهم ، وأوضحووا انهم يريدون فراراً نهائياً بالاستقلال .
- ٧- في آذار ١٩٢٠ أعلن المؤتمر العراقي في دمشق ، استقلال العراق . ووقع معظم زعماء المنطقة على عدد كبير من المظابط في تأييد إعلان دمشق .
- ٨- تبادل الوفود بين الفرات الأوسط وبغداد . وفي أيار أقيم موعد كبير في بغداد انتخب فيه (١٥) مندوبياً ، وقد جاهر المجتهدون بدعم هذه الخطوة أعقبها انتخاب مندوبيين في الوسط والنجف .



ولقد لخصوا مطالب الوطنين بـ :

- أـ تشكيل جمعية عراقية ، ينتخبتها الشعب ، وتحجّم في بغداد بمهمة تأليف حكومة عربية مستقلة تماماً عن أي نفوذ أجنبي .
- بـ رفع كافة القيود عن اتصال الشعب العربي العراقي بالأمم الأخرى .
- جـ ضمان حرية الصحافة .

وبعد رفض الاجتماع من قبل المندوب المدني البريطاني ، ومما زاد الأكثرية سوءاً حملة الانقلالات التي شرعت بها الأخير البريطانية . الأكثرية الذي جعل الزعماء يفكرون في الكف عن الأسلوب السلمي لللاحتجاج واللجوء المنشودة الثورة المسلحة . وكان اعتقال شulan أبو الجون من قبل الميجر دالي واطلاق سراحه من قبل غيث الحرجان (من شيخ الرميثة) وجماعة الطوالم بمئابة الشرارة التي أشعلت نيران الثور

طبيعة الثورة : أن الثورة العراقية بسبب أهميتها وتأثيرها وجدتها ، قد أثارت تفسيرات مختلفة لدوافعها وقواها وطبعتها ويمكن التطرق المنشودة رأيين بريطانيين حدا طبيعة الثورة هنا :-

الأول : ادعاء رئيس الإدارة البريطانية خلال الأحداث بأنها كانت تمرداً عشوائياً من جانب عشائر فوضوية بتحرريض من وكلاء الهاشميين والعلماء المتعصبين .

الثاني : إما الحاكم السياسي البريطاني في الشطرة فقد كتب أمثلة الاضطراب هو بشكل عام ، زراعي وليس سياسياً بالدرجة الأولى .

ان ولسن ، الرأي الأول ، هنا يلغى مزاعمه عن المسائل الاقتصادية كسبب للثورة ويحاول ان يفسرها بسبب نفوذ رجال الدين فقط .

ومنزوى كلا الرأيين لا يمثل الحقيقة كاملة .

إن الفصل المصطنع بين السياسة والاقتصاد وبين الوطنية والقومية من جهة ، والظروف وسياسة الأرض من جهة أخرى يتجلّى أيضاً في كتابات بعض القوميين والوطنيين العراقيين محمد مهدي البصیر وعبد الرزاق الحسني وفريق مزهر الفرعون ، يعتبرون شيخ العشائر وطنيين وقوميين (خلص) متحمسين همهم الوحيد هو استقلال العراق وليس أي مطلب آخر . على البازركان هو وحده الذي نوه بأهمية العامل (الاقتصادي) .



ان الثورة كانت تعبّر بشكل جنيني ، ولكن حقيقى ، عن الروح الوطنية والقومية . ان عمّق مشروعية الشكاوى التي ساعدت الاحتلال бритاني على إنصاجها وتم الإشارة الى انه لو لا هذه الشكاوى الزراعية لما تأثرت العشائر هذا التأثير العميق بالذاءات القومية والدينية . ان القول بان الثورة كانت تعبّر بشكل جنيني ، فالمقصود أمثل طابعها كان جنينيا اكثرا منه ناصجا وذلك للأسباب التالية :-

- ١- أمامهم الفلاحين لم يصبحوا أبداً أعضاء في جيش تحرير موحد ، وغالباً ما يتولد الانطباع بان زعماء العشائر كانوا قانعين (بالاستقلال) المحلي لمقاطعتهم .
- ٢- افتقار العشائر القوميين التنسيق الذي ينظم بشكل جيد وكانت علاقاتها بالقيادات القومية تحالفاً اكثراً منه توحيداً تنظيمياً .
- ٣- أمامهم اهتمام استجابة бритانيين للشكاوى الزراعية كان عاملاً هاماً في تردد عدد كبير من الشيوخ وموافقهم الازدواجية . وباختصار يمكن القول أمامهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في العراق كان لابد أمامهم تخلق ، سياسيا ، ثورة ولكن جنينية فقط .



ملامح الطابع الوطني في ثورة
العشرين

$\lambda_1 \lambda_2 \lambda_3 \lambda_4 \lambda_5 \lambda_6 \lambda_7 \lambda_8 \lambda_9 \lambda_{10}$

المبحث الثالث :- موقف الادارة البريطانية من الفلاحين في العراق:

ان عشائر الغرات الأوسط الدور الاكبر في ثورة العشرين ، ان هؤلاء الفلاحين بثورتهم اعطوا الحركة الوطنية الدفع الى الامام وهذا هو ضد رأي الانكليز القائل بن هذه الحركة كانت تمرد عشوائي من قبل عشائر فوضوية استثارها محرضون خارجيون وبهذا أرادوا وصف العشائر على أنها قوة هامشية خارج البنية وانترنالية الوطنية ، وهذه النظرية تخلط بين الاضطرابات العشائرية والثورة وتهدد الوعي السياسي للعشائر.

س/ اتضح الطابع الوطني في ثورة العشرين بخمس حقائق ما هي ؟

ج /

- ١- ان الثورة كانت ثمرة اتحاد عشائري جماعي واسع .
- ٢- انها كانت موجهة ضد السلطة المركزية وليس ضد عشائر اخرى.
- ٣- انها كانت تحمل ذات مطالب وشعارات الحركة الاستقلالية الوطنية في عموم العراق.
- ٤- انها جرت بالتعاون مع الوصيين ورجال الدين.
- ٥- انها اثرت على التطور السياسي والوعي الوطني في العراق.

كانت النظيرية الغربية للفلاح تقول (ان فلاج الشرق الاوسط فقير ومستغل ولكن لا احد في المنطقة يتوقع منه التقدم ولكن حصل العكس).

ان انتشار الافكار القومية والزيادة العامة في الاجتماعات السياسية وهي ظواهر اتسم بها عهد الاتحاديين ، عززت التطور في حياة المجتمع وعلى شيوخ العشائر ، وقد ادرك السيد طالب التقى وبحق سياسة المدن الاخريه ان حماية وتعزيز نفوذهم يتطلب عقد تحالفات معينة مع شيوخ العشائر ، وعندما أسس طالب التقى في سنة ١٩١١ حزبه السياسي حاول ان يكسب بعض الشخصيات العراقية والعربية .

- استكانة العراقيين للعثمانيين ورفضهم لهم

(حتى عام ١٩٠٨ شهد العراق حالة استكانة وخضوع العراقيين للسلطة العثمانية وبعد عام ١٩٠٨ م شهد العراق خضوع وتحول من استكانة الى رفض لهذه السلطة) ناقش هذه العبارة .

ج / الميزة السياسية التي شهدتها العراق العثماني حتى عام ١٩٠٨ هي ميزة الاستكانة (اي استكانة العراقيون) للسلطة العثمانية.

الجواب على هذا :-

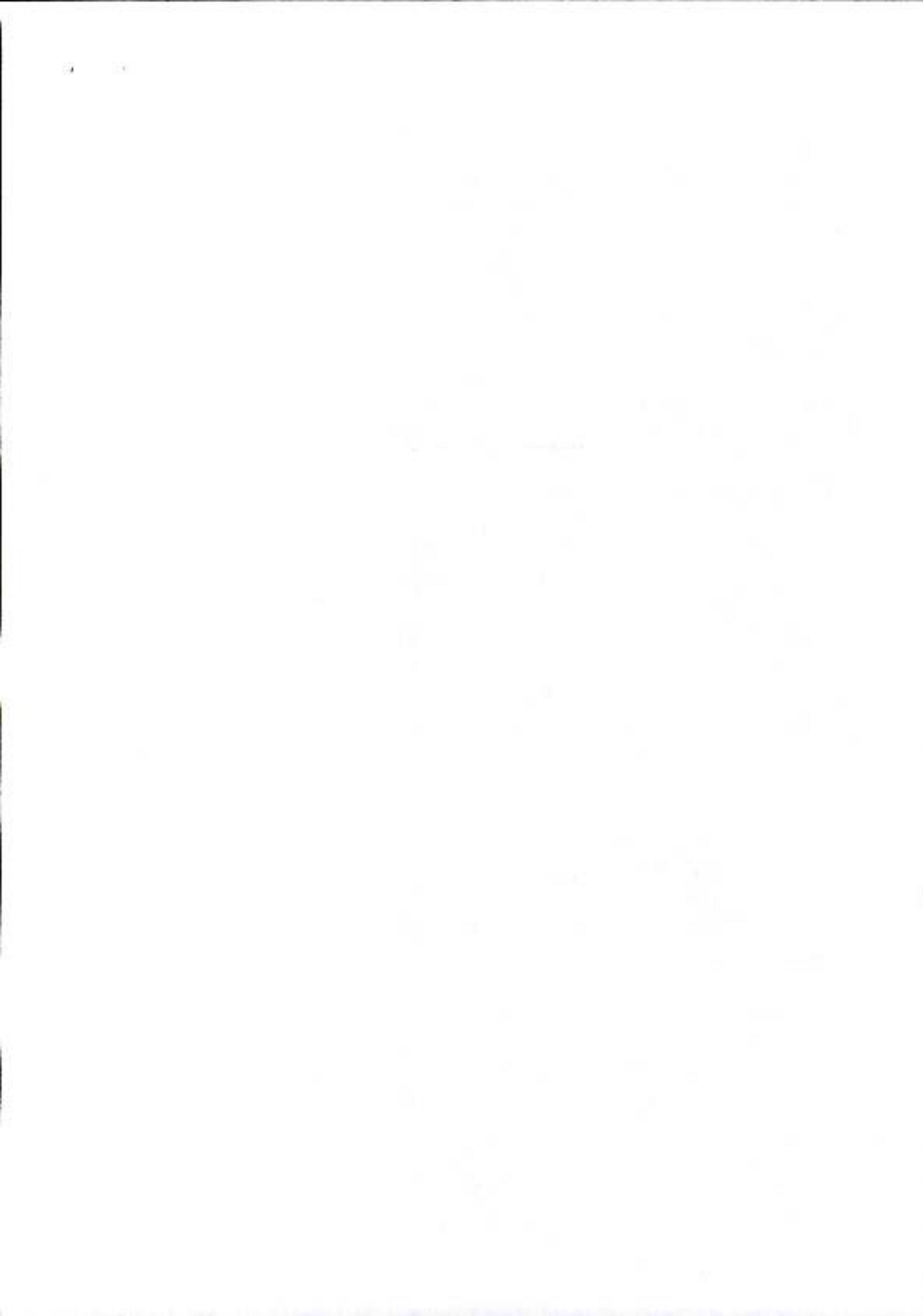
على الرغم من إشرافنا الى التحول والتغيير ومعالم الجمود والتخلف وان النظام السياسي العثماني هو نظام الخلافة وهناك مؤسسات خاضعة لمؤسسات الخلافة اي هو نظام الولايات الخاضعة للعثمانيين .



ان العوامل التي ادت الى استكانة العراقيين للعثمانيين هي :

- ١- الاعتبار التاريخي لخضوع العراقيين الى سلطة اجنبية تعنى ان العراق كإقليم وشعب تعود تاريخيا ان يكون تحت سلطة اجنبية، فقبل الغزو العثماني للعراق كان هناك المماليك وهم اجانب ثم نلاهم المغول ثم التتر اي تعاقب الحكم الاجنبي على حكم العراق وفترات تاريخية طويلة، هذا الاعتقاد يشكل عامل من عوامل القبول والخضوع للسلطة العثمانية.
- ٢- الفترات الاولى من الحكم العثماني للعراق والولايات العربية في هذه الفترات عوامل العرب باحترام وتقدير حتى ان مناصب السياسة العليا في المؤسسات العثمانية كانت مفتوحة امام العرب.
- ٣- طبيعة النظام السياسي العثماني ضمن اطار الامبراطورية العثمانية كان يتميز بـ الامرکزية حتى اواخر القرن الثامن وهذه السمة ربما شكلت عامل لقبول العراقيين للسلطة العثمانية.
- ٤- الروابط التي حكمت مكونات الشعب العراقي هي روابط ذات طابع جزئي محلي وليس وطني او قومي فهناك قوة في الروابط العائلية ، وايضاً قوة في الروابط القبلية او العشائرية وهناك روابط فكرية كل هذه القوة تشكلت على حساب القوة الوطنية والرابطة القومية والرابطة الوطنية ، وهذا الامر عزز الولايات الضيقه على حساب الولاء الوطني العراقي او الولاء العربي القومي الامر الذي سهل على السلطنة اخضاع العراقيين لهذه السلطة.
- ٥- تاخر ظهور النزعه القومية التركية (الטורانية) هذا العامل هو الاخر ساعد على استكانة العرب وضمهم العراقيين للسلطة العثمانية وقبولهم لها.
تأخر ظهور النزعه الطورانية بسبب ظهور عامل الاسلام هذا الحال لم يدم طويلاً، اخذنا نتمس بعد عام ١٩٠٨ حيث لاحظنا تهميشاً وتحول في الخلافة العثمانية وسبب التحول من الاستكانة إلى رفض السلطة العثمانية أتت الى عوامل رفض السلطنة العثمانية وان ظاهرة الاستكانة لم تكن صفة دائمة عاشها العراقيون . ولكن اخذنا نتمس رفض وعدم خضوع بعد عام ١٩٠٨ لماذا هذا التحول ؟
ج/ الجواب على هذا السؤال هي عوامل رفض السلطنة العثمانية.
س/ ما هي عوامل رفض الاستكانة للسلطنة العثمانية ؟

- ١- انحلال وضعف الامبراطورية العثمانية.
- ٢- اتساع الخطير الاستعماري الغربي على الامبراطورية العثمانية
- ٣- سياسة التترىك التي اخذت تتبعها السلطنة العثمانية بعد عام ١٩٠٨ اي بعد صعود القوميين الى السلطة ومن ثم ظهور ما يسمى بـ (الثورة السنوية) وخلع السلطان عبد الحميد الثاني ، وهذه النزعه اخذت تبعد السياسة الاسلامية وسياسة التترىك هذه لم يستخدمها العثمانيون ضد العرب فقط وإنما ضد كافة القوميات في العالم في كل من آسيا وأوروبا الذين ليسوا من الاتراك .
ان هذه انعوامل الثلاث قد تبدو تلوهلاً الاولى اذا ادركناها ان الاقاليم العربية والاقاليم الاخرى هي اقاليم ساكنة لم تؤدي دور في السياسة.
واما كان هناك ضعف في الادارة العثمانية فهي من ضعف السياسة العثمانية واما كان هناك خطر اخر فهو جاء من خارج العراق.
الرفض كان غير كافٍ للتحول وانما كان هناك دور ساعد على تطور ونمو الوعي السياسي الوطني والقومي في الاقاليم التركية والعربية هذا النوع عن الوطني والقومي كونته عوامل سببها ووضعها (أشخاص واعلام) و (حركات) و (جمعيات).



فـ (الأشخاص) توزعوا ما بين شخصيات تهم بالممارسة النضالية امثال الامير عبد القادر الجزائري ونضاله ضد الفرنسيين والمجاهد عمر المختار المدافع عن عروبة ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي ونضاله ضدهم.

اما (الحركات) فتمثلت بالحركة الوهابية ضد الاتراك العثمانيين في حكم المسلمين وهناك حركات مستقلة عن العثمانيين يضاف الى ذلك جمعيات سرية وعلنية بذات الدعوة الى الامركزية والحكم الذاتي ومن ثم الانفصال والاستقلال كل هذه الظواهر ساعدت على تحول العراقيين من الاستكانة والخضوع للسلطنة العثمانية الى الرفض والاستقلال عن هذه السلطة.

س/ ما هي العوامل التي تحكمت في طبيعة النظام السياسي للعراق المحتل ١٩١٤ - ١٩٢١ م؟

ج/ حتى نجيب عن هذا التساؤل المحاور الأساسية في الأجراء على هذا النظام السياسي هي :-
ان النظام السياسي للعراق في هذه الفترة يتمثل بالاحتلال البريطاني ، حيث انها تمثل مرحلة نهاية نظام وببداية نظام اخر ، نهاية نظام الخلافة في الدولة العثمانية وهذه المرحلة شكلت بداية انتهاء ونوع من انواع النظم من الخلافة الى نظام آخر هو نظام الاحتلال البريطاني.

س/ اذا كان هذا النظام يتلخص بالاحتلال كيف نستطيع التعرف على طبيعة هذا النظام؟

ج/ نستطيع التعرف على النظام من خلال التعرف على السياسة البريطانية في العراق.
المسياسة البريطانية يتم فهمها من خلال ثلاثة موضوعات هي :-

١- تركيب الادارة البريطانية في العراق.

٢- السياسة المالية لسيطرة الاحتلال.

٣- موقف هذه السلطة من اطياف المجتمع العراقي (فلاحين، منتففين، ضباط، تجار، صناعيين)

ملاحظة قد تكون النقاط السابقة جواب على السؤال الآتي :-

س/ ما هي اسباب ثورة العشرين في العراق ؟
أولاً:-

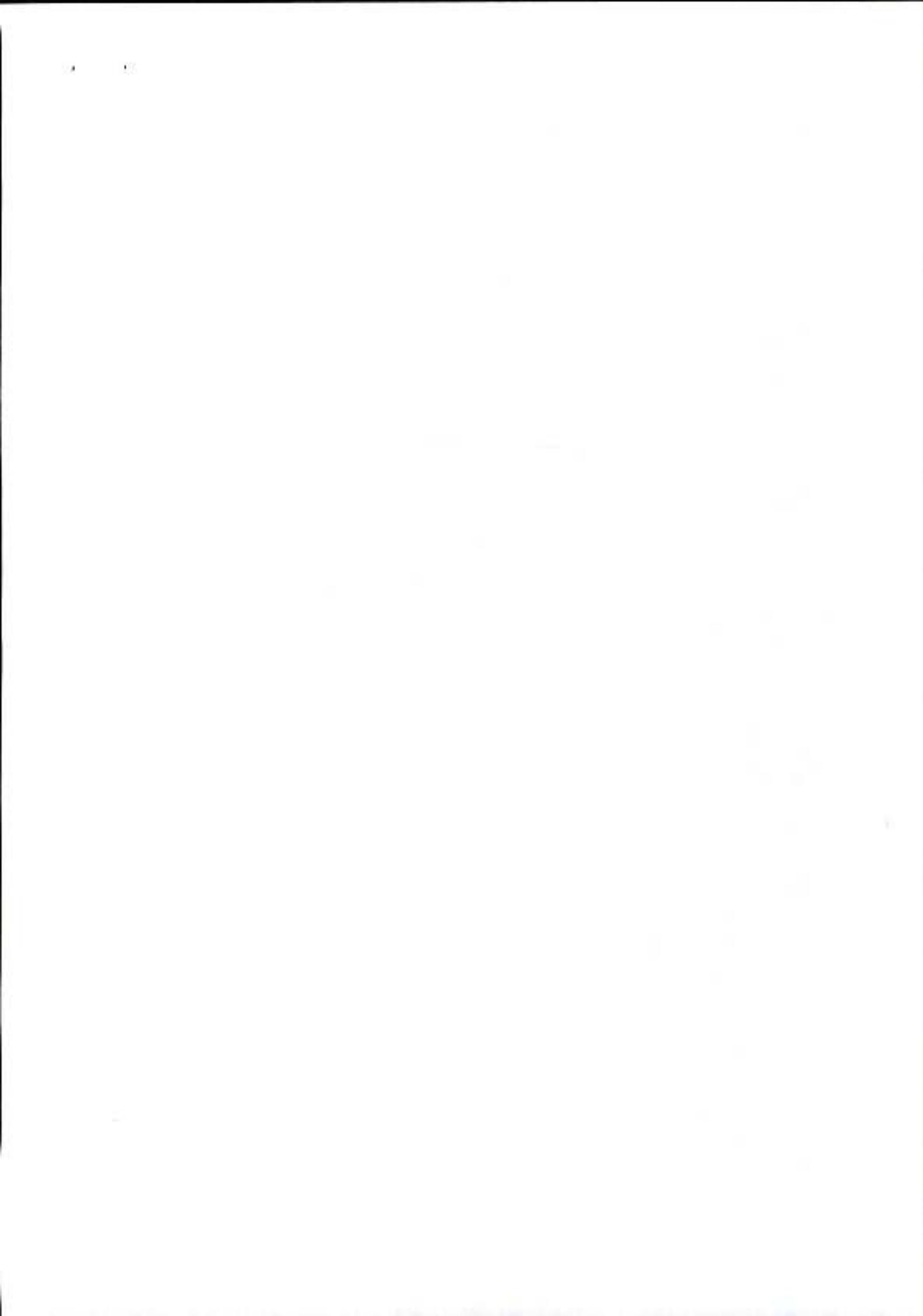
نبدأ بالتعرف على السياسة البريطانية ، نبدأ بالتعرف عليه بالمقارنة الادارية ما بين العهدين السابقين اي العهد العثماني وما بين السياسة البريطانية في العراق.

في العهد العثماني ارقام تشير الى ان ٧٠٪ من الجهاز الاداري التنفيذي في العراق كان من العراقيين . داخل المؤسسة العسكرية العثمانية في العراق كان هناك ٦٠٪ من الضباط هم عرب و ٩٥٪ من الاداريين في العراق العثماني كانوا من العرب ايضاً ، في عهد الاحتلال البريطاني اختلف الوضع ، فالعراقيين بمختلف قومياتهم شغلوا ٣.٥٪ من المناصب الادارية المهمة.

كل دائرة مهمة في زمن الاحتلال البريطاني كانت تحت رئاسة موظف بريطاني ، فالعراق كان مقسم الى (١٤) وحدة ادارية كل وحدة من هذه الوحدات كانت تحت امرة ضابط بريطاني يسمى (الحاكم السياسي) وتحت امرة هؤلاء الضباط كان هناك معاونين بلغوا (٩٠) معاون كان (١٤) فقط من بينهم عراقيون في المناصب الادارية والتنفيذية غير المهمة .

في سلك الشرطة كان هناك (٢٣٧٩) عراقي في الجيش الليبي الذي يتكون من عراقيون لكن ليسوا عرب وليسوا مسلمين ، بلغ عددهم (٢٣٧٩) ضمن إطار هذه المؤسسة العسكرية .

الملاحظة البارزة في التشكيلات البريطانية التنفيذية والادارية في العراق البريطاني انه كان هناك استخدام واسع للهنود.



فالأرقام تحكي انه في عام ١٩٢٩ وصل عدد الهنود في دوائر العمل والنفق التهري وسكن الحديد الى (٥٣٠٠٠) الف موظف هندي، هذا الحال يعطينا مؤشرات مثل (المؤشرات الاجتماعية) حيث تفاقمت البطالة ما بين العراقيون وايضاً مؤشر اخر خلق شكل من اشكال الاختلاف ما بين الادارة والناس هذا الامر ادى الى زيادة انسخط الع Iraqi على الادارة البريطانية . هذا السخط هو (قوة) من الممكن ان ينمي الوعي القومي الوطني في العراق ، وبالتالي تبلورت في برنامج سياسي هو (المطالبة بالاستقلال العراقي) هذا يشكل عامل من عوامل الثورة.

ثانياً: العامل الثاني هو السياسة المالية للادارة البريطانية:-

باختصار اذا طرق سمعنا شيء عن السياسة المالية للاحتلال البريطاني يورد مصطلح (عبء الضرائب) فالملحوظ ان نسبة دفع الضرائب في العراق في العهد البريطاني كان اكثراً منها في العهد العثماني. حيث كان هناك حاجة بقائمها البريطانيون للزهد على هذه الظاهرة انها تقدم خدمات هي اكثراً من الخدمات التي كانت تقدمها الادارة العثمانية. حقيقة الامر ان خدمات الاحتلال البريطاني كانت تتركز معظمها على خدمات ادارية ولم تكون خدمات محسوبة او ملموسة للناس في العراق ، فالضرائب القاسية المفروضة لا سيما على الفئات الفقيرة شكلت عبء على الناس مقابل الخدمات التي لم تكون متوازية مع الضرائب.

فاتجاه صرف المال العام كان متركز على الخدمات الادارية التي تم تكن عراقية صرفة ، ولهذا شعر الناس ان هذه الخدمات موجهه نحوهم لأنها لم تكن موجهه للتعلم او الصحة وهذه الضرائب شكلت عبء على الفلاحين والتجار والمعلمين والصناعيين فالفنانات التي تضررت هم المتعلمين والمتلقين وال فلاحين ورجال الدين على حد سواء.

ثورة العشرين هي واسعة الاصطياف وذلك لأنها تضم جميع فئات الشعب العراقي.

- قد يرد تعليق مهم في هذا المضمار الا وهو :

من / التهمة التي وجهت الى حدث عام ١٩٢٠م ، او ان ثورة العشرين هي (تمرد عشائري) هل ان هذه العبارة صحيحة ام خاطئة علل ذلك ؟

ج) الرد على هذا التعليق يتضمن عدة نقاط هي :-

- ١- ان الثورة كانت ثمرة اتحاد عشائري واسع وليس ردة فعل لعشيرة او قبيلة معينة.
- ٢- ان ثورة العشرين كانت حدث موجه ضد السلطة المركزية في العراق (سلطة الاحتلال البريطاني) ولم تكن موجهه لعشائر معينة.
- ٣- ان مطالب الثورة كانت مطالب ذات ابعاد سياسية تتمثل بالاستقلال والديمقراطية اي تحقيق الاستقلال الكامل من الاحتلال وتكوين نظام ديمقراطي مستقل.

اذن ثورة العشرين لا تمثل تمرد عشائري او عشوي لاسباب تتمثل بالبعد الاجتماعي للثورة اي انها شملت اطياف اجتماعية متعددة ولم تقتصر على طيف واحد هو الطيف العشائري فقد انضم اليها المتعلمين والمتلقين الضباط ورجال الدين وال فلاحين كما انها حركة امتازت ببعدها السياسي الواضح من خلال الشعارات والمطالب السياسية التي رفعتها الثورة المتمثلة بضرورة طرد الاجنبي وتحقيق الاستقلال للعراق من جهة وبناء نظام سياسي ديمقراطي لالعراق من جهة اخرى.

اذن هناك بعد اجتماعي وسياسي يثبت ان ثورة العشرين ليست تمرد عشوائي ولا عشوائياً هو التأكيد على ان الثورة ليست تمرداً.

- ثورة العشرين الغت جميع هذه الامور .

س/ ما هي الأسس التي وضعتها بريطانيا لادارة العراق في العهد الملكي ؟

١- هو تابعة (ربط) العراق بالمعسكر الغربي لاسيما ببريطانيا .

٢- الاعتماد في الحكم على رجال الانقطاع والطبقة البرجوازية .

٣- تمذهب السلطة اثرت السلطة البريطانية على وضع حكم العراق بيد مجموعة وحرمان المجموعة الأخرى .

في هذه المحاضرة نتوقف عند رسالة الإمام الشيرازي إلى الشيخ جعفر أبو التمن .

نص الرسالة

(في إنشاء اندلاع الحركات المسلحة العنفية اي في بدايتها:-

((أن حركتكم في بغداد قد افعمت قلوبنا غبطة ، إننا نضم أصواتنا إليكم في الهاتف ، ونطالب بالاستقلال التام وبدون تدخل أجنبي ويجب عليكم أيضاً المحافظة على حقوق المسيحيين واليهود والأجانب لكن لا تعطوا العدو حجة أو ذريعة حول سوء معاملتكم للآقليات))

نتلمس من خلالها أنها فيها دعوة للاستقلال وأيضاً دعوة إلى الوحدة الوطنية وإلى التسامح الديني فهي مع الاستقلال ومع الديمقراطية .

عادةً بناء أي دولة يحتاج إلى مقومات وهذه المقومات هي (الإقليم - الشعب - الحكومة والسياسة) وكذلك يحتاج إلى الروحية وهذه أن وجدت أو توفرت وجدت الدولة .

والروح : هي الهوية السياسية لبناء الدولة ، توجد الكثير من الهويات ولكنها لاتصلح لبناء العراق ومنها الهوية العثمانية والمذهبية والطائفية والقومية وغير عاً لأنها ان توفرت الهوية بيد عشيرة (شمر) مثلًا فلين العشائر الباقية ، وكذلك ان أصبحت الهوية بيد المذهب الفلانى فلين المذاهب الأخرى إلى اخره ... وهذه بالحقيقة لاتصلح لبناء العراق لأنها:-

١- هي هويات لاتصلح ان تكون هوية سياسية

٢- هي قائمة على أساس قومي او مذهبي او طائفي او عشائري وليس على أساس سياسي وطني ولهذا فهي غير صالحة للعراق .

اما الهوية الصالحة للعراق سياسياً هي الهوية الوطنية السياسية .



** يوجد في العراق الان أربعة أشكال من التفكير واحد منها فقط صحيح هي:-

- ١- تفكير عشائري
- ٢- تفكير طائفى ومتذهبى
- ٣- تفكير قومى
- ٤- تفكير وطني ... وهو الأساس لتحقيق الاستقلال والديمقراطية.

س / هناك نشاطات قام بها العراقيون خارج وداخل العراق تستهدف نيل الاستقلال وبناء الدولة العراقية الحديثة ، كيف نتلمس نشاطات العراقيين في الداخل والخارج من أجل نيل الاستقلال وبناء الدولة العراقية الحديثة ؟

ج/ العراقيين بأختصار مارسوا نشاطات داخل وخارج العراق من أجل التخلص من الاحتلال бритاني ، النشاطات في الخارج نتلمسها من خلال :-

- ١- مؤتمر دمشق الذي عقده العراقيون المنتسبون إلى جمعية العهد في بلاد الشام عام ١٩٢٠ م الذي يسمى مؤتمر (دمشق) من جهة وننلمس هذا النشاط أيضاً من خلال :-
- ٢- التنسيق ما بين العراقيون في الخارج لا سيما الضباط في بلاد الشام وبين الثوار في الداخل لاسيما في تلعفر ودير الزور وهذا التنسيق ترتب عليه حركات مقاومة مسلحة ضد سلطات الاحتلال бритاني بدأت في تلعفر ودير الزور وصولاً إلى ثورة العشرين.
- ٣- البيئة الدولية التي هي موضع التنافس ما بين المدرستين (مدرسة الهند ومدرسة القاهرة)

حيث كانت مدرسة الهند متطرفة وتريد الاستعمار المباشر والعسكري اما مدرسة القاهرة كانت حريصة على ضرورة هيمنة بريطانيا على مستعمراتها اي انها كانت تريد استعمار غير مباشر.

اما في الداخل فاننا ننلمس الدعوة العراقية لانهاء الاحتلال و نيل الاستقلال وبناء الدولة العراقية الحديثة من خلال :-

- أ- النشاط السياسي الحزبي لاسيما نشاط حرس الاستقلال و جمعية الشبيبة الاستقلالية.
- بـ- التحالف والائتلاف القومي الديني الفلاحي
- ج - ننلمس هذا النشاط من خلال فتاوى رجال الدين الداعية الى التسامح الديني والقومي والوحدة الوطنية .
- د - ننلمسه من خلال ما سمي بـ (حركة تقديم العرائض) وحركة تشكيل وفود المندوبين ومناسبات المواليد النبوية و مجالس العزاء هذه كلها كانت تحمل أبعاد سياسية تنتهي بالنتيجة الى المطالبة بانهاء الاحتلال و نيل الاستقلال وبناء الدولة العراقية الحديثة.



مراجع الماده السابقة

^٢ من / ١ ما هي العوامل (القوىتين) التي تشكلت لبناء النظم السياسية في المنطقة العربية وضمنها العراق؟

ج) القوانين الثلاثة :-

- الداخل والخارج
 - التفتت والتوحيد
 - القوانين الصغرى والكبيرى

من ٢ / ما هي معالم التحول والتغير ومعالم التخلف والجمود في العراق العثماني؟

٣- منذ القرن السادس عشر وحتى اواسط القرن التاسع عشر شهدت الحياة السياسية في المنطقة العربية نوعاً من الاستكناة (الخضوع) للسلطنة العثمانية . اذكر مسببات هذه الاستكناة ؟ أو اشرح هذه العبارة

س ٤ / منذ أواسط القرن التاسع عشر تصاعد الوعي الاستقلالي والتحرري من السلطة العثمانية فردياً مع بروز ظواهر بدأت تتضح معالمها في تلك الفترة. ذكر تلك الظواهر؟

13

- ضعف وانحلال الامبراطورية العثمانية
 - سياسة الترتيك
 - ظاهرة اتساع خطر الاستعمار الغربي

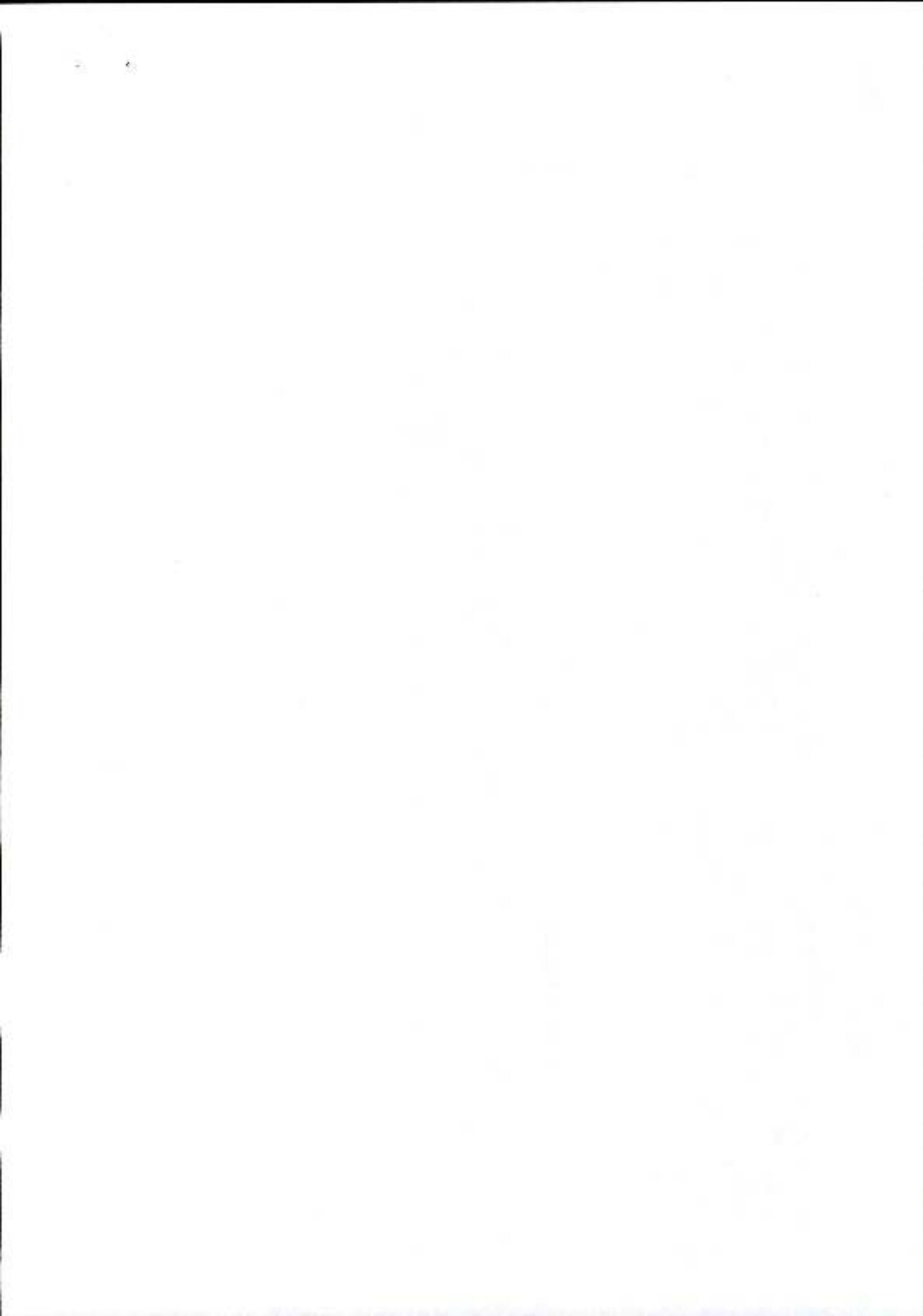
^٥ ماهي العوامل التي تحكمت في تحديد طبيعة النظام السياسي للعراق المحتل (١٩١٧ - ١٩٢١)؟

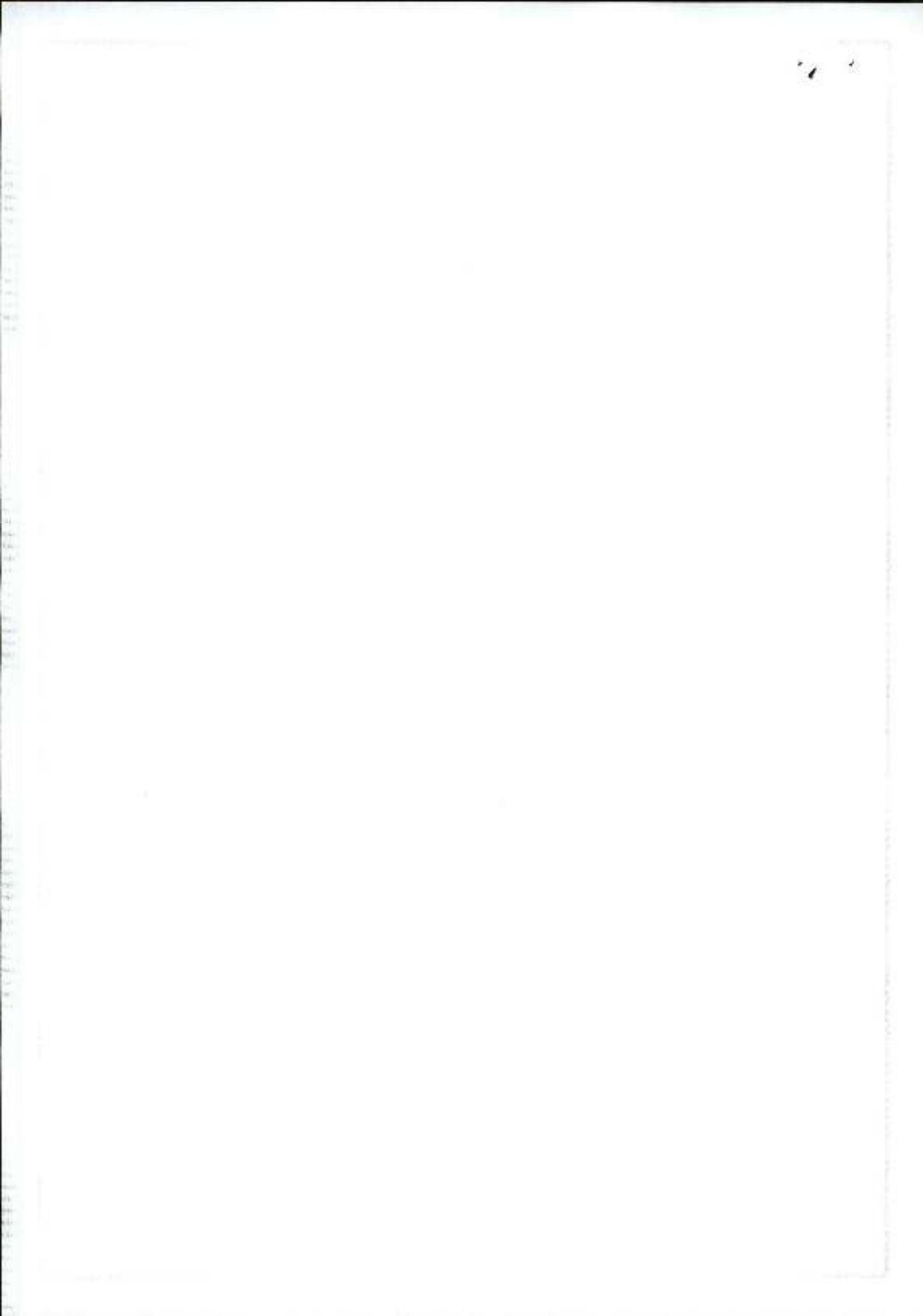
س/٦ / ماهي مسميات تغذية العثرين؟

15

- ١- سوء الادارة البريطانية
 - ٢- السياسة المالية (الضرائب)
 - ٣- موقف سلطة الاحتلال من أطياف المجتمع العراقي.

س/7/ ان الاحداث المسلحه عام ١٩٢٠ م مثلت حركة عشائرية عفوية ولم تمثل ثورة ، هل هذه العبارة صحيحة؟ او عتل ذلك او ناقش هذه العبارة







وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية

التراث المعاصر

العهد الجمهوري

المرحلة الثانية

سباهي / مسالى

مكتبة العلوم السياسية



ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

أ- الحركة الوطنية الممهدة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

يمكن اعتبار فكرة قيام جبهة وطنية عراقية من قبل القوى المعارضة للسلطنة في العهد الملكي ، يمكن اعتبارها البداية الحقيقية للعمل نحو التغيير على الساحة السياسية لذلك.

ظهرت فكرة الجبهة الوطنية بشكل جدي لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث دعا الشيوعيون وعلى رأسهم (فهد) سكرتير علم الحزب الشيوعي العراقي إلى تأليف جبهة وطنية موحدة تضم جميع الكتل الديمقراطي والشيوعيون ، في حين دعا الديمقراطيون إلى قيام حزب واحد يضم الكتل الديمقراطية في العراق من (ماركسيين ، اشتراكيين ، ليبراليين ، قوميين) .

ان الأسباب التي أدت إلى تحويل هذه الدعوات والأفكار إلى أرض الواقع عديدة ، إلا إننا يمكن أن نلمس بعض التطورات الرئيسية على الصعيدين الخارجيين والداخلي خلال عقد الخمسينات كلن لها لبرز الآثر في توحيد الجهود وتجاوز الخلافات ، وحلّي الصعيد الخارجي نلاحظ :

١- النشاط الأكملو - أمريكي لغرض ربط العراق بحلف عسكري لمنطقة ، يكون للعراق فيه الدور المركزي - حلف بذلك .

٢- حركة مصدق في إيران وتلقيعه للنقطة عام ١٩٥٢

٣- الانقلاب العسكري في مصر عام ١٩٥٢ والآثار بالتنظيم العائلي واقامة الجمهورية . اعقبها تلقيع السoviets والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦

اما على الصعيد الداخلي نلاحظ :

٤- انطلاقة الشعب العراقي عام ١٩٥٢ .

٥- اضرابات العمل في شركة نفط البصرة ، عمال المصايف في بغداد وغيرها .

٦- الآثار الكارثية المدمرة لفيضان بغداد عام ١٩٥٤ وعجز الحكومة في مواجهتها .

٧- تعطيل الحياة الحزبية والحزبيات العامة عبر الاحكام العرفية بعد ١٩٥٢ ، ثم سواسته المراسيم السعيدية والابتعاد عن الاسس الدستورية للحكم .

٨- سوء الاوضاع الاقتصادية وتدحرج المستوى المعيشي العام ، وتفشي الامراض .

لقد تبلورت تلك الأفكار والعوامل في صيغة جبهات سياسية اهمها :

أولاً : الجبهة الوطنية الانتخابية لعام ١٩٥٤

بعد اعتصام وزارة قاضل للجمانى الثانية في نيسان ١٩٥٤ ، بسبب الانضرابات العمالية ومساندة قوى المعارضة لها ، حيث دعت المطالب إلى تمثيل شعبى حقيقى عبر إجراء انتخابات حرة ؛ مما حدى بالوصى عبد الله إلى استاذ الوزارة إلى ارشد العرى الذى وافق على ان تكون حكومة مؤقتة مهمتها اجراء انتخابات جديدة فالفوز الوزارة في ١٩٥٤/٤/٢٩

وصدرت الإرادة الملكية بحل البرلمان وتحديد موعد ١٩٥٤/٦/٩ لإجراء انتخابات جديدة . اعلنت الأحزاب السياسية استعدادها لخوض انتخابات واجرت مشاوراتها بين القوى المعاشرة لغرض تشكيل جبهة انتخابية لحشد التأييد والفوز بمقاعد البرلمان .

في ١٢ مارس ١٩٥٤ اعلن عن تأسيس الجبهة الوطنية الانتخابية ، وتتألف من ممثلين حزبي الاستقلال والوطني والديمقراطى وممثلين من نقابات العمال والهيئات الطلابية والشباب والمحاميين والاطباء والقلاحين ؛ علماً ان اغلب ممثلي هذه القطاعات اعتبروا ممثلين عن الحزب الشيوعى الغرائى الذى اختارهم .

اما حزب ثبعث العربى الاشتراكى فلم يشترك في الجبهة ، الا انه اعلن مشاركته في الانتخابات من خلال بعض المرشحين ، وانه سوف يعطي اصواته لمصالح الجبهة . اتفق اطراف هذه الجبهة على ان يكون التوافق مرحباً يقتصر حتى انجلز هدف الاشتراك بصورة جماعية في الانتخابات .

لتتضمن ميثاق الجبهة على العديد من المبادئ والأهداف اهمها :

١- اطلاق الحريات الديمقراطية (الرأى ، النشر ، الاجتماع ، النظاهر ، الاخبار

الخ....

٢- حرية الانتخابات وعدم تدخل الحكومة والتلاعب في النتائج .

٣- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وإجلاء الجيوش الأجنبية

٤- رفض المساعدات الأمريكية والأخلاق العسكرية .

٥- إلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وتحقيق العدالة الاجتماعية ولنهاه الاقطاع وحل

المشاكل الاقتصادية (البطالة ، غلاء المعيشة) .

٦- التضامن مع الشعوب العربية والدعوة لاحتلالها

ية وموقع المعرضة انشا كذلك حزب الجبهة الشعبية المرحة عام ١٩٥١ ، وحزب المؤتمر الوطنى عام ١٩٥٥ .

أولاً : الجبهة الوطنية الانتخابية لعام ١٩٥٤

بعد استقالة وزارة فاضل الجمالى الثانية في نيسان ١٩٥٤ ، بسبب الأوضاع المعيشية ومستدة قوى المعارضة لها ، حيث دعت المطالب التي تمثل شعبي حلب وبرىء اجراء انتخابات حرر ، مما جدى بالوصي عبد الله إلى استئناف الوزارة إلى ارشد العمرى الذي وافق على ان تكون حكومة مؤقتة مهمتها اجراء انتخابات جديدة للفوز بالوزارء في ٢٩/٤/١٩٥٤.

وصدرت الإرادة الملكية بحل البرلمان وتحديد موعد ٦/٩/١٩٥٤ لإجراء التخليلات الجديدة .
اعلن الاحزاب السياسية استعدادها لخوض الانتخابات واجرت مشاوراتها بين القوى

المعارضة لغرض تأليف جبهة انتخابية لخشد التأييد والفوز بمقاعد البرلمان .

في ١٢ مايس ١٩٥٤ اعلن عن تأسيس الجبهة الوطنية الانتخابية ، وتألفت من ممثلي حزبي الاستقلال والوطني والديموقراطي وممثلين من نقابة العمال والهيئات الطلابية والشباب والمحاميين والاطباء والفلاحين ، علماً ان اغلب ممثلي هذه القطاعات اعتبروا ممثلين عن الحزب الشيوعي العراقي الذي اختارهم .

اما حزب البعث العربي الاشتراكي فتم بمشاركة في الجبهة ، الا انه احسن مشاركته في الانتخابات من خلال بعض المرشحون ، وانه سوف يعطي صواته لصالح الجبهة .
اتفق اطراف هذه الجبهة على ان يكون انتخابهم مرحلياً يقتصر على تحازن هدف الاشتراك بصورة جماعية في الانتخابات .

تضمن ميثاق الجبهة على العديد من المبادئ والاهداف اهمها :

١- اطلاق الحريات الديمقراطية (الرأي ، النشر ، الاجتماع ، التظاهر ، الاخراج

الخ.....

٢- حرية الانتخابات وعدم تدخل الحكومة والتلاعب في النتائج .

٣- القاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية واجلاء الجيوش الاجنبية

٤- رفض المساعدات الامريكية والاحلاف الصهيونية .

٥- القاء امتيازات الشركات الاحتكارية وتحقيق العدالة الاجتماعية وانهاء الاقطاع وحل

المشاكل الاقتصادية (البطالة ، غلاء المعيشة) .

٦- التضامن مع الشعوب العربية والدعوة لاستقلالها

١- وموئل المعارضة اشترك حزب الجبهة الشعبية الموحدة عام ١٩٥١ ، وحزب المؤتمر الوطني عام ١٩٥٥

خاضت الجبهة المعركة الانتخابية في ٦/٩ واستطاعت الفوز بأحد عشر مقعداً من بين مرشحها البالغين (٣٧) مرشحاً إلى جانب هؤلاء فاز مجموعة من النواب عن الجبهة الشعبية للمتحدة وبعض من المعارضين المستقلين ، فارتفع عدد نواب المعارضة داخل المجلس إلى ما يقارب (٣٢) نائباً من أصل ١٣٥ .

كانت نتائج الانتخابات مخيّبة للامال بسبب من تدخل الحكومة في الانتخابات وحصلت التوفيق ومنع التجمعات الانتخابية .

على الرغم من ذلك لم ينعقد المجلس إلا بجامعة واحدة ، ثم صدرت الإرادة الملكية بحله وتم تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة .

ثانياً : جبهة الاتحاد الوطني لعلم ١٩٥٧

اندثرت وزارة نوري السعيد مجموعة من المراسيم الاستثنائية في آب وولى سول عام ١٩٥٤ لايقاف الحياة الحزبية والغاء الصحفة الوطنية والقصاء وفصل المناط من أستاذة الجامعة والمدرسین والطلبة لغرض تهيئة الاوضاع لإجراء انتخابات توبية جديدة قردي إلى مجلس نوابی موالي للحكومة ، حيث سحب اجزاء الحزب الوطني الديمقرطي فسي ١٩٥٤/٩/٢ وتعطيل حزب الاستقلال والجبهة الشعبية المحمد اصلاً اضافة إلى مجموعة من الجماعات والتوادي الاجتماعية والدينية والرياضية .

رغم الاجراءات القاسية إلا ان الحركة السياسية لم تستمر خاصة لشأن الدول الثلاث على مصر ١٩٥٦ حيث عمت المظاهرات والمواجهات مع الشرطة لاسيما لتفاوض (الخسي) المسلحة في الكوت .

جوبت هذه التحركات باستخدام الفوة من قبل الحكومة وسقوط العديد من الضحايا واحکام الاعدام والاعتقالات .

إن فشل اتفاقية ١٩٥٦ وارتباط العراق بحلف بغداد واستمرار تردی الاوضاع القمع القوى الديمقرطية والوطنية بان الاساليب السلمية والاحتجاجية غير كافية لتحقيق مطلب الشعب وان العمل يتطلب تغيير اسلوب المواجهة الى مستوى اعلى من خلال جبهة وطنية واسعة .

بات الشيوعيون الى اثارة مسلطة الجبهة الموحدة في اواخر نيسان ١٩٥٥ واتصلوا بهامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقرطي بوسطة عزيز الشیخ عضو الكادر والخرون لمعرفة موقفه وكذلك الاستفادة من علاقته الوطيدة بمختلف القوى والحركات خاصة القوميين والمستقلين ، ليكون حلقة الوصل .

وضع الجدولين الاسس لقيام مثل هذه الجبهة من اهمها :

- ١- ان لا تصبح الجبهة الله بيد جهة من الجهات .
- ٢- عدم توريط الغير او استغلاله ، اي عدم جعل الاخرين امام الامر الواقع .
- ٣- احترام وجهات نظر الاخرين وعدم الاتهام والتشنيع .

طرحت فكرة الجبهة اوائل عام ١٩٥٧ ووافق الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال على اللجوء الى العمل السري بسبب ضغوط السلطة وعدم جدوى الوسائل السلمية .

في شباط ١٩٥٧ تلقت جبهة الاتحاد الوطني من الاحزاب التالية :

- ١- الحزب الوطني الديمقراطي .
- ٢- حزب الاستقلال .
- ٣- الحزب الشيوعي العراقي .
- ٤- حزب البعث العربي الاشتراكي .

اصدرت الجبهة بيانها الاول في ١٩ آذار ١٩٥٧ ، تضمن المطالب التالية :

- ١- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس التأسيسي .
- ٢- الخروج من حلف بغداد .
- ٣- التهاجم سياسة الحيد الاجنبي .
- ٤- اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .
- ٥- الغاء الانذرة العرفية واطلاق سراح الميليشيون المعتقلين واعادة الطلبة والمعلمين والموظفين المطرودين الى عملهم .

وقد انشأت الجبهة قيادة سياسية لها باسم ((اللجنة الوطنية العليا)) تضم ممثلا عن كل حزب من الاحزاب المشاركة .

تكللت جهود الجبهة المتواصلة في تعزيز الاتصال بالجيش واسناد الهيئة العليا لحركة الضباط الاحرار - التي ربما تكون صيغة مماثلة لهذه الجبهة في نطاق الجيش - ، وتم خلق مجالات العمل المشترك بين الضباط الاحرار والحركة الوطنية عبر قتوس اتصال جديدة منها شخصيات مثل رشيد مطلقا وكمال عمر نظمي (شروع) وفائق الصامرائي وصديق شنشل (حزب الاستقلال) ، وقد ابلغ هؤلاء جبهة الاتحاد الوطني بموعد تنفيذ الثورة ليوفروا الامانة الشعبية والخطاء السياسي لها .

وان اول حكومة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت من صنوف الجبهة .

قوى الثورة / تنظيمات الضباط الاحرار

عام ١٩٣٥ اعتمد الجيش التجنيد الالزامي لذلك اخذ يعكس المجتمع بطريقه ومشاعره وصراحته الى حد ما ان اغلب تلك الضباط من اصول تعود الى طبقات فقيرة ومتواضعة الا ان الرتب العليا للضباط لم تكن تعكس ذلك ولا تمتلك كل مكونات الشعب وكان ولانها مرتبطة بالسلطة مع ذلك ان الكثيرين من الضباط كانوا يشاركون بدرجة او باخر في الاستياء الشعبي من الوضاع العام.

تدخل الجيش بشكل مباشر في الحياة السياسية للفترة ١٩٤١-١٩٣٦ الا ان الاجر اذلت الفاسية بحق الجيش بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ واعادة الاحتلال العراقي بريطانيا جعل الضباط لاسيما الشبان يتبعون عن الولاء للملكية وهؤلاء تكونوا لاحقا اغلبية الضباط الاحرار.

هناك عوامل اضافية عديدة زادت السخط والاستياء بين الضباط (الداخلية والخارجية) اثرها لقسم منها بالاضافة الى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ والانتكاسة والهزيمة كذلك الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن في عام ١٩٥٨.

ان تاريخ تنظيم الضباط الاحرار يعود في بعض التقديرات الى عام ١٩٤٨ في فلسطين بزعامة الرائد الركن عبد الكرييم قاسم قائد احدى الوحدات المشاركة فيما ترجعه مصادر اكثرا الى عام ١٩٥٢ حين انشأ المقدم رفعت الحاج مري والمقدم رجب عبد المجيد الحليفي الاوليان بشكل سري في معسكر الرشيد الا ان هذا التنظيم توسع بعد عام ١٩٥٦ حين تشكلت اللجنة العليا للضباط الاحرار وانتخبت الرزيم الرك بن محي الدين عبد الحميد رئيسا ورجب عبد المجيد امينا للسر وعرف هذا التنظيم بتنظيم بغداد.

كانت كذلك تنظيمات اخرى متفرقة للضباط الاحرار ذلك العام اهمها تنظيم المنصور في التوأم الكتسن عش وتضم جماعة (قاسم - عارف) كذلك تنظيم الضباط الاحرار تابع للحزب الشيوعي العراقي باسم العراق (اللجنة الوطنية للباطن والجند) برئاسة الرائد ابراهيم حسين الجبوري اضافة الى تنظيم الموصل وتنظيم الناصرية الخ .

عام ١٩٥٧ اندمجت حركة الرزيم الرك عبد الكرييم قاسم باللجنة العليا وفي تموز ١٩٥٧ انتخب عبد الكرييم قاسم زعيما لها وفي ذلك العام تضمنت مجموعة من ضباط الضباط حوالي (٨٠) ضابطا الى الحركة وكان هؤلاء من المتأثرين بتنظيم المقدم رفعت الحاج مري ، ويحجب قرار من اللجنة العليا أصبحت هذه المجموعة تعرف بلجنة احتياط الضباط الاحرار او تنظيم الطل وعمل العقيد الرك عبد السلام محمد عارف كضابط ارتياط بين اللجنة العليا ولجنة الاحتياط.

وصل عدد اعضاء التنظيم عام ١٩٥٨ الى (٢٠٠) ضابط اي ما يقارب (٥%) من مجموع ضباط الجيش كما بلغ عدد اعضاء اللجنة العليا (١٥) ضابطا .

من اهم المشاكل التي واجهت عمل اللجنة العليا بالقيام بالقلاب ضد النظام الملكي بالإضافة الى عامل التنافس الشخصي ، احتمال التدخل العسكري من قبل حلف بغداد لذلك اوقفت اللجنة بتنسيق مع جهة الاتحاد الوطني محمد صديق شنقيل الى الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ لمعرفة مدى الدعم الممكن من قبلها وال موقف السوفيتي المحتتمl وعاد بردود ايجابية .

المشكلة الأخرى هي طبيعة النظام السياسي المقترن في حال نجاح الانقلاب أخذين بنظر الاعتبار الضباط الأحرار ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر فقد تم الاتفاق على بعض النقاط في مقدمتها إقامة القامة النظام الجمهوري وإقامة مجلس قيادة الثورة وتشكيل مجلس وزراء في أحدى الصيغتين .

اما من قبل الضباط باستثناء الوزارات الخدمية كالعدل والصحة والمالية .

او ان يكون ~~مكتتب~~ بمثابة المذكورون اعضاء جبهة الاتحاد الوطني وتحفظ فيه حقائب الدفاع والداخلية للعسكريين .

كما اتفق على الخروج عن حلف بغداد والاتحاد الهاشمي ومنطقة الاسترليني وتحرير اقتصاد العراق والقضاء على الانقطاع .

الا ان ان المشكلة الاكبر هي الاتفاق على خطة الانقلاب والوسائل مثل تحديد الوحدات الضاربة ، توقيف الذخيرة ، عوامل المفاجنة والسرية والسرعة واهم عقبة هي الاتفاق على تحديد ساعة الصفر لذلك جرت (٧) محاولات فاشلة منذ تشرين الاول ١٩٥٦ وحتى ٢٢ حزيران ١٩٥٨ .

لتلك الاسباب وغيرها حدد موعد التنفيذ بشكل سري من قبل مجموعة الزعيم عبد الكريم قاسم دون علم اللجنة العليا واخير بذلك عدد قليل من ضباط المجموعة .

من الضروري اخيرا ذكر الاتجاهات السياسية للضباط لاسباب اللجنة العليا كنموذج علمنا ان يكتسب ضبط اللجنة العليا مستقبلون سياسيا الا ان موالיהם انقسمت بشكل عام الى قسمين : -

اولا :- العتاريين بأفكار الحزب الوطني الديمقراطي وقبلها جماعة الاشتالي - الاشتراكية الديموقراطية - ذي الميل اليسيرية وهم :

(عبد الكريم قاسم - محى الدين عبد الحميد - وصفي طاهر - عبد الوهاب الشواف - عبد الوهاب الامين)

ثانيا :- المجموعة التي ينتمي إليها الطبع القومي - الاسلامي ذات التزعة المحافظة وهم :

(عبد السلام محمد عارف - عبد الرحمن محمد عارف - طاهر يحيى - ناجي طالب - رجب عبد المجيد - عبد الكريم فرحان - محمد سبع - رفعت الحاج سري - محسن العبيب -- صبيح علي خالب)

النظام السياسي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

في ليلة ١٣ - ١٤ تموز ١٩٥٨ حوالي الساعة ٢٠:٣٠ صباحاً وثناء مرور النهار العشرين من بغداد متوجهاً إلى الفلووجة قام العقيد للركن عبد السلام عارف بأمر الفوج الثالث والعميد النطيف الراجمي بأمر الفوج الأول بعملية الانقلاب العسكري وفي حوالي الساعة ٦٠٠ صباحاً وبعد الاستيلاء على مقر الإذاعة أعلن البيان الأول الذي أعلن إسقاط الملكية وفي تمام الجمهورية ، اعقب ذلك إذاعة عدة مراسم حول الشأن مجلس السيادة ومجلس الوزراء ولم تنشر إلى إقامة نظام برلنطي .

كانت لجنة وزارية باعداد مسودة الدستور المؤقت معتمدة على الدستور المؤقت المصري عام ١٩٥٣ و الدستور المصري لعلم ١٩٥٦ لتغيير التشابه بين الحالتين .

في ٢٧ تموز ١٩٥٨ أعلن الدستور الجمهوري المؤقت للعمل به إلى أن يتم وضع دستور دائم من قبيل مجلس وطني منتخب في الفترة الانتقالية التي تشير لها في الدستور المؤقت دون تحديد لها بمددة معينة .

حدد الدستور العيادي العامة من خلال النص على (العراق يشكل جزء لا يتجزأ من الأمة العربية) ، (العرب والأكراد يعتبرون شركاء في هذا الوطن) ، (الدين الرسمي للدولة هو الإسلام) ، كما نص على حرية الدين والمعتقدات لدى الطوائف الأخرى ، وأن الجميع متساوون أمام القانون ، ولا يتميز بسبب العرق أو القومية أو اللغة أو الدين .

الهيئات والمؤسسات الرسمية للحكم :- اقر الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ المؤسسات السياسية للدولة وهي :-

١ - مجلس السيادة : وهو السلطة العليا دستورياً ، يقوم بدور مجلس الرئاسة أو رئيس الجمهورية ، اختص بأعمال تشريعية وصلاحيات متواضعة من خلال المصادقة على الأفعال التشريعية (م ٢١) ، كذلك قبول أو رفض اعتماد السفراء الاجانب أنشأ هذا المجلس وحدد اعضاءه بـ ١٠٠ عضواً من الزعيم للركن عبد الكريم قاسم ومشاورة مجموعته (عبد السلام عارف ، عبد النطيف الراجمي) كبديل عن صبغة القيادة الجماعية للهيئة العليا للضباط الاحرار من خلال مجلس قيادة الثورة المتافق عليه سلفاً .

اما اعضاء مجلس السيادة فهم الفريق الركن محمد تجيب الريبيحي رئيساً والعقيد للركن خالد النقشبendi والسيد محمد مهدي كبة حضوان .

٢- مجلس الوزراء : وفقاً للملايين ٢١ ، ٢٢ من الدستور المؤقت ، يجمع مجلس الوزراء بين كل من السلطة التشريعية والتنفيذية وتوضح هذه الصالحيات من الناحية الفصلية بيد رئيس الوزراء حيث ضمن الدستور المؤقت لرئيس الوزراء منصبه مدى الحياة وحياته في اختيار الوزراء ، وهذا ما يتضمنه النظام الديمقرطي الذي يأخذ ببدأ الفصل بين السلطات ، وربما انتقضت هذا التركيز المرحلية الانتقالية التي أعقبت الثورة .
كما لم ترد اي اشارة تتعلق بقضية تعديل احكام الدستور .

انجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ :-

١- في المجال السياسي :- ان اهم الانجازات تحققت في الاشهر المئوية الاولى من الثورة ، فلن ابرر ما تحقق هو القضاء على النظام الملكي واقامة الجمهورية ، وفك الارتباط العراقي بحلف بغداد . القاء المراسيم السعدوية ، اطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين ، القاء قرار نزع الجنسية عن العراقيين ، اعادت السياسيين المبعدين للوطن ، القاء سيطرة جهاز الامن على سياسة التوظيف ، اعتبار حركة مايس ١٩٤١ ثورة وطنية .

اجازت الاحزاب السياسية باصدار قانون الجمعيات في ١٩٦٠/١/١ ، بقصد القضية الكردية فقد مثل الاركان في مجلس السيادة بعضو من اصل ثلاثة اعضاء وهو العقيد خالد النقشبendi ، كما شارك الضباط الاركان في الحركة العسكرية للسيطرة الاحرار الاحرار يوم الثورة ، ونص الدستور المؤقت على الحقوق القومية للكرد ، كما صدر عضو عن الملا مصطفى البرزاني واتباعه ، وفي ٥ تموز ١٩٥٨ عذ الملا مصطفى وعلمه الى العراق وخصصت الحكومة لهم منزل نوري السعيد كما خصصت للملا مصطفى سيارة عبد الله وصرفت رواتب سخية ، ولجيز الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٩ شباط ١٩٦٠ .

٢- العجل الاقتصادي والاجتماعي :-

أ- وضع الاسس لإلغاء النظام الاقتاعي عبر القاء نظام دعاوى العشار ، وأعلن قانون الاصلاح الزراعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ حيث حدد السقف الاعلى للملكية الزراعية ، ويوزع ماعدا ذلك على الفلاحين بملكيات صغيرة .

بـ-التسحاب العراقي من المنطقة الاسترلينية في ٤/٦/١٩٥٩ يتحول جميع الارصدة النقدية الحكومية وليرادات العراق من الجنيه الاسترليني الى الذهب والعملات الاجنبية الاخرى .

جـ-السياسة النفطية : يختبر النفط المصدر الاول للثورة والنخل القومي العراقي لذلك سمعت حكومة الثورة الى تحرير النفط منسيطرة الاحتكارية ل الشركات الاجنبية عبر سلسلة من المفاوضات لزيادة حصة العراق من العوائد النفطية واستعادة جميع الاراضي غير المستمرة عبر القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦١ الذي انتزع (٥٩,٥٪) من الاراضي غير المستمرة الممنوحة لشركات الاجنبية ، كذلك سمعت الحكومة الى تعيين ادارة المصافي الحكومية خاصة مصفى الدورة ، احدى مسودة شركة النفط الوطنية الذي وقع عليه لزعيم عبد الكريم قاسم في ٧ شباط ١٩٥٣ .

دـ-حققت الثورة خلال اربع سنوات ونصف من حكمها اصلاحات كبيرة اجتماعية وصحية وثقافية لتضييق الفوارق الطبقية ومساواة الفقير بالغبي بواسطة حل مشكلة السكن والشام مدينة الثورة ومدينة الشعلة وتوزيع الاراضي السكنية في المناطق (الحرية ، هي العامل) ، تعليم التعليم الابتدائي والثانوي بناءً للمستشفيات والمدارسالخ .

عوامل الاخلاق والصراع السياسي:

اولاً :- تركيبة مجلس الوزراء

كان من اهم اهداف الثورة كما حدتها اللجنة العليا للضبط الاحرار تشكيل وزارة التلافيية تضم زعماء الحركة الوطنية في العراق اثناء المرحلة الانتقالية ، يعقبها اجراء انتخابات عامة لمجلس وطني .

الا ان اعضاء اللجنة العليا للضبط الاحرار وبسبب خلافات اشرنا لقسم منها سابقاً ، لم ينفقوا على تشكيلة المرشحين ، لذلك افرد لزعيم عبد الكريم قاسم ومجموعته (العقيد الركن عبد السلام محمد عارف ، العقيد عبد النطيف الراجمي) بوضع اسماء الوزارة الاولى في اجتماعهم السري بتاريخ ١٩٥٨/٧/١١ وتحديد اعضاء مجلس السيادة ، ناهيك عن تحديد موعد وخطوة الثورة كما مر ذكره بما احدث شرحاً في الحركة منذ ولادتها جاءت الترشيحات للمناصب المذكورة بناءً على عوامل من بينها الاصداقة والقرابة الشخصية ، واهداف سياسية تتعلق بتركيبة السلطة وخضوع المرشحين لمرؤوسهم ، كذلك لعد المجال امام اللجنة العليا للمشاركة في اختيار هذه المناصب .

الآن من أهم العوامل الأخرى في إسناد الوزارات إلى قيادات جبهة الاتحاد الوطني هو توسيع قاعدة التأييد الشعبي والاستفادة من الخبرات والكفاءات في إدارة الدولة ((كما اتفق في اللجنة العليا قبل الثورة)). فقد نال الحزب الوطني الديمقراطي حقيقتين وزارتين ، حزب الاستقلال وزارة واحدة ، حزب البعث العربي الاشتراكي وزارة واحدة ، فيما نال المستقطلين بقية الوزارات مثل إبراهيم كبة لوزارة الاقتصاد ، فيما استندت لوزارة الآذية والعسكرية إلى الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وزير الدفاع وعبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية . تجدر الإشارة إلى استبعاد الحزب الشيوعي العراقي من الوزارة الأولى لأسباب أهمها عدم اتخاذ هذه المشاركة ذريعة من الدول الكبرى للتدخل ضد الثورة في بدايتها .

إن المشاكل التي اكتنفت عمل هذه الوزارة كشفت عن التناقضات الكامنة في بنية النظام السياسي وقد أحياه إلى دولمة الصراعات التي قضت عليه من أهم هذه المشاكل :-

- ١- عدم وجود برنامج واضح وموسطة العسكريين في اتخاذ القرارات الهامة .
- ٢- عدم الانسجام الفكري بين الوزراء بسبب تفاوت مستوياتهم وأختلافاتهم الأيديولوجية .
- ٣- عدم التزام الوزراء الحزبيين باسم منهجه وسياسة العقوبة .
- ٤- سيطرة العسكريين على الوزارات الهامة وخليتهم في تسخير أمور .
- ٥- خلبة الطابع الوحيطي غير الملائم على اكثريّة الوزراء .
- ٦- سعي وجود مجلس السيادة .
- ٧- تفكك جبهة الاتحاد الوطني لأسباب ذكرناها سابقاً أهمها عدم اشتراك الحزب الشيوعي في الوزارة وتحمله المسؤولية التي تبعده عن السياسات الحربية وموضع المعارضـة الشعبية .

ثانياً :- الصراع بين العسكريين :-

وأهم أسبابه :

- ١- عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة كما اتفق عليه ولبعد صيغة القيادة الجماعية .
- ٢- توزيع المتخصص على أعضاء اللجنة العليا والضباط الاحرار من قبل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أحدث احتقاناً بسبب تولي الأخير منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ورتبته لا تؤهله لوجود رتب أعلى بين الضباط الاحرار .

ثم تعينت رئاسة اركان الجيش والحاكم العسكري وقيادات الفرق ، فاعتبر البعض منهم يستحقون مناصب أعلى لو أنه تم ابعادهم أو أن الاعتبارات الشخصية خلف التعينات ، مما

لدى التي لنقسام التضليل الاحرار على انفسهم بين موالي ومعارض قاموا بتمددات ومحولات انقلاب عديدة .

ثالثاً : - لزعامة المزروحة للسلطة // عبد الكريم قاسم وعبد اسلام عارف
- طبيعة الشخصية والتمويل السياسية المختلفة :

نشأ عبد الكريم قاسم في عائلة بسيطة (والده عامل نجارة). عاش الفقر والعز حتى دخله الكلية العسكرية. منذ مراهقه الأولى كان كثير الانطواء على النفس، كوماً، قليل الاصدقاء، على الرغم من جديته واجتهاده، فقضى الشطر الأول من حياته في محلات البغدادية والمهدية، قبير علي، في الرصافة)، تضم هذه محلات مختلف الأعراق والمذاهب المختلفة، بذرت في نفسه سمه التسامح وعدم التحسب، تنقل بين الريف والمدينة (عمل معلماً في الريف) فشاهد للتفاوت الكبير في المستوى ومعاناة الفلاحين من الاوقطاع، زار اوربا خلال دراسته العسكرية وقلن مستوى التطور هناك بالخلف المنتشر بالعراق.

حصل على تقديرات عالية في تحصيله وعمله العسكري ، ورقى عام ١٩٥٥ إلى رتبة زعيم ركن ، تلك العوامل وسواءها رسمت ملامح شخصية عبد الكريم قاسم لاسيما الجانب السياسي منها ، فلقد ذكرنا سابقاً تأثره بالأفكار الاصلاحية لجماعة الاشتراكية واليسار الديمقرطي بقيادة كامل الجلالي ، تأثر كما العديد من الضباط العراقيين بذلك باصلاحات مصطفى كمال انطورك مؤسس تركيا الحديثة ، كما امن بالوحدة الوطنية .

يسبيب ميوله السابقة وسلوکه السياسي في الحكم الذي ستنظرق له ، اتهم بأنه شيوعي فيما اتهمه البعض الآخر بصلاته بالاكتيير بسبب العلاقة الوثيقة بينه وبين نوري السعيد والمفارأ البرريطانية قبل الثورة الا ان قاسم برر هذه العلاقة بمحاولاتة تمويه وتنظيم نظام الحكم عن طبيعة تشالكه وتنظيمه التسري .

القائمة اعتمد اسلوب المراوغة في التعامل مع الاحزاب وكان يضرب بعضها بالبعض الآخر
بل ويشق هذه الاحزاب على نفسها كما حصل مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني
الديمقراطي ومحاولاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني :

يسbib الشعيبة الكبيرة التي اكتسبها الرزيم في اصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية الواسعة للطبقات الشعبية الفقيرة وبخاصة المعروفة ((البساطة ، التراوحة ،�احترام الآخرين ، الوفاء لمن اعطاه)) وصفاته زعماً ملهمًا واطلقـتـ الكثـرـ منـ النـعـمـ بـ صـلـافـتـ هـذـهـ

الوصاف رواسب موجودة في الشخصية العسكرية مما دخل الغرور السى نفس الزعيم واعتقاده بالتميز وتفسخ الذات .

اما العقيد ظرفة عبد السلام محمد عارف فقد نشأ في محنة سوق حمادة في الكريج وهو عني شعبي فقير ، كان عبد السلام عارف من طبقة متوسطة بسيطة (والى بزرق) ، هاجر عائلته من الرمادي إلى بغداد ، احتفظ بمحيطة الاجتماعي الضيق في الانتماء القبلي - الذين ، عرف عنه الشجاعة والجرأة واقتام حد التهور ، متقلب المزاج ، يثير الخصومات ولا يتجنّبها ، متعنتاً في خلافاته منذ الطفولة ، ينزع إلى كثرة الجدال والمعارضة ، بدافع طموحة للعلى يؤكد أكثر الآراء السياسية تعارضها وألقها انسجاماً وتكميلاً .

تلك الجوائب من شخصيته التي تفوح أثواب احضاء اللجنة العليا للضبط الاحرار منه بالرغم من التقارب في الاتجاه السياسي مع العديدين .

اشترك في حركة مايس ١٩٤١ ، ومنذ العام ١٩٣٨ لربط بصداقه وثيقة مع استاذة فس الكلية العسكرية عبد الكريم قاسم .

عرف عن عبد السلام عارف شعوره القومي الا ان الكاره للقومية لم تكون ترتيب بمبدأ او رؤية محددة واضحة ، فيما كانت ميوله اسلامية محافظه .

ب - الصراع حول موضوع الوحدة مع (ج . ع . م) :-

على الرغم من وقوع خلافات عديدة منذ اليوم الأول للثورة بين الرجلين لأسباب ذكرنا قسم منها ، الا ان الفشة التي قسمت ظهر العلاقة الوطنية بينهما هو الموقف حول الوحدة مع (ج . ع . م) ، هذا الخلاف الذي شق الساحة السياسية برمتها ويدر بدور نماء الثورة او نظمها السياسي ، ولا يخفى ان هذا الصراع في جوهره يعبر عن الملاسنة الشخصية حول السلطة .

برز الخلاف على المطبع منذ زيارة عبد السلام عارف لدمشق في ١٩٥٨/٧/١٩ الجتماعية مع الرئيس جمال عبد الناصر ، فعرض عليه الوحدة الفورية مع ج . ع . م بمبارزة شخصية ، وأكد عبد السلام عارف عزمه على ازاحة اي عقبة امام هذا الهدف ، ثنى تلك جولات عبد السلام عارف في المحافظات العراقية ولقاءه الخطب الازتاجالية حول ضرورة تحقيق الوحدة الفورية وذكر جمال عبد الناصر والتطرق إلى عدة مواقف دون تحفظ من موقف الرسمي مما اثار استفزازاً لجهات داخلية وخارجية خاصة في مجلس الوزراء .

انتقل الصراع من الملحقة الضيقية في قبة السلطة الى كل الاطراف على الساحة السياسية ، فتحت الاشتقاق بين القوميين وفي مقدمتهم عبد السلام عارف الذي رفع شعار الوحدة الفورية وبين الديمقراطيين والشيوعيين الذي رفعوا شعار الاتحاد الفيدرالي ، وكانت الشعارات الجماهيرية في الشارع تعكس هذا الخلاف مثل ((وحدة وحدة واسلام)) ، ((عشان جمال العراق عبد السلام عارف)) ، وعلى الجانب المعاكس ((مساكو زعيم الا كسرى)) ، ((الاتحاد فرداً الى صدقة سوفيتية)) .

ادى تصاعد الصراع الى اقدام عبد الكريم قاسم على تجريد عبد السلام عارف من مناصبه في مقابل محاولة هذا الاخير اغتيال قاسم في حادثة وزارة الدفاع بتاريخ ١٩٥٨/١١/٤ ، فاجبر عارف الى المحكمة وحكم عليه بالاعدام ، الا ان عبد الكريم قاسم لم يصدق خلص التنفيذ ، واطلق سراح عارف بعد منترين .

صاحب تلك الاحاديث اعتقالات وابعاد للضباط الموالين لعارف والتيار القومي مما ادى الى الساعات اهمها استقالة الوزراء القوميين والمحافظين في ١٩٥٩/٢/٧ ثم حركة الشوفاف في الموصل ١٩٥٩/٣/٨ تلاها اعدام الضباط القوميين المشاركون في الحركة ١٩٥٩/٩/٢٠ وعلى راسهم الزعيم الركن نظام الطبقجي والعقيدي رفعت الحاج سري تلاها محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم من قبل حزب البعث في شارع الرشيد بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٧ تلك الاحاديث لدت الى زيارة ارتكانز الزعيم قاسم على الحزب الشيوعي العراقي الذي احتفظنه بسبب سياساته ولغرض تحقيق اهداف الحزب من جانب اخر .

ربما عزز زواج المصحلة هذا ان الحزب الوطني الديمقراطي الذي حاول قاسم الاعتماد عليه في تشكيلة الوزارة الثانية لم يكن يتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة كالتي للشيوعيين لاسيما بعد انتقام محمد حديد ومجموعته عن كامل الجارجي مؤسس وزعيم الحزب الوطني الديمقراطي .

الا ان مطالبة قيادة الحزب الشيوعي والمشاركة في الحكم بشكل علني اثناء المظاهرة الجماهيرية (المليونية) في ذكرى عبد العمال العالمي في بغداد بتاريخ ١٩٥٩/٥/١ كاتبت نقطة تحول في توثر العلاقة بين الزعيم قاسم والحزب الشيوعي العراقي خاصة بعد احداث كركوك في الذكرى الاولى لثورة تموز ، حين وقعت صدامات وضحايا وجرحى بين النصارى الحزب الشيوعي وبعض الاركان من جانب والتركمان والعرب من جانب اخر ، ادى هذا الحادث الى انقلاب قاسم ضد الشيوعيين لخشيته من تغلقهم في مفاصل السلطة وتقطفهمهم السري في الجيش كما هيمنتهم على الشارع .

بدلت حملة الاعتقالات لتشييعين وأغلاق نقاباتهم وصحفهم وكان الهدف هو اضعاف الشيوعيين وليس القضاء عليهم لغرض احداث الفوازن مع التيار القومي حيث بدأ البرزعيه قاسم خطوات المعاونة في اطلاق سراح المعتقلين من القوميين وتنمية الوطنية الديمقراطيين .

الا ان تلك المعاونات لم تفلح في كبح جماح الصراع حول السلطة بين تلك الاطراف بدل اسهمت في توسيع تدخل قوى خارجية على الخط كانت مندوحة للنظام حكم الثورة (الفيمية ودولية) بسبب تضرر مصالحها ، ولعل في المقدمة لتفوز الانكلو - امريكي الذي تراجعت بسقوط النظام الملكي ، وال موقف من قضية الكويت ومحاولة الزعيم عبد الكريم قاسم لاحقاً بالعراق ، ثم الصراع مع الجمهورية العربية المتحدة حول موضوع توحده ، تضافرت هذه العوامل ونفعت باتجاه اسقاط نظام ثورة تموز حتى تحقق ذلك من خلال انقلاب

٨ شباط ١٩٦٣ .

رابعاً :- المسألة الكردية :-

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واصدار قانون الاصلاح الزراعي ، هرب العديد من الاقطاعيين والاغوات الارکاد الى ايران ، وفي مطلع ١٩٦١ ، قادت بعض العناصر المسلحة المدعومة من الاغوات باعمال شغب ضد المراكز الحكومية في الاقضية والتواحي الشمالية ، فيما هدد قسم اخر منهم سد درينديخان ، وقامت قبيلات الزيباريين خصوصاً للبرزليين بمهاجمة بعض القرى البرزالية .

اعتقد الزعيم عبد الكريم قاسم ان وراء هذه الصدامات الموضوعية بين القبائل الكردية المتخاصمة واثارة الاضطرابات اصابع خارجية كما سيجري الاشارة لها .

ما دفع بالحكومة الى ارسال القوات العسكرية الى المناطق الشمالية ودعم بعض القبائل الكردية الموالية لها .

في اعقاب هذه التطورات قدم الحزب الديمقراطي الكرستولي في ٢٠/٧/١٩٦١ مذكرة الى الزعيم قاسم ضمنها بعض المطالب العامة لكسب القوى السياسية الاخرى مثل انتهاء لفترة الاقضية واطلاق الحريات العلمية ، كما لاحتقت المذكرة على ما وصفته باهتمال المنطقة الكردية وعدم تطبيق ما جاء في الدستور من حقوق قومية للارکاد .

رفض عبد الكريم قاسم المذكرة حيث اعتبر ان اغلب المطالب مقره من قبل الحكومة وهي جادة في تنفيذها .

مما ادى الى اعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني الانسراپ العام في المنطقة الشمالية في يوم ٦ يولو ١٩٦١ فشارعت الحكومة التي كسر هذا الانسراپ بالقطعات العسكرية لايغلق الاعمال المواجهة ضد المراكز و المنشآت الحكومية في المنطقة وتلمين طرق المواصلات فوقت المواجهات والاشتباكات المسلحة التي استمرت حتى سقوط نظام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

انهم عبد الكريم قاسم للشركات النفطية الاحتكرية يتحرررض الانفصاليين الاصحاء وانهم بريطانيا وامريكا يانهما وراء حركة التمرد في الشمال من اجل الضغط علني العراق في قضيتي هما :-

- ١ - المفاوضات الجارية مع الشركات الاجنبية حول الثروة النفطية .
- ٢ - مطالبة العراق بالكونت والازوال البريطاني الذي حدث فيها .

خامساً : البيئة الدونية والاقليمية :-

اعلن حكومة الثورة ان مبادئ سولستها الخارجية تقوم على التزام الحياد الاجنبي في علاقتها مع دول العالم شرقية او غربية او محاباة على اسس المصالح المتباينة والمحافظة على السيادة الوطنية .

القدمت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ تموز ١٩٥٨ بازالت قوات مشاة البحرية في لبنان ، صاحبها هبوط المظليين البريطانيين في الاردن ، وتحذرت القطع البحرية البريطانية والاسطول السريع الأمريكي في الخليج العربي .

هذه التحركات ادت الى اصدار الاتحاد السوفيتي لنذرا من الدرجة القصوى لقواته المرابطة في القفقاس للحركة اذا دعت الحاجة ، واصدر في ١٧ - ١٨ تموز بيانين شجب فيما هذه التحركات وحذر من اي اعتداء مسلح على العراق .

من هنا تطورت علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي ولدول الاشتراكية التي اعترفت منذ البدء بالتنظيم الجديد واقامت العلاقات الدبلوماسية كما جرى توقيع العديد من اتفاقيات التعاون ، لاسيما العسكرية .

الا ان هذه العلاقات اصيبت بنوع من الفتور في مراحل لاحقة بسبب الوضع والصراعات الداخلية كما للعلاقات مع القاهرة وموافق اخرى .

اما المحور الغربي فقد كان عبد الكريم قاسم حذرا في علاقته مع بريطانيا ولائحة السفير البريطاني رخيته في استمرار بريطانيا كمصدر للملاجع العراقي .

لا ان اصحاب العراق من حلف بغداد والغاء الاتفاقيات الثنائية مع بريطانيا دفعها الى التكؤ في تلبية قسم من طلبات التسليح والتجهيز العراقي كما ذكرنا الى المعسكر الاشتراكي في تسليحه .

توترت العلاقات مع بريطانيا وبدأت بالتدخل في التوترات الداخلية لاسيما في الشهرين بعد ان طلب عبد الكريم قاسم بالكونفدرالية وهددت بريطانيا بالتدخل عسكرياً اذا اقدم العراق على خلوة في هذا الاتجاه .

بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، فقد فر العراق الغاء الاتفاقيات المعقودة معها وابرزها في ١٩٥٩/٥/٢٠ الغاء اتفاقية الامن المتبادل المعقود عام ١٩٥٤ .

أخذت العلاقات تتدحرج بسبب موقف الولايات المتحدة من الكويت واتهام عبد الكريم قاسم لها بالتدخل في القضية الكردية .

لا ان المؤسسات الثقافية الامريكية استمرت في العمل في العراق وهي ((كلية بغداد ، جامعة الحكم)) كما بقىت الزمالات الدراسية للعراقيين ترسل الى الولايات المتحدة الامريكية .

اما العلاقات الاقليمية وتحديد ايران وتركيا العضوان في حلف السنتو (بفندق) حيث تم الاشارة الى المحور العربي في قضية الكويت والجمهورية العربية المتحدة .

ارجست ايران خيبة من الثورة في العراق خاصة بعد قطع العلاقات السابقة الوثيقة بالغرب وحلف السنتو .

بدأ نظام الشاه بخلق المتابع للعراق باثاره مشاكل الحدود القديمة ومسألة السيادة على العلاقة في سلطنة العرب ، الا ان الحكومة العراقية نقلت الكرة الى الساحة الإيرانية عندما طالب بميناء المحرمة باعتبارها ارضًا عراقية .

بالمقابل اخذت الحكومة الإيرانية بدعم الانفصاليين والاغوات الاجرام الذين لجو اليها لاسناد الضغطيات في المنطقة الشمالية في العراق .

وبالنسبة لتركيا فقد حشدت قواتها على الحدود العراقية - السورية - التركية في الامام الاولى للثورة مما خلق طليعاً من التوجس والخوف بين البلدين ، على الرغم من اعلان الزعيم عبد الكريم قاسم اكثر من مرة حرصه على بناء افضل العلاقات مع تركيا حيث استمر العراق بتجنب تعكير العلاقات .

لا ان الخلافات تجددت بين البلدين بسبب الضغطيات والمواجعات في المنطقة الكردية من العراق حيث كانت للطائرات العراقية تتصف خطأ بعض القرى التركية المتاخمة للحدود ، فتبوللت الاتهامات بين البلدين .

في ضوء مجمل ما تقدم ذهبت بعض المصادر الى ان الولايات المتحدة وبريطانيا كانت تعتقدان بان العراق يتراجع في تلك المرحلة بين النصرية والخروشوافية وان الافضل وان مؤقتاً -حسب رؤيتهم- دفع العراق نحو القاهرة لتنفيذ موسكو ، وانه يجب اتخاذ اجراءات دفاعية ، لكن الاسلوب الافضل هو الاسقاط من الداخل وليس بواسطة العمل الاجنبي .

نظام ٨ شباط - ١٩٦٣ - حكم حزب البعث الاول

في الساعة ٧٠٠ صباحاً بدأ تحرك الضباط (البعثيين والقومين) في مقر كتيبة الدبابات في ابو غريب ، اعقبه تحرك الطائرات من القاعدة الجوية في العجانية بقيادة النقيب الطيار منذر المونداوي (يعنى) في الساعة ٩٠٠ صباحاً .

تلوي العقيد المتقاعد احمد حسن البكر قيادة قوات الانقلاب ، وبعد السيطرة على مرافقات البعث الاناعي في ابو غريب اذاع حازم جواد - عضو قيادة قطر العراق لحزب البعث - البيان الاول في الساعة ٩٢٢ من صبيحة ٨ شباط ١٩٦٣ وصادف ثالثي جمعة من شهر رمضان .

في نفس اليوم جرى السيطرة على اغلب المواقع الرئيسية لخطوة الانقلاب في بغداد وانتهت القيادة العسكرية من معسكر ابو غريب الى مبنى الاذاعة والتلفزيون في الصالحة .

في ٩ شباط استطع مقر وزارة الدفاع الذي تحصن فيه الزعيم عبد الكريم قاسم وبعض قادته ((طه الشيخ احمد مدير التخطيط العسكري ، فاضل عباس المهداوي)) ، اجريت محاكمه ((صورية سريعة)) والحق استجواب في مبنى الاذاعة والتلفزيون وحكم بالاعدام ونفذ مباشرة .

مؤسسات الحكم لمرحلة ٨ شباط ١٩٦٣

١- تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة يوم ٨ شباط ١٩٦٣ .

٢- تشكيل مجلس الوزراء الاول برئاسة العقيد احمد حسن البكر في ٨ شباط ١٩٦٣ .

٣- تعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف اول رئيس جمهورية في العراق .

يمارس المجلس الوطني لقيادة السلطة العليا في الجمهورية ، بما فيها السلطة التشريعية ومصالحات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة اخذ هذا المجلس بينما يحل مجلس السيادة ، هيمن البعثيون على مجلس قيادة الثورة فمن اصل ١٨ عضواً كان ١٦ عضواً من البعثيين .

ومن الملاحظ ان من بين مجموع اعضاء الاربعة عشرة ((قبل انضم بقية القيادة القطرية)) فان ثلاثة فقط كانوا من العدليين وهم على صالح السعدي اعين سر حزب البعث العربي الاشتراكي وحازم جواد وطالب حسين الشيب عضوا القيادة القطرية . اما البقية فهم من العسكريين وباستثناء المقدم صالح مهدي عماش والنقيب الطيار منذر التونداوي . فان العسكريين الآخرين حديثي الانتماء لحزب البعث مثل ((البكر انتهى عام ١٩٦٠)) ، اما عبد السلام محمد عارف فهو قومي مستقل

وهو ما يبرر لاحقا اعتماد حزب البعث على موالি�ها الحرس القومي .

سيطر البعثيون على تركيبة الوزارة الاولى ، فقد ضمت لشئ عشر وزيراً بعثياً وسبعة وزراء من القوميين المستقلين فضلاً عن اثنين من الوزراء الاصحاء .

لوحظ ان اعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء البعثيين كانوا في الغالب من العناصر الشابه التي لا خبرة لها في ادارة شؤون الدولة ، وكثيراً ملحوظ تعارض في وجهات النظر داخل المجلس كما لم تصدر الوزارة منهاجاً لها وكان يسيطر على عمل مجلس الوزراء وقرارته سلطة مجلس قيادة الثورة .

لم تصدر وثيقة دستورية لادارة الدولة في هذه المرحلة باستثناء قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتكوين مجلس قيادة الثورة وسلطاته وخصائص اعضائه بوصفه السلطة العليا والقيادة الجماعية في الجمهورية العراقية ، وإن اهم الصالحيات الممنوحة له هي

-:-

١- السلطة التشريعية (وضع للقوانين والأنظمة وتعديلها والغافلها) .

٢- اقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمصادقة عليها .

٣- اعلان الحرب وقبول الصلح .

٤- بتوبي القيادة العامة للقوات المسلحة والشرطة والحرس القومي .

٥- تأليف الوزارة وقبول استقالتها .

٦- المصادقة على قرارات مجلس الوزراء .

٧- تعيين الموظفين العدليين وال العسكريين في الدرجات الخاصة ونقلهم وفصلهم واحالتهم على التقاعد .

فيما قرر القانون صالحيات رئيس الجمهورية وهي فخرية مثل اعتماد السفراء والبعثات والتوفيق على القوانين .

مشروع دولة الوحدة :-

بعد يومين من انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ في سوريا والذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي ، تقدم العراق بمشروع توحيدة الثلاثية مع سوريا ومصر وبعد مفاوضات بين الدول الثلاثة اعلن ميثاق ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ ، ونص على ان تقوم دولة اتحادية باسم (الجمهورية العربية المتحدة) من الدول الثلاثة عبر توحيد الفيصلات السياسية وتكوين الاجهزة الاع坚硬ية .

الا ان الرئيس جمال عبد الناصر اعلن في ٢٢ تموز ١٩٦٣ الانسحاب من ميثاق الوحدة بسبب اتهامه للقيادة السورية بتسريع الضباط القوميين وشن حملات دعائية معادية والتباطؤ في تشكيل الجان متهمًا حزب البعث بأنه انفصالي .

الاشتقاق والصراع الداخلي :-

اضيف اعضاء القيادة القطرية كافة الى المجلس الوطني لقيادة الثورة ليصبح عدد اعضاءه (١٩) بهدف احداث توازن بين الجنادر (المدنى والعسكرى) والاتجاهات السيلسية داخل هذه الاجنحة حيث انقسمت الى ثلاثة اتجاهات :

أ- اليسار : وهم جناح على صالح السعدي (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية) ، هلى لافكى ، محمد الشيشخ راضى ، عضوى القيادة القطرية واخرون ، اكنت هذه المجموعة على ان تطبق الاشتراكية مباشرة سريعاً التأييد الشعبي للنظام . كما حذررت هذه المجموعة من خطورة سيطرة الضباط القوميين على مقاليد السلطة .

ب- اليمين : وهم جناح طالب شبيب (وزير الخارجية) ، وحازم جواد (وزير الدولة) وحردان التكريتى (قائد الفوج الجوية) واخرون ، نادت هذه المجموعة بضرورة التعاون مع القوى الوطنية الاخرى بصيغة العمل الجبهوى مما يؤدى الى احتواء العناصر العسكرية فى صفو حزب البعث وان المبادئ الاشتراكية غير ملائمة للتطبيق فى هذه المرحلة حيث يجب الانتظار لحين توفر الظروف المناسبة لذلك .

ج- الوسط : ويمثله احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش الذى حل محل ايجاد صيغة للتوفيق بين الطرفين والبقاء على وحدة الاتجاهات المختلفة .

لن دور امين عام الحزب الجعث على صالح السعدي وموافقه ادت لتسى تزايد الخلافات والانشقاق الداخلى ، فقيادته للحرس القومى التي مارست القمع والارهاب ضد القوى السياسية وارهبت اركان نظام الحكم نفسه لاسمهما الضباط منه حيث اصبح للحرس القومى دولة داخل الدولة .

كذلك التصريحات المفترضة للسعدي مثل (سحقاً للرجعية حتى الموت) وشعاراته حول الاشتراكية الفورية ثارت مخاوف العناصر المحافظة والمعلوقة على هذه الصوامع .

تلك التناقضات دفعت الى استقالة الوزارة الاولى في ١٢ مايس ١٩٦٣ ، وايرز التعديلات في التغير الوزاري الجدد هو تعين حازم جواد وزيراً للداخلية بدلاً عن علي صالح السعدي الذي منع حقيقة وزارة الارشاد .

اعقب هذا التغير الوزاري المحاولة الانقلابية الفاشلة لحركة القوميين العرب في ٥/٥/١٩٦٣ وكان اغلب اقطابها من بين الضباط ، والاسباب وراء هذه المحاولة عديدة منها اختلاف الموقف بين القوميين والبعثيين حول طريقة الوحدة مع مصر وسوريا والشكوى من عدم السماح للمنظمات القومية من الفعل والتابع نظام حكم الحزب الواحد .

في هذه الائتاء تجدد القتال في المنطقة الشمالية في ٩/٦/١٩٦٣ بين الحركة الكردية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والقوات الحكومية بسبب عدم التوصل لاتفاق سياسي حول القضية الكردية .

الا ان الحركة التي نفت ثأرها من الخطأ هي ما عرف بحركة حسن سريع في ٣/٧/١٩٦٣ . صلت هذه الحركة احد التجان العسكري للحزب الشيوعي العراقي ، فقام حسن سريع نائب عريف ولقد الحركة بقيادة مجموعة من المراتب في معسكر الرشيد واعتقال قسم من قادة الحرس القومى لولا واطلاق سراح المعتقلين من الشيوعيين والقوى السياسية فسي سجن المعسكر ، الا ان الحركة قمعت في مهدها .

جاء هذا التمرد بسبب الموقف الذي اتخذه النظام الجديد من الشيوعيين ، فلقد ادى مسلدة الحزب الشيوعي العراقي للزعيم عبد الكريم قاسم في صراعه مع التيار القومي ثم وقوف الحزب الشيوعي ضد انقلاب ٨ شباط وحشد الجماهير وللدعوة الى المقاومة المسلحة ، ادى الى انتهاج حزب البهث سياسة انقلابية واسعة من خلال تصفيية معظم قيادات وكسوادر الحزب الشيوعي بطريقة وحشية في معاملات قصر النهاية وغيرها .

ان المستجدات السلبية السلبية والانقسامات داخل البعث والسلطة ظهرت في المؤتمر القطري لحزب البعث في ١٣/٩/١٩٦٣ ، حيث استقل الامين العام علي صالح السعدي موقعه الحزبي والحكومي وقادته للحرس القومى في الضغط لصالح تعزيز مركزه وجناحه

في انتخابات القيادة القطرية ليتبنى ته لاحقاً في المؤتمر القومي السادس لحزب البعث في ٢٢ تموز ١٩٦٣ ابعد منافسيه حازم جواد وطالب شبيب عن عضوية القيادة القومية بعد اخراج هذا الاخير عن القيادة القطرية .

الا ان تلك التطورات صعدت الخلافات الداخلية مع اعقاد المؤتمر القطري الاستثنائي التكميلي في ١١ تموز ١٩٦٣ ، حيث دخل قاعة المؤتمر مجموعة من الضباط بحدود (٤٠) بقيادة الرائد الركن محمد حسن الميداوي مدحياً بأنه سيعمل رسالة من ميشيل علقم طالب بإبعاد مجموعة من الاعضاء من القيادة القطرية تكونهم من المتطارفين الذي أثروا في مقترنات المؤتمر القومي السادس وهيمنوا على قرارته .

كما طالب الميداوي بدخول جميع زملائه الضباط إلى القيادة القطرية ، تحت الضغط العسكري انتخب قيادة جديدة معظمها من الضباط والجناح اليميني فيما اعتقل الجناح اليساري وهم على صالح السعدي وهاشمي الفكيكي ومحسن الشیخ راضی وآخرون ثم ابعدوا خارج القطر .

الا ان هذا التغير لم يستمر اكثر من ٢٤ ساعة حيث ان الضباط الذين حرکوا خفيه ودعوا هذا التحرك مثل (البكر - عصام) قاموا بالتخلي من الجناح اليميني المدني بابعاد حازم جواد وطالب شبيب والافراد بقيادة الحزب والدولة .

ويبدو من خلال سير الاحداث والدور الذي لعبه الضباط البعثيون ، انه كان بتحريك خفي من اللجنة القومية لحزب البعث برئاسة ميشيل علقم وامين الحافظ الذين وصلا إلى بغداد قسراً ١٣ تموز ١٩٦٣ وقاما بحل القيادات القطريةتين القديمة والمجددة وتوليهما - لللجنة القومية - الحكم مؤقتاً في العراق بعد ان ادت الاحداث السابقة الى نشوب اشتباكات مسلحة من قبل كوادر حزب البعث سفر بغداد - والحرس القومي للذان ودينان باتولاء لقيادة على صالح السعدي ضد قطاعات الجيش ومرافق الشرطة لسيطرة على الواقع الهمة في بغداد .

ان تازم الموقف وانفلات سيطرة حزب البعث هيأت السبيل لعبد السلام عارف الذي كان يدفع بصورة غير مباشرة إلى تلك الصراعات والتغيرات ، حيث اتصل بحركة القوميين العرب وأبلغهم بتحركه مع مجموعة من انصاره العسكريين في ١٨ تموز ١٩٦٣ للامتناء على الحكم واعتقال اعضاء اللجنة القومية بعد ان وجد الضباط البعثيين الفسهم في فراغ داخل السلطة وعلم قدرتهم لاحتلاله بالقيادة مما سهل على عبد السلام عارف نزع سلطنة وبيتهم اغلب اعضاء المكتب العسكري لحزب البعث وتنفيذ الانقلاب .

عهد الاخرين عارف

١٦٢ ت ١٩٦٣ - ١٧ تموز ١٩٦٨

أولاً : مرحلة حكم محمد عبد السلام عارف فسي ١٨ ت ٤٢ ١٩٦٣ - ١٣ نيسان ١٩٦٦ اعلن عبد السلام عارف بيان مجلس قيادة الثورة رقم (١) واوضح فيه ان الجيش قد استلم السلطة وانه اصبح رئيساً لمجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوى المسلحة ورئيساً للجمهورية ، ووفقاً لبيان ينتمي بصفته هذه بسلطات مستثنية لمدة سنة واحدة تتجدد تلقائياً .

و قبل الدخول في حيثيات هذه المرحلة على الصعيد السياسي لابد لنا من التطرق سريعاً للبنية الدستورية للنظام .

الدستور المؤقت في ٤ نيسان ١٩٦٤ :

أن ابرز بنوده هي :

١- نص الدستور المؤقت على أنه يستمر إلى حين إعداد دستور دائم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس الأمة - الشعب ، أو قيام دولة الوحدة مع مصر (م ١٠٤) ، مطيناً لم تحدد فترة المرحلة الانتقالية .

٢- أودع ت المادة (٦٤) السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية كما أقر الدستور مؤقت بصلاحيات مستثنية لرئيس الجمهورية أهمها :-

أ) تعيين رئيس الوزراء والوزراء وأقالتهم من مناصبهم .

ب) سلطة إصدار مرسوم لها قوة القانون في الحالات التي يقررها رئيس الجمهورية .

٣- أودع الدستور المؤقت السلطة التشريعية خلال فترة الانتقال في يد المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء ، إلا أنه في ١٩٦٥/٩/٨ تم تعديل هذه الملادة وانت撇ت السلطة التشريعية بمجلس الوزراء بعد حل مجلس قيادة الثورة .

التطورات السياسية

استطاع عبد السلام عارف جسم المؤقت لصالحه بواسطة تحريك لواء العشرين من كركوك إلى بغداد لضرب قوات الحرس القومي والقوى البعثية وبسط سيطرة الجيش .

تشكل مجلس قيادة الثورة هذه المرة من العسكريين فقط بعد أن كان يضم المدنيين قبل ذلك ، وهم بالإضافة إلى عبد السلام محمد عارف كل من رئيس الأركان ونوابه وقادة الصنوف والفرق والحاكم العسكري للعلم ورئيس الوزراء والوزراء وهم من العسكريين أيضاً .

من خلال تشكيله هذا المجلس كما يتبين فاته يمثل التلاقياً فخليقاً بين ثلاث مجموعات من الضباط - القويين وهم البعثيون والناصريون والغارفيون وكم يلى :

١- الغارفيون : في مقدمتهم ضباط اللواء العشرين الذي تحول إلى الحرس الجمهوري ، كذلك العقيد سعيد صليبي فقد حامية بغداد ، الزعيم الركن عبد الرحمن عارف رئيس الأركان وكالة ، المقدم الركن عبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية وغيرهم .

٢- البعثيون : وعلى رأسهم في هذه المرحلة حربان التكريتي نائب القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع ، طاهر يحيى رئيس الوزراء ، الزعيم رشيد مصلح وزير الداخلية والحاكم العسكري للعلم ، احمد حسن البكر نائب رئيس الجمهورية .

٣- الناصريون : لبزهم الزعيم الركن محمد مجيد مدير التخطيط العسكري الزعيم عبد الكريم فرحان وزير الأرشاد ، العقيد الركن الجوي عارف عبد الرزاق فالد سلاح العليران ، العقيد الركن هادي خماص رئيس الاستخبارات العسكرية المقدم الركن صبحي عبد الحميد وزير الداخلية .

تعاقبت هذه المجموعات الثلاثة على الواقع المتقدم للسلطة في ثلاثة مراحل من حكم عبد السلام عارف .

في المرحلة الأولى من ١٨ تم ١٩٦٢ - ٢ ذار ١٩٦٤ كان الضباط البعثيون يحتفظون بمصادر قوة حكمهم السابقة ، ولم يكن انقلاب عبد السلام عارف الناجح بتلك السهولة من غير أسناد هولاء لذلك فإن الحاجة كانت ماسة لهم في تثبيت أسس النظام الجديد القائم على مجموعات متباينة من الضباط .

إلا أن فقدان الضباط البعثيين لقواعد التنظيم المدنى لحزب البعث جعل مواقعهم تتراجع في مواجهة القوى الأخرى ، ثم أن اختفاء وتجاوزات نظام ٨ شباط انعكس سلباً عليهم مما سهل على خصومهم ازاحتهم عن المقدمة في الحكم منذ ١٢/٤ ١٩٦٣ حين فقد المقدم عبد السنوار عبد النطيف حقيبة وزارة المواصلات وازير حربان التكريتي عن قيادة القوة الجوية ، وأحمد حسن البكر عن موقعه نائباً لرئيس الجمهورية .

ازاء هذد التطورات بدأ الضباط الناصريون يفرضون عليهم على مراكز السلطة ، حيث اخذ التقارب مع مصر خطوات عملية فلتفت حكومتا العراق ومصر في ١٩٦٤/٥/٢٦ على تشكيك مجلس رئاسي مشترك لتنسيق العمل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بهدف القلمة الواحدة .

ثم اعلن في ١٤/٧/١٩٦٤ تلايس الاتحاد الاشتراكي العربي - الاكتيم العراقي كتنظيم حزبي موحد على شكلة التنظيم المصري ، يضم بالاضافة الى حركة القوميين العرب مجموعات قومية وبعض المستقلين وبعثيون سابقون تحولوا الى ناصريين .

في نفس اليوم جاءت خطوات التأييم لغرض جعل الاقتصاد العراقي ينسجم مع الاقتصاد المصري ، ثم انشأت قيادة موحدة للعراق والجمهورية العربية المتحدة بدلاً عن المجلس الرئاسي المشترك في ١٦/١١/١٩٦٤ ، واعلن العمل لانهام تحقيق الوحدة خلال منتين على اكثر تقدير لا انه لم تتخذ اجراءات عملية .

حلول البعثيون في هذه المرحلة استجماع ما تبقى لهم من قوة لتجيشه ضربة السى خصومهم في السلطة بتغيير محاولة انقلابية في ٤/٩/١٩٦٤ عن طريق نصف طائرة عبد السلام عارف عند اقلاعها الى مؤتمر قمة عربية في الاسكندرية ، الا ان المؤامرة اكتشفت قبل فترة قصيرة من تنفيذها ، حيث علم بها جمال عبد الناصر ولرسيل قوات عسكرية للعراق في ٥/٩/١٩٦٤ للمساعدة في السيطرة على الموقف ، وتم اعتقال المتأمرين وعلى رأسهم احمد حسن البكر وأودعوا السجن .

في هذه اللحظة وصل الناصريون قسمة سسيطرتهم عندما ادى تعديل وزاري في ١٤/١١/١٩٦٤ الى زيادة حصتهم في الوزارة من ٣ الى ٦ مقاعد من بينهما وزارة الداخلية .

الا ان الانعكاسات السلبية لقرارات التأييم على الوضع الاقتصادي في العراق وتزايد البطالة منذ نيسان ١٩٦٥ ادى الى معارضة بعض الوزراء المحافظين في الحكومة في مواصلة هذا النهج الاقتصادي وتعديلاته ، مما دى الى عرقلة خطوات الناصريين ونفيتهم استقالتهم من الوزارة في ٤ تموز ١٩٦٥ .

لقد برزت نقاط الخلاف بين الناصريين وعبد السلام عارف في قضية الوحدة مع مصر ، فالناصريون نادوا بالوحدة الفورية في حين اخذ عارف يتعامل بواقعية اكثراً عندما أصبح في موقع المسؤولية الاولى .

ولجه ذلك تردد جمال عبد الناصر في الامراج بخطوات الوحدة خوفاً من تلاؤها ونكار فشل التجربة الاولى للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ ، ولبط العراق جغرافياً عن

مصر ، ناهيك عن تقديرات جمال عبد الناصر لضعف نظام عبد السلام عارف لتكوينه من المجموعات المتصارعة ، وما يبعد بين عارف و الناصريين كذلك هو قرب هؤلاء من حركة القوميين العرب .

على الرغم من مانقدم الا ان عارف لم يشا ان يحوم قاعدة نظامه ويختسر بتحالفه مع الناصريين بعد القضاء البعض ، فقام بالتعيين عارف عبد للرازق قائد سلاح الجو رئيساً للوزراء في ١٩٦٥/٩/٦ ومنع د. عبد الرحمن البازار الأكاديمي والسفير السابق ذات الاتجاه القومي - المحافظ مناصب نائب رئيس الوزراء ووزاري النفط والخارجية .

الا ان هذه الخطوة استخدمت بشكل اخر من قبل الناصريين الذين قسروا لستكمالها بالانقلاب على عبد السلام عارف والاستيلاء على الحكم الثناء عيوب هذا الانصراف فسي مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء بتاريخ ١٩٦٥/٩/١٥ ، الا ان مجموعة الضباط العارفيين وعلى رأسهم العقيد سعيد صليبي اكتشفوا المؤامرة واحبطوها ، فهرب الناصريون وفي مقدمتهم عارف عبد للرازق خارج العراق .

بعد ذلك لم يبقى على راس السلطة الا مجموعة الضباط العارفيين السابق ذكرهم ، امسك هؤلاء بالسيطرة الرئيسية للدفاع والامن فيما اصبح رئيس الوزراء لأول مرة فسي العهد الجمهوري مدنياً هو د. عبد الرحمن البازار وتشكلت حكومته في تاريخ ١٩٦٥/٩/٢١ في معظمها مدنية ولها السيطرة في تسيير امور الدولة ، فيما حل مجلس قيادة الثورة نفسه وانتقلت السلطة التشريعية الى مجلس الوزراء ، وائشا جهاز عسكري جديد وشرف على الجيش والامن هو ((مجلس الدفاع الوطني)) .

كان للبازار رؤية وتوجهاً متميزاً في الجوانب الاقتصادية والسياسية لإدارة الدولة ، فقد الزم نفسه بالحفاظ على الوحدة الوطنية وسياسة القانون وتسريع عملية الانفصال السّي الحياة للبرلمانية ، واتباع سياسة عربية اشتراكية رشيدة تستهدف التناحر اكثر وتوزيعها اكثر عدالة بتوازن بين القطاعين الخاص و العام على السواء ، اخيراً الاستقرار في التعاون مع مصر الاخذ الاخذ بالاعتبار ظروف العراق الخاصة .

الا ان سياسة البازار تم تلاؤها في التطبيق اذ من عبد السلام محمد عارف في حدث تحطم مروحيته بشكل غامض في جنوب العراق - القرنة - بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٣ ، لتنهي فصلاً اخر من تاريخ العراق الجمهوري لا زال الكثير من اوراقه يلفها لغصون

ثانياً : مرحلة حكم عبد الرحمن محمد عارف ١٩٦٦: (٤) ١٦

١٩٦٨: (٧) ١٧ -

في ١٦ نيسان ١٩٦٦ ، أصبح لمر اللواء عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية خلفاً لأخيه ، جرى التخلية من قبل مجلس الوزراء ومجلس الدائرة مجتمعين والبالغ عددهم (٢٨) عضواً ، على الرغم من حصول السيد عبد الرحمن الباز على ١٤ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً لعبد الرحمن عارف وبسبب عدم حصول أحد خمسة أشليوس التلثيين المطلوبة بموجب الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ ، ونتصويت جميع الضباط في المجلسين لصالح عبد الرحمن عارف ، باستثناء اللواء الركن عبد العزيز العقيلي ، فقد انسحب الباز من الترشح وفاز عبد الرحمن عارف .

تمثل هذه المرحلة لبستان نظام حكم عبد السلام عارف بسمة الإنسانية ، فقوات المدرسة الجمهوري هي محور النظام ، وإن الخيوط الحساسة للسلطة العسكرية وقوات بغداد بيد الضباط العارفيين أو الدائرة المحبوطة بالرئاسة .

كما أن السمة الرئيسية هي المحافظة على التوازن بين مجموعات الضباط المتصارعة ، وكثيراً ما كانت الحكومة العويبة بيد هذه المجموعات ، فكان الشخصية للرئيسية المسكونة جيش هو سيد صليبي ، أما الشخصية المسيطرة فهي الصناعة وال النفط والاقتصاد فهو د. خير الدين حسين - ذا الاتجاه الناصري - والواضع الفعلي لمراسيم التأميم لعام ١٩٦٤ ، بينما كان روؤساء الوزارات هم الشخصيات المتحكمة في الأصول السياسية .

الوزارة الأولى : شكل عبد الرحمن الباز وزارته في ١٨: (٤) ١٩٦٦ ، كل لبستان منهاجاً خاصاً في معالجة القضايا والمتلازمات المذكورة ، ومثلت محاولة للعودة إلى الحكم المدني ، فقد اقترح بياناً من ١٢ نقطة معالجة القضية الكردية في ١٩٦٦/١/٢٩ - سنتي على ذكره - لدى إلى إيقاف الحرب في المنطقة الشمالية ، ثم إن توجه الاقتصادي المعتمد في إعادة دعم الملكية الخاصة في الحقل الزراعي ونحوه من العلاج عن إراضيه الخاضعة لقانون الاصلاح الزراعي ، والعمل على تحرير قطاع التجارة الخارجية من سيطرة الدولة ، وأكثر من هذا محاولاته تقليص نفقات الجيش التي تهمت الجزء الأكبر من واردات الدولة ، هذه المحاولة اثارت ضده ضباط السلطة ، حيث قام عارف عبد الرزاق بمحولته الانقلابية الثانية ، وفريح لبستان عن السلطة بعد حل وزارته .

الوزارة الثانية : ١٩٦٦/٩/١٠ - ١٩٦٧/٨/٩

شكل امر اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب الحكومة الثانية في عهد عبد الرحمن عارف ، وعلى الرغم من كونه عسكرياً قومياً - ناصرياً ، الا ان حكومته كانت اقرب الى التكتوقياط او لا ، كذلك شهدت المحاولة الثانية للعودة للحكم المدني تالفت من سبعة ضباط واثني عشر مدنياً من كبار الموظفين ، شرعت وزارة ناجي طالب مسودة قانون الانتخابات في ٢٣

١٩٦٧

اعتمد هذا القانون في مجمله على نصوص القوافين الانتخابية للانظمة الثورية العربية خصوصاً مصر ، ومن ابرز بنود مسودة القانون هي :-

- ١- ضمان حق الاقتراب والترشح المذكور في الاناث على حد سواء .
- ٢- اعتبار اللواء منطقة انتخابية واحدة .
- ٣- خول مجلس الوزراء الموافقة على المرشحين .
- ٤- منح رئيس الجمهورية حق تعين ١٠% من النواب .

تعرضت للقرتين ٣ ، ٤ الى النقد الشديد من قبل بعض الحركات والقوى السياسية من خارج السلطة ، مثل كامل درجي ونديب الحاج الحمود (الديمقراطيين الوفاريين) حيث أكدوا على ان الفكرة الرئيسية للقانون هو سيطرة الحكومة على الانتخابات وتكوين مجلس موالي للسلطة . ولم يتم اقرار المشروع ومهما يكن تعبير هذه الخطوة الاولى منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ في عملية الانتقال الى الحكم المدني الديمقراطي وبناء المؤسسات .

الان صراغ الاجنحة العسكرية عاد الى الظهور من جديد مع دخول الحكومة في ازمة مالية خانقة بعد توقيت ضغط النفط على البحر الابيض المتوسط بسبب مشاكل مالية مع سوريا مما دفع الامور الى التازم واضطر عبد الرحمن عارف حل حكومة ناجي طالب وتولي رئاسة الوزراء والجمهورية بنفسه وهي السابقة الاولى في العهد الجمهوري ، الا انها لم تستمر سوى شهرين .

الوزارة الثالثة : كلف عبد الرحمن عارف السيد يحيى طاهر - امر النسواء الركن - البعثي السابق بتشكيل الحكومة في ١٩٦٧/٧/١٠ ولم يتم حتى ١٩٦٨/٧/١٧ جمعت هذه الوزارة بين سبابين منشقين وناصريين وقوميين مستقلين فكانت اقل تعارضاً من هذا الجانب .

حلقت هذه الحكومة العمل على التقليل من الاعتماد الاقتصادي على واردات شركة النفط العراقية التي تملكها الشركات الاحتكارية الغربية .

فلمت الحكومة في ٦/٨/١٩٦٧ بالغاء عقد شركة ايراب النفطية الامريكية وتحويل كل حقوق الاستثمار في حقل الرميلة الشمالي الغربي بالنفط الى شركة النفط الوطنية المملوكة للدولة ، كما منحت الحكومة شركة النفط الفرنسية عقداً للتنقيب عن النفط واستئراجه في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٧ ، بسبب الصياغة الفرنسية (الديقويسة) المؤيدة للقضايا العربية اذاك ، كما توصلت الحكومة الى اتفاق تقطي مع الاتحاد السوفيتي فسو ٤/١١/١٩٦٧ ، تلك الخطوات عجلت في وضع نهاية سريعة لظام حكم عبد الرحمن محمد عارف، من زاوية المصالح الغربية في المنطقة .

اما على الصعيد الداخلي واضافه الى ضعف ولداعي قاعدة السلطة ، فان القساد الاداري كان يضرب جذوره بقوة في مؤسسات الدولة ناهيك عن هدر المال العام من قبل مجموعات الضباط والخواص المستوى المعلشي .

في حين كان للجانب الآخر من العلاقة بالقوى السياسية اثر كذلك في القضاء على النظام وهو ما سينتطرق له .

موقف القوى السياسية في مرحلة الاخرين عرف :-

أولاً : الحزب الشيوعي العراقي :- استطاعت بعض القيادات الشيوعية الذين فروا الى خارج العراق اثر حمله للتصفيات البعثية ضدهم في ٨ شباط ١٩٦٣ ، من التسلل الى الداخل من جديد واعادة تشكيل بعض الخلية الصغيرة لاسماها في بغداد بعد ان خفت الاجراءات ضدهم منذ انقلاب ١٨ ت ١٩٦٣ ، ومن بينهم (عامر عبد الله ، بهاء الدين نوري ، عبد السلام الناصري) ، كما تشكلت في خارج العراق سبراغ - لجنة تنظيم الخارج للحزب الشيوعي العراقي من القياديين هناك ابراهيم (عزيز محمد ، ياقوت ابراهيم الموسوي ، عزيز الحاج ، ركي خيري ، ثابت حبيب العاتي) ، وفي البداية كان موقف هذه اللجنة من انقلاب ١٨ ت ١٩٦٣ هو :

١- معارضة نظم عبد السلام محمد عارف لكونه دكتاتورية عسكرية .

٢- ضرورة تشكيل جبهة اتحاد وطني واسعة .

الا ان حدوث بعض المتغيرات السياسية غيرت هذا الموقف خاصة بعد توقيت العمليات العسكرية ضد الارکاد في ١٠ شباط ١٩٦٤ وتعمق الروابط بين موسكو القاهرة ، ثم التوجه الناصري للنظام العراقي وحملة التأميمات عام ١٩٦٤ .

لذلك ظهر توجه جديد داخل الحزب الشيوعي سمي بخط (آب) في لجتماع اللجنة المركزية في آب - ١٩٦٤ وخلاصة الموقف الجديد هو :-

- ١- ان اكابر قوتين تقدميتين في المشرق العربي تتحقق من خلال التحالف بين مبادئ القاهرة والشيوخين التقدميين الاخرين ويتم ذلك من خلال صياغة التنظيم السياسي المسمى ((الاتحاد الاشتراكي العربي)) .
- ٢- ان انقلاب ١٨ تموز ١٩٦٣ هو حركة لزاحة النظام البعشي .
- ٣- التخلص عن طريق استيلاء السلطة بالقوة .
 الا ان بروز معارضة قوية في قواعد الحزب الشيوعي العراقي لهذا الاتجاه ، وحدوث تطورات سياسية ، ادى الى تغير في موقف قيادة الحزب ، ومن اهم هذه التطورات :-
- ١- استئناف الحرب بين الجيش والاكراد في ٥ نيسان ١٩٦٥ .
- ٢- الصراع بين الناصريين وعبد السلام عارف .
 مما ادى الى تبني الحزب الشيوعي سياسة اخرى في منتصف نيسان ١٩٦٥ اهم محاورها
- :
 ١- النضال العنيف ضد السلطة .
- ٢- ان تجربة ((الاتحاد الاشتراكي - العراقي)) فشلت وان نظام الحزب الواحد غير قادر للتطبيق في العراق .
- ٣- العمل على اقامة حكم اسلامي وطبي موقد .
 لكن الاختلافات حول اسلوب وطريقة النضال العنيف قادت الى انشقاقات داخل الجنة المركزية بين اتجاه عمر عبد الله المسمى ((العمل الحاسم)) وبين اتجاه عزيز الحاج واخرون حول عواقب مثل هذا ضربة سريعة بشكل فردي ويبدون للتعاون مع القوى الوطنية الاخرى مما قد يسبب لاحتلال الحرب الاهلية .
 استمرت هذه الاختلافات اثناء مرحلة حكم عبد الرحمن محمد عارف من خلال تيارين
- (١) تيار ثوري - يساري متاثر بالايدلوجيا الصينية واظلقى عليه من قبل خصومة باليسار المغلامر او اليمين المتطرف .
- (٢) تيار تقليدي - يميني، موالي لموسكو ويتحدث عن الظروف السلمية والتطورية وامتداد خط آب . وهو يضم اغلب قيادات الحزب الشيوعي بقيادة عزيز محمد .

نتيجة ل تلك المواقف تشكلت منظمة شيوعية مستقلة اشتقت عن الحزب الشيوعي العراقي في ١٩٦٧/٩ باسم الحزب الشيوعي العراقي - القيادة المركزية وهي تمثل التيار الثوري الذي اشرنا له بقيادة عزيز الحاج وكان موقفه الرئيسي ضد للنهج الاصلاحي التطوري ومع التغيير الثوري ، ويهدف الى اقامة نظام ثوري شعبي ديمقراطي بقيادة الطبقية

العلمنة وقولام وحدة غربية اشتراكية تعتبر هذه المنظمة الاشتقاق الرئيسي داخل الحزب الشيوعي العراقي حيث بذلت هذه الصراعات موقع الحزب ودوره على الساحة السياسية العراقية اندماك.

ثانياً :- الحركة القومية الكردية :

اعلن العلا مصطفى البازاني تأييده لانقلاب ١٨ تموز ١٩٦٣ ، واعلن رغبته للوصول الى اتفاق سلام مع الحكومة ، وابدى موافقة الاركان على قيام حكم ذاتي محلي ضمن الجمهورية العراقية ، عليه عقد اتفاق هدنه لوقف اطلاق النار بين الحكومة والحركة الكردية في شباط ١٩٦٤ الى جانب صدور عفو عام في شهرى اذار ، اب من ذلك العام .

لكن عدم استكمال خطوات تسوية سليمة دائمة لقضية الكردية ، بالإضافة الى التوتر مع ايران التي كانت احد الاطراف الفاعلة في قضية الكردية في العراق ، نجم عن ذلك عودة الحرب والتشمارها خلال عام ١٩٦٥ .

بعد تلقيف وزارة عبد الرحمن البازار الاولى في ايلول ١٩٦٥ السابقة الذكر ، اولى البازار اهمية كبيرة لحل القضية الكردية وليقاف الحرب في شمال العراق حيث اصدر بياناً من ١٢ نقطة في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ادى الى توقيف الاعمال المسلحة بعد اعلن العلا مصطفى البازاني تأييده للبيان ، يؤكد البيان على ، :

- ١- اعتراف الحكومة بالقضية الكردية بشكل قاطع في الدستور المؤقت ، واستعدادها لتبني ذلك في الدستور الدائم عند القرار .
- ٢- تضمين ذلك في قانون المحافظات بان يكون لكل محافظة وقضاء وناحية شخصية معنوية معترف بها .
- ٣- الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق ذات الغالبية الكردية .
- ٤- اجراء انتخابات نيابية ، وان يشمل الاركان في المجلس الوطني المنتخب بالعدد الذي يناسب النسبة المئوية لهم .
- ٥- اصدار عفو عام .
- ٦- اعادة توطين المهجرين الى مناطقهم .

الا ان عدم الاستقرار السياسي وتفكك السلطة ، ادى الى التلاؤ في تطبيق البيان خاصة عدم توفر الوقت الكافي امام حكومة عبد الرحمن البازار لتطبيق سياستها ، مما ادى الى

عودة العمليات المسلحة في المنطقة الشمالية حتى استقال حكم عبد الرحمن عارف
في انقلاب ١٩٦٨/٧/١٧ .

السياسية الاقتصادية في مرحلة الاخوين عارف :-

في تموز ١٩٦٤ وبسبب التقارب مع النظام السياسي المصري ، اتخذت اجراءات
اللبنانية لتحقيق الانسجام مع النظام الاقتصادي المصري ، وفي مقدمتها تأميم
القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والمصرفية ، فقد لمحت ٢٧ مشروعًا صناعيًّا
(مصنع اسمعند ، مكيلر ، مواد منظفة ، احتنية ، غزل ونسيج ، ورق ، زيوت ، مواد
بناء ، بنور قطن ، مطاحن) .

ان الخافية السياسية لهذه القرارات لا ترتبط فقط بالصعيد الخارجي لتحقيق مشروع
الوحدة بل بالسياسات الداخلية كذلك ، إذ ان اغلب تلك المشاريع تعود ملكيتها الى وجود
سياسية واجتماعية بارزة في العهد الملكي ، فضلاً عن مشروع يعود لاحد اقطاب العهد
الجمهوري الاول - عائلة محمد حديد - وزير المالية في عهد عبد الكريم قاسم .
ان اغلب هذه العوائل خالرت العراق بعد ثورة ١٩٥٨ ونقلت اعمالها واموالها المنقوله
معها ، وان الاصول الثابتة لمشاريعها بقيت تحت سيطرة وادارة الدولة منذ ذلك الوقت
افي قبيل التأميمات عام ١٩٦٤ .

لهذه العوامل تراجعت الرأسمالية الوطنية بامتحنتها المختلفة بل واختفاء اسماء وحوالى
مهمة بشكل كلي لعل ابرزها عائلة فتاح باشا عميد صناعة الغزل والنساج العراقي .
ان هذا التراجع حدث على حساب توسيع مساهمة القطاع العام في تلك المجالات ، الا ان
الدولة لم تكن تملك الكفاءة اللازمة لإدارة تلك المشاريع والصناعات التي تضاعفت
تدريجياً .

في حين بقى القطاعين الاساسين في الاقتصاد العراقي خارج نطاق سيطرة الدولة وهما
النفط والزراعة ، حيث ان تكون تطبيق عملية الاصلاح الزراعي في العهد الجمهوري
الاول بعد استكمال مراحله الزمنية المحددة في القانون ثم فساد الجهاز الاداري وتغيرات
في القانون ساعدت على احتفاظ القطاعين بالاراضي الجيدة وتخلصهم من الاراضي
غير المنتجة ناهيك عن حصولهم على تعويضات كبيرة .

لما القطاع النفطي فقد بقى تحت سيطرة الشركات الاحتكارية ولم تكن شركة النفط
الوطنية العراقية قد استكملت كوالرها ومعداتها والتقييات اللازمة في مجال الحقل
النفطي .

ان اجراءات التأميم ادت الى توجيه راس المال الخاص الى مجالات هامشية تحقق ارباحاً سريعة اكبر كالمضاربة والمعمولات وتجارة العقارات والسوق السوداء التي انتعش لذلك في ظل تقيد الاستيراد الخارجي خاصة للسلع الاستهلاكية ولم يكن كبار المسؤولين لاسيما من العسكريين يعودون عن الشبهات في بيع اجزاء من الاستيراد والتصدير والمناقصاتالخ .

اما على صعيد المستوى المعاشي للمواطن ففي ظل اجراءات التأميم لم يتحقق متوسط الدخل الفردي اي نمو خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، وانخفظ متوسط نمو الاستهلاك الخاص خلال الفترة ذاتها - القدرة الشرائية - ، لذلك واجه العراق في تلك المرحلة ازمة اقتصادية اسهمت في وضع نهاية نظام الحكم القائم حينها .

نظام حكم البصرة الثاني ١٩٦٨ - ٢٠٠٣

استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي من الاستيلاء على السلطة ثانية عبر انقلاب عسكريين الاول في ١٧ تموز ١٩٦٦ والثاني في ٢٠ تموز ١٩٦٨ ، في الانقلاب الاول تحالف حزب البعث مع ضباط القصر المحسوبين على النظام ، بمعنى ان هذا الانقلاب في واقعه هو حركة من داخل النظام العارفي اكثر من ما هو بعض ، ومن اسرر ضباط القصر والنظم انذاك هم ((المقدم عبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية ، المقدم ابراهيم عبد الرحمن الداود امر الحرس الجمهوري ، المقدم سعون عيدان قائد كتيبة الدبابات الملحق بالحرس الجمهوري ، العقيد حماد شهاب امر اللواء المدرع العاشر وغيرهم)) .

على الرغم من المصالحات الوثيقة اجتماعياً ومناطقياً لهؤلاء الضباط مع عبد الرحمن عارف واقطب نظامه الذي منحهم هذه المراكز الحساسة ، الا ان العوامل التي دفعت الى تغيير ولاة هم عديدة منها المال - ارضية - بالنسبة للذيف على الاقل ، كما اشار عبد الرحمن عارف بان شركات النفط الاجنبية استخدمته ، كذلك اتجاه النايف والداود الى كره المنهج الاشتراكي للنظام ، والخوف من الضباط الناصريين الذين اعادهم عبد الرحمن عارف الى مناصبهم ، واغراء السلطةالخ .

لكن ما ان وقع الانقلاب في ١٧ تموز ١٩٦٨ بدون اية مقاومة حيث ارسل عبد الرحمن عارف الى الخارج ، حتى بدأ الخلاف بين البعث وشركائه حول تقاسم السلطة خصوصاً الخشية من عقدة السقوط لعام ١٩٦٣ ، مما دفع حزب البعث الى الانقلاب على شركائه (النايف - الداود) وارزاحتهم عن السلطة في ٢٠ تموز ١٩٦٨ .

بينة السلطة السياسية وفقاً لدستور ١٦ تموز ١٩٧٠ المؤقت وتعديلاته

تتركز هيئات السلطة في قمة الهرم ، فرئيس الجمهورية بحكم كونه رئيس مجلس قيادة الثورة هو رئيس السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

أي رئيس الدولة والحكومة (مجلس الوزراء) وامين سر الحزب الحاكم والقائد العام للقوات المسلحة .

باتى في المرتبة الثانية مجلس قيادة الثورة الذي يجمع في اختصاصاته السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بذلة المجلس الوظيفي الذي يمتلك من الناحية الشكلية بعض الاختصاصات التشريعية الاخرى من مجلس قيادة الثورة .

وهذه الهيكلية توازي هيكلية الحزب الحاكم ، فالاعضاء القيادة القطرية للحزب اعلى المستويات التنظيمية -قطرياً- هم نفسهم دستورياً اعضاء مجلس قيادة الثورة ، وان لم يمن سر القيادة القطرية هو رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية .

كما هو شأن الدستور المؤقتة السابقة لم تحدد فترة المرحلة الانتقالية فقد نصت المادة ٦٢ - أ على (يعمل بهذا الدستورريثما يصدر الدستور الدائم بالاستفتاء الشعبي العلم)) .

اما المادة ٦٣ - ب فتنص على ((لا يدخل هذا الدستور الا من قبل مجلس قيادة الثورة باغلبية ثلثية)) .

اما العرف الدستوري الذي يفسر الدستور ويكمله فهو التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن عام ١٩٧٤ والتقرير المركزي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع عام ١٩٨٢ . يتضح من ملتقى بين النظام السياسي وفقاً لهذا الدستور هو اقرب شكلياً لـى النظم الرئاسي .

المجلس الوطني

في كلتون الاول من عام ١٩٧٩ دعي مجلس قيادة الثورة الى مناقشة قانون المجلس الوطني ، في وقت وافق تغيرات داخلية في قمة السلطة (الرئاسة) وفيادة الحزب ، ومستجدات خارجية على صعيد التغيرات في ايران ، ربما تكون للمغزى وراء اكتساب سمة تشكيلاً نعشروعيه القرارات الخطيرة التي اتخذت لذاك .

اقر القانون تشكيل مجلس وطني يتالف من ٢٥ نائباً ((مقدار لكل ١٥ الف عراقي)) موزعين على ١٥ دائرة منتخبية ، ونص القانون على ان يؤمن المرشح للمجلس بأهداف حزب البعث ، ومع حظر الاحزاب العلمانية والدينية حرمت من المشاركة كل قوى المعارضة .

رأس المجلس لكل من دوراته الاربعة احد اعضاء القيادة القطرية وهو كذلك عضو فسي مجلس قيادة الثورة ، الدورة الاولى حام ١٩٨٠ نعيم حداد ، الدورة الثانية عام ١٩٨٤ سعدون حمادي ، الدورة الثالثة عام ١٩٨٩ مهدي مهدي صالح ، الدورة الرابعة عام ٢٠٠٠ سعدون حمادي .

لم يشارك المجلس في اتخاذ او مناقشة القرارات السياسية الخطيرة قبل تنفيذها مثل دخول الحرب ضد ايران ، احتلال الكويت ، الاسحاب من الكويت ...الخ ، لذلك لا يتمتع المجلس باي قيمة تذكر من زاوية عملية صنع القرار .

عضوية مجلس قيادة الثورة :-

في ٢٣ تموز ١٩٦٨ تم تشكيل مجلس قيادة الثورة ، اصبح العميد احمد حسن البكر رئيساً للمجلس ورئيساً للجمهورية ثم رئيساً لمجلس الوزراء بعد انقلاب ٣٠ تموز ، كذلك وزيراً للدفاع للفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٧ .

بالاضافة الى البكر كان جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة من العسكريين وهم بعد ٣٠ تموز :-

١- العميد الركن الجوي حربان عبد الغفار التكريتي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع ونائباً لرئيس الجمهورية عام ١٩٧٠ .

٢- العميد الركن صالح مهدي عباس نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، نائباً لرئيس الجمهورية ١٩٧٠ - ١٩٧١ .

٣- العقيد حماد شهاب الحاكم العسكري لبغداد ورئيس الاركان ١٩٦٨ - ١٩٧٠ وزيراً للدفاع ١٩٧٠ - ١٩٧٣ .

٤- العقيد سعدون خيدان قائد الحرس الجمهوري .

في / ت ٤ / ١٩٦٩ صدر قرار نصيّق القيادة القطرية للحزب بمجلس قيادة الثورة مما ادى الى تصعيد عناصر مدنية الى عضوية المجلس اصبحوا الاكثر عدداً منذ ذلك التاريخ ابرزهم : (صدام حسين ، عزيز الدوري ، طه ياسين رمضان ، صالح عمر العليالخ) .

في نفس العام اصبح صدام حسين نائباً لامين سر القيادة للقطرية ونائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ، ثم اصبح نائباً لرئيس الجمهورية عام ١٩٧١ ، في هذا العام قتل حربان التكريتي في الكويت وابعد صالح مهدي عاش سفيراً في موسكو .

من النظم السياسي خلال فترة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي بمرحلتين رئيستين .
المرحلة الاولى ١٩٦٨ - ١٩٧٩ : - في بداية القلب ١٩٦٨ كانت قاعدة حزب البعث العربي الاشتراكي التنظيمية ضعيفة ومهووzaة فضلاً عن ضلالة قاعدته الشعبية ، في حين كان المجتمع العراقي اندماً متعدد الاتجاهات والابدالوجيات مما يقود الى عدم الاستقرار السياسي ، ويسبب حاجة الحزب الحاكم الى تثبيت اركان نظامه فله اتبع مبادسة (الجزرة والعصى) تتلخص في الاعتماد على الاصلاحات والتحولات من جانب ، وتوجيهه الضربات الخفية الى خصومه من جانب اخر .

لذلك نبدأ باستعراض هذه الجوانب :-

اولاً : - الاصلاحات والتحولات وابرزها :-

١ - قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٢ ، اسهم هذا القانون في ظهور تحسن نسبي في توزيع الاصول المولدة للدخل في الريف ١٩٧١ الا انه كما سنلاحظ لاحقاً اخفق في تطوير الانتاجية الزراعية بل سجل تراجعاً في هذا الصدد .

٢ - قانون تأميم النفط رقم ١٩ في ١٩٧٢/١/١ ، حيث كان العراق يحصل قبل التأميم على ٥٠ % من ايرادات النفط ، وبموجب هذا القانون فأن النسبة اصبحت ١٠٠ % مما اسهم في تضخيف مدخولات الدولة بشكل كبير .

٣ - احرزت سياسات التنمية الاجتماعية تصاعداً ، حيث تحققت نسبة نمو مقدارها ٥,٨ % في مجال التعليم والصحة بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وتزايد نصيب الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي في مجالات التعليم الازامي ومحو الأمية والمجال الصحي وتقريرات الرعاية والضمان الاجتماعي .

٤ - خطط التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ - ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

٥ - اصدر حزب البعث ميثاق الجبهة الوطنية والقومية التقديمية في ١٩٧١/١١/١٥ وتشكلت هذه الجبهة عام ١٩٧٣ وتضم اللجنة العليا للجبهة ١٦ عضواً ، يرأسن الجبهة امين سر حزب البعث وهو رئيس الجمهورية ، وتتوزع المقاعد بواقع ٨ اعضاء من حزب البعث ، ٣ اعضاء الحزب الشيوعي / اللجنة المركزية ٣ اعضاء

الاحزاب الكردية ، عضو واحد يمثل القوميين التقديرين وآخر يمثل الديمقراطيين المستقلين .

ان هيكلية الجبهة كما تقدم تستند على نظام الحزب القائد ، بمعنى انها صيغة شكلية في المشاركة ، وليس عمليه لتطوير البنية السياسية عبر اطر برلمانية دستورية .

٦- بيان ١١ - اذار - ١٩٧٠ حول القضية الكردية لقائم على أساس الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الوحدة الوطنية العراقية ، تضمن الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية والسياسية للكرد .

الا ان الواقع على الارض كان خلاف روح البيان ، فقد جرت محاولتين لاغتيال ملا مصطفى البارزاني زعيم الحركة الكردية عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، كما بدلت اطراف دولية واقليمية تتدخل لاثارة النزاع خاصة بعد تأميم النفط ، لكن الخلاف نشب من جديد بعد اعلان الحكومة قانون الحكم الذاتي في ١١/اذار/١٩٧٤ الذي لم يوافق جانباً من التفاهمات التي جرت بين السلطة والحركة الكردية خصوصاً في موضوع ضم كركوك الى منطقة الحكم الذاتي ، نتيجة لذلك اشتعلت الحرب من جديد في شمال العراق لمدة عام انتهت باتفاقية الجزائر في ٦/اذار/١٩٧٥ بين العراق وشاد ايران التي تتطرق بترسيم الحدود بين البلدين لاسيمما في منطقة شط العرب .

ثانياً : - اقصاء القوى السياسية :-

يهدف السيطرة على الساحة الداخلية عبر ازاحة او احتواء الحركات والقوى السياسية ذات التأثير والنفوذ التي شكل منافساً محتملاً ، جرى التحرك على مستويين :

(أ) القوى خارج السلطة :- بدأ العمل على تصفيه حركة القوميين العرب والاتجاهات القومية الاخرى خلال العاشرين التاليين بعد ١٩٦٨ من خلال ملسمي بعمليات تصفيية شبكات التجسس في ٢٧/٢/١٩٦٩ وشباط ١٩٦٩ ن شملت هذه الحملات شخصيات بارزة مثل د. عبد الرحمن البزار ولمير النساء عبد العزيز العقيلي ، اعقبها ملسمي بمؤامرة النساء عبد الغني الرواوي .

اما ضرب وتصفيه القوى الاسلامية فسيرد الحديث عنها لاحقاً ، في حين تم ضرب الحركة الكردية عام ١٩٧٥ ، اما الشيوعيون فقد تم احتواء بعضهم ضمن الجبهة الوطنية والقومية كما منحوا مناصب وزارية وعلى الجانب الآخر جرى حل منظمات الشباب الشيوعية واعدام ٣١ شيوعياً اتهموا عام ١٩٧٨

دفع تبرعات حزبية ، مع حملات اعتقال ، مما دفع بالحزب الشيوعي إلى الانسحاب من الجبهة عام ١٩٧٩ ، لاسيما بعد اخلاق المطالبات المتكررة بـ إنهاء الفترة الانتقالية والتهيئة لانتخابات المجلس الوطني .

بـ) دخل السلطة والحزب الحكم :- جرت صراعات داخلية لغرض إعادة تشكيل القيادة العليا للحزب عن طريق :

- التخلص من سيطرة الجناح العسكري بشكل تدريجي بهاجس مشاركتهم في حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ مع عبد السلام عارف والخشية من تكرار التجربة ، وقد سبقت الاشارة الى التغيرات في تركيبة مجلس قيادة الثورة .
 - التخلص من الخط العقائدي للفكر الاشتراكي القومي او العداقيين المحتملين ، مثل ما عرف بمؤامرة ناظم كزار في ٣٠/٦/١٩٧٣ ومؤامرة ١٧ تموز ١٩٧٩ بقيادة محمد عليش ، وغيرها .

ان تلك الصراعات والتصفيات دفعت العديد من القياديين المعارضين واقطاب التيار القومي العربي إلى اللجوء إلى سوريا ومصر ولبنان وغيرها خلال حقد السبعينات.

المرحلة الثانية - ١٩٧٩ - ٢٠٠٣ :

يعتبر العام ١٩٧٩ نراميتكاً من عدة جوانب ، فقد شهد القلابين مترامنين الاول اعلان الرئيس احمد حسن البكر تنجيه عن منصبه في ١٩/٧/١٩٧٩ لامباب صحية على حد قوله وتسليم نجيه صدام حسين الرئاسة ، وفي اليوم الثاني الاعلان عن احباط مؤامرة بين صفوف الخط الاول لقيادة الحزب - مؤامرة ١٧/٧/١٩٧٩ اتساقية الذكر .

اعقب ذلك الدعوة لافرار قاتون المجلس الوطني ، ثم اعلن الرئيس صدام حسين ميثاق العمل القومي في شباط ١٩٨٠ ويتضمن فكراً حول العمل السياسي العربي المعاقبلي ، والا ذلك دعوة الرئيس صدام حسين المجلس الوطني للانعقاد في ايلول ١٩٨٠ ليعلن في هذه الجلسة اعتبار اتفاقية الجزائر التي تم توقيعها عام ١٩٧٥ مع ايران لاغية .

رفق ذلك تجاه وتصاعد الثورة الإسلامية في إيران كمشروع للدولة الإسلامية الكبرى ، مما أدى إلى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ .

العوائق قيام العرب على توقف ميزانية التنمية عام ١٩٨٤ ، حيث بدأت تطورات التنمية
لعقد السبعينيات تتلاشى خلال السنوات اللاحقة بسبب الصدمات الاقتصادية في مرحلة
الثمانينيات التي نجمت في الجلب الأساسي من الحرب إضافة إلى عوامل أخرى أهمها :-

- ١- نوبات / انخفاض اسعار النفط .
- ٢- الضغوط النசخمية نتيجة زيادة الإنفاق العام .
- ٣- تزايد الديون الخارجية للعراق .
- ٤- اعنة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية غير المعندة على العمل الوظيفي للدولة (الراتب) ونتائج عنه من تردي اوضاع القطاع العام وتفسخ الانحرافات و الفساد الاداري فيه .

ظهرت في هذه المرحلة الانعكاسات السلبية للسياسة الزراعية للدولة خلال المبيعات حيث ادى اتباع الانماط الزراعية الجماعية والتعاونية الى انخفاض كبير في الناتج الزراعي بحيث تحول العراق الى مستورد مهم للمنتجات الزراعية من الخارج ، لذلك صدر القانون ٣٥ لعام ١٩٨٣ الخاص بأشاء المزارع الفردية والعائلية .

لقد كانت خسائر الحرب مع ايران كارثية على كل الاصعدة ، فقد قدرت الخسائر الاقتصادية للعراق بحوالى ٥٢٦ مليار دولار ، اي ما يعادل ١١٢ % من اجمالي الناتج القومي للعراق للمرحلة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، اضافة الى مئات الالاف من القتلى والمعاقين والاسرى ، ناهيك عن اهدر الفرص التنموية فيما لو لم تهدى هذه الموارد .

ان تلك التداعيات انبثمت في تدني المستوى المعيشى للطبقات الوسطى والعاملية والفلاجية ، وهي الشريحة الواسعة من المجتمع بفعل تراجع مستوى الدخل الفردي من ٤٠٨٣ دولار عام ١٩٨٠ الى ١٧٥٦ دولار عام ١٩٨٨ متزامناً مع للتضخم الندي الذي ارتفع من ١٨ % عام ١٨٧٥ الى ٣٦٩ % عام ١٩٨٨ ، مما ادى الى هبوط قيمة الدينار العراقي . رافق هذا تسرّع اعداد كبيرة من القوات المسلحة اثر انتهاء الحرب مع ايران مما دفع الى السوق بقوة عمل بدون فرص عمل .

على الرغم من هذه الارضاع وما سببها من ضغوط وتنمر الا ان اولويات النظام كان باتجاه تعزيز القرارات العسكرية حيث تم تخصيص خمس مليارات دولار لتحديث الاسلحة عام ١٩٨٨ فيما تم تخصيص ٢٢ مليار دولار لتنفيذ الخطة الخمسية لتصنيعات العسكرية اذاك

هذا كان يعني الاتجاه نحو القيادة السياسية باتباع الحلول العسكرية مرة ثانية من خلال حرب جديدة .

من هنا جاءت حرب الخليج الثانية في آب عام ١٩٩٠ ، تعبيراً عن ازمة خفقة مظهرها خلاف سياسي ومطلب تاريخي وجوهرها تدهور اقتصادي نتج عنه احتقان اجتماعي وتوتر داخلي .

لدى الغزو لتصور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ القاضي بالقيام بعمليات عسكرية لتحرير الكويت ، وتحت وطأة الضربات الجوية والهجوم البري لقوات التحالف انسحب الجيش العراقي من الكويت بعد ان مرت بهزيمة كبيرة ومسقط الايام من القتلى والجرحى والمفقودين والاسرى مع تدمير الهياكل الارتكازية والبنى التحتية المدنية في القصف الجوي لقوات التحالف ، رافقه فرض مجلس الامن الدولي حصاراً اقتصادياً لمدة ثلاثة عشر عاماً تحت بند نزع اسلحة الدمار الشامل ، مما اجهز على ملتقي من موارد وقدرات وذهب ضعية الحصار الالاف من الاطفال والشيوخ كما دفع الشعب العراقي الى ادنى مستويات العوز والحرمان والتخلف .

استمر الخلاف قائماً بين العراق ومجلس الامن حول تطبيق القرارات الخاصة بين امتحن التسليح المحضورة ، وقامت الطائرات الامريكية والبريطانية بفرض منطقتي حظر الطيران في شمال البلاد وجنوبها بينما انفرطت سيطرة الحكومة المركزية في بغداد على شمال البلاد واقام سكان كرستان ادارة ذاتية .

في العشرين من آذار / ٢٠٠٣ ، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بغزو العراق بدون خطاء فاتوني -قرار دولي- تحت ذريعة تجريد العراق من اسلحة الدمار الشامل او العلاقة بين النظام العراقي والارهاب .

تمكن قوات التحالف من احتلال العراق وازاحة النظام عن الحكم في ٢٠٠٣/٤/٩ .

حركة المعارضة العراقية منذ ١٩٦٨ - ٢٠٠٣

منذ مطلع السبعينات بدأت حملات الاعتقالات والتصفيات في صفوف المعارضين كما سبق الاشارة ، ومع منتصف السبعينات بدأت عمليات الترحيل القسري التي شملت اعداد كبيرة بحجج اتهم ليسوا من التبعية العثمانية .

نذكر قلن قوى المعارضة العراقية نفذت كوارثها في مطلع الثمانينات الى اتجاهين :-

- ١) شمال العراق في المنطق الخاضعة لسيطرة المعارضة الكردية .
- ٢) خروج العراق في العديد من الدول (ایران ، سوريا ، مصر ، لبنان ..الخ)

يمكن تقسيم هذه الفترة من تاريخ حركة المعارضة العراقية الى ثلاثة مراحل وهي :-

- ١- ١٩٦٨ - ١٩٨٠
- ٢- ١٩٨٠ - ١٩٨٨
- ٣- ١٩٨٨ - ٢٠٠٣

المرحلة الأولى ١٩٦٨ - ١٩٨٠ :-

سبق لنا الاشارة الى جانب من تلك المرحلة الا اننا لم نتطرق الى جوانب اخرى لعل اهمها بروز الدلائل للحركات الاسلامية المعارضة التي نشأت قبل ذلك ، اهمها حزب الدعوة الاسلامية والحزب الاسلامي العراقي .

من ابرز اسباب نشوء حركات الاسلام - السياسي في العراق :

١- انتشار الايديولوجيات والتيارات الفكرية والفلسفية الغربية مثل (الوضعيية -

الدارونية ، الفرويدية) كذلك تصاعد المد الشيوعي على نطاق واسع بين فئات الشباب .

٢- الاحتكاك بين مجتمع متاخر متخلف فقير مستغل وبين حضرة المستعمر الطاغية المنظمة مما دفع بالمتغلبين الى اتباع الاخلاقيات والسلوكيات الغربية واعتبارها من مظاهر الرقي والتقدم .

٣- كان العلماء ورجال الدين بعيدين عن هذا الصراع ومشغولين بتدريس العلوم الكلامية والفقهية بعيداً عن مشاكل العصر وامراض العالم الاسلامي

اولاً : حزب الدعوة الاسلامية :

في منتصف ت ١٩٥٧ تأسس حزب الدعوة الاسلامية ، كانت الهيئة المؤسسة تمثل تركيبة علمانية من كوادر الحوزة العلمية في النجف وهم (السيد محمد باقر الصدر ، السيد محمد باقر الحكيم ، السيد مرتضى العسكري ، السيد محمد مهدي الحكيم ، الحاج محمد صادق القاسمي) .

اضططع السيد الصدر بدور الانسان في قيادة الحزب ووضع منهجه الفكري ، وحسب ذكر حزب الدعوة الاسلامية فأن، للحزب هدفاً امامياً هو بناء الدولة الاسلامية واهداف مرحلية في مختلف الاتجاهات من خلال اعتماد ربيعة مراحل وهي :-

١- مرحلة التغيير والبناء وهي مرحلة التوعية الفكرية والثقافية .

٢- المرحلة السياسية ويتم خلالها بناء الاداة التنظيمية للعمل السياسي .

٣- المرحلة الخامسة (السياسة السياسية) ويتم فيها توظيف الاداة السياسية لاسلام السلطة .

٤- المرحلة الحكمية : وهي مرحلة بناء الدولة وفقاً للمناطق الاسلامية .

ومنذ النصف الثاني من السبعينات كان واضحاً لدى قيادة الدعوة قرب انتهاء المرحلة الفكرية وبدأ المرحلة السياسية ، ذلك ان المتغيرات السياسية بدأت منذ العام ١٩٦٨ تسير في اتجاه الاجراءات القاسية ضد المرجعية الدينية من قبل سلطة حزب البعث وحملات الاعتقال والاعدامات في كواكب الدعوة في الاعوام ١٩٧١ - ١٩٧٤ ، ادت الى فقدان حزب الدعوة ١٠ - ٥٧% من كواكبها .

ان نشوب الثورة الايرانية وانتصارها وقيام الجمهورية الاسلامية عام ١٩٧٩ كان تطوراً دراماتيكياً جعل السيد الصدر يعتقد بأن انتظار الفرصة للمواجهة مع النظام لم تعد مجدية وان الصراع اصبح مكتشوفاً مع النظام وهو ما أكده بعد ذلك قرار مجلس قيادة الثورة باعدام الدعاة .

هكذا عبر موقف السيد الصدر وفتواه حول حرمة الصلاة خلف ائمة غير مجازين وحرمة الانتماء الى حزب البعث ووفود البيعه وانتفاضة ١٧ رجب في ١٩٧٩/٦/١٢ وجد حزب الدعوة نفسه قد دخل المرحلة السياسية .

واثر هذه التطورات اعتقال السيد الصدر وشقيقه بنت الهوى في ٦-٥ نيسان ١٩٨٠ واعدما يوم ٩-٨ نيسان ١٩٨٠ .

ثانياً : الحزب الاسلامي العراقي :-

اعلن عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق في العام ١٩٦٠ فتح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية ، فقرر الاخوان المسلمين في العراق ان تكون لهم قناة علنية وتتدخل في الصراع السياسي والمواجهة مع الفساد الاجتماعي .

لذلك تقدم الحزب بطلب الاجازة من وزارة الداخلية ، وبعد رفض الحكومة احيل الطلب الى القضاء حيث نقض القرار واجيز للحزب رسمياً في ٤/٢٦ ١٩٦٠ .

عقد المؤتمر التأسيسي الاول في ٢٩/٧/١٩٦٠ برئاسة نعمان عبد الرزاق المسامراني ، فلاؤضج في كلمته لافتتاح المؤتمر مبررات نشوء الحزب وهي :-

١ - ان هذا العمل واجب ديني ووطني على الصواب .

٢ - ان طبيعة الاسلام توجب العمل المنظم .

٣ - ان قيام احزاب علمانية غير اسلامية تجرف الشباب يلزم معه وجود حزب سياسي يحافظ على الشيل ولامة ويوجهها وجهة اسلامية .

يعتبر الحزب الاسلامي العراقي متاثراً في منهجه الفكري السياسي لحركة الاخوان المسلمين الذي تلمّس في مصر عام ١٩٢٧ .

يتمثل المنهج السياسي للحزب الاسلامي العراقي في نقاط اهمها :-

- ١) الاسلام دين يؤمن بالحرية ويبكيح اختلاف الرأي ويرجع الامر الى الشورى .
 - ٢) يستند العمل السياسي حول مفهوم الشورى .
 - ٣) للمسلم الحق في ابداء رأيه والتملك والدفاع عن النفس وفقاً لحدود المسنودة دون خلو او تطرف .
 - ٤) للأفراد حقوق سياسية كالانتخابات والترشح والمستشاررة فالافراد حق انتخاب رئيس الدولة على اعتبار ان الامامة تثبت بالمهليعه .
 - ٥) يحق لغير المسلمين من النموذجين والمستأمينين حق انتخاب ممثليهم في مجلس الامة لأن الدولة الان ليس لها صبغة دينية .
 - ٦) مبدأ الشورى يقابل مبدأ مسؤولية الامة في تنفيذ احكام الشرع .
- ان نظرية الحزب الاسلامي الى السلطة ومصدر شرعيتها يحدده التسلسل التالي (الله - الامة - الحاكم) .

وواصل الحزب الاسلامي نشاطه في المراحل اللاحقة بشكل صوري ، تعرض العديد من رموزه وانصاره الى العلاقات والاعتقال والتصفية .

المرحلة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨٩ :-

بعد انسحاب الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة المتحالف مع السلطة عام ١٩٧٩ ، نقل قياداته الى كردستان العراق ولى للخارج للشروع باعمال ضد النظام ، وعلى اثر انهيار حركة المعارضة الكردية في العام ١٩٧٥ بعد الفراق الجزائري ، استطاع انجال الملا مصطفى البازاتي وهم (الريبيس - مسعود) من اعادة تنظيم الحزب الديمقراطي لكردستان في المؤتمر التاسع في ت ١ / ١٩٧٩ حيث انتخب السيد مسعود البازاتي رئيساً للحزب ، وعلى عبد الله سكريتيراً مع انتخاب لجنة مركزية واعادة اصدار جريدة الحزب (خه بات) : سسيطر هذا الحزب على اتحاء في لربيل ودهوك .

فيما اعلن السيد جلال طلباني احد قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني انشاء تنظيمه الجديد (الاتحاد الوطني الكردستاني) سيعطى هذا الحزب على مناطق في الصنimonية .

وكلن حزب الدعوة الاسلامية مع دخوله المرحلة السياسية اقام على انشاء ما عرف بالخط الجهادي خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٧٩ ، وجرى العمل تحت واجهات منفصلة منها (الحركة الاسلامية في العراق) ، استطاع هذا الخط القيام بـ (٢٨٠) عملية معترض بها من

قبل النظام آنذاك حتى العام ١٩٨٧ ، أبرزها محاولتين لاغتيال رئيس النظام صدام حسين في الدجيل ٢/٢/١٩٨٢ ثم في مدخل الموصل في ٤/٩/١٩٨٧ .

وكانت قيادة حزب الدعوة نقلت قواعدها منذ ١٩٨١ إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني في شمال العراق .

في هذه المرحلة تشاووجه لدى قوى المعارضة في تشكيل جبهات موحدة للعمل ، حتى ان حزب الدعوة الإسلامية اصدر في العام ١٩٨١ مسمى بـ (بيان التفاهم) الذي دعا فيه الى التعاون مع القوى الوطنية بما فيها الحزب الشيوعي العراقي .

بعد بدأ الحرب العراقية - الإيرانية بفترة قصيرة انشئت (الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية - جوقد) التي ضمت :

١- حزب البعث العربي الاشتراكي - قيادة قطر العراق / الجناح الإسلامي المسؤول لسوريا .

٢- الحزب الشيوعي العراقي - قيادة عزيز محمد

٣- الاتحاد الوطني الكردستاني - بزعامة جلال الطالباني .

٤- الحزب الاشتراكي في العراق - برأسه ميدر الويس .

٥- الحركة الاشتراكية - برئاسة جواد دوش .

٦- منظمة الجيش الشعبي لتحرير العراق - حسن النهر .

بعد نحو عشرة أيام من تشكيل هذه الجبهة تأسست جبهة أخرى هي الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) تضم الحزب الديمقراطي الكردستاني واحزاب أخرى .

الآن هذه الجبهات لم تتمكن من ممارسة دورها بسبب الخلافات والصراعات بين وداخل اقطابها من جانب وكون بعض اطرافها منظمات شكلية صغيرة من جانب اخر ويسبب تعرضها كذلك ولاحقاً الى ضربات القوات المسلحة العراقية في عمليات الانفال شمال العراق .

عادت قوى المعارضة من جديد لعقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية في العاصمة السورية دمشق من ايلول ١٩٨٨ وحتى اذار ١٩٨٩ بهدف قيام ما يُعرف بـ (الجبهة الإسلامية والوطنية التقديمية العراقية) وهي بمثابة الجبهة الموحدة لهذه القوى .

ضمت هذه الجبهة الجماعات المنضوية تحت لواء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - وهو تجمع من احزاب وتنظيمات إسلامية معارضة الشات في ايران بزعامة السيد محمد باقر الحكيم في العام ١٩٨١ وتضم كل من :-

حزب الدعوة الإسلامية ، منظمة العمل الإسلامي ، تنظيم حزب الله في العراق وغيرها .

ضمت الجبهة كذلك الأحزاب المنضومة تحت جبهة جوفة المسماة والاحزاب الأخرى . خلال هذه المرحلة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ قاد الحزب الشيوعي العراقي حركة الانصار والمساهمين في منطقة شمال العراق وتضم هذه الحركة ١٠ اذاف مقاتل تقوم بعمليات عسكرية ونشاطات عسكرية سياسية في تلك الاماكن ضد النظام الحاكم . يمكن تقسيم قوى المعارضة العراقية في هذه المرحلة الى اربعة اتجاهات اساسية (شيوعية / اسلامية / قومية عربية / قومية كردية) .

ان الاختلافات بين هذه الاتجاهات سواءً من المنطلقات الايديولوجية / السياسية او حسول فضلياً من اهمها الموقف من الحرب مع ايران ، بين جنوح مؤيد لايران واستمرار الحرب لاسقاط النظام من منطلق ديني او الحاجة الى سند دولي / اقليمي ، وجناح معارض للحرب على اعتبار ان الحرب اخترت الانفاضة الشعبية ضد النظام ، وكثلة صغيرة مناهضة لايران ومؤيدة لموقف نظام الحكم ، هذا على الصعيد الداخلي ، مع عدم وجود مظلة دينية مناهضة للنظام في العراق اذاك ، تلك كانت العقبات لاهلامة امام تصاعد عمل المعارضة العراقية في هذه المرحلة الى مستويات أعلى .

المرحلة الثالثة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ :-

خرج العراق من حرب الخليج الثانية محظماً وعلى حالة المجاعة بسبب الحصار الاقتصادي ، فيما وصفت الامم المتحدة الوضع بالعودة الى العصر ما قبل الصناعة ، بعد ثلاثة ايام من استسلام للعراق في اجتماع الخيمة في منطقة صلفون مع قائد قوات التحالف شوارزكوف ، تسببت الشرارة الاولى للانفاضة الجماهيرية من مدن البصرة (ابو الخصيب ، الزبير) التي كانت على تماش مع الجبهة والهزيمة ، شبّت الانفاضة في اخر يوم من شباط ١٩٩١ ، اطلقها الجنود المتسحبون والاهالي وامتدت لتشمل مدن الجنوب والقرى الوسطى وكردستان وي بعض اطراف بغداد .

انضم للانفاضة بعض القبائلين البعثيين وجماعات يسارية وقوى اسلامية كالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق :

لكن التخوف الاقليمي من تغير النظام العراقي وسحب الولايات المتحدة دعهما والسماع لطيران الجيش بالتحليق لضرب المنشآت اجهز على الانفاضة الشعبية المسلحة واودى بعشرات الآلاف في المقابر الجماعية على يد اجهزة النظام الحزبية والامنية والعسكرية .

شهدت فترة ما بعد حرب الخليج الثانية نشوء حركات وتجمعات وقوى واحزاب معارضة كثيرة تعمل في اربعة اماكن ((منطقة الادارة الذاتية في كردستان ، طهران ، سوريا ،

لندن)) ، مستفيدة من القرارات الأممية والاجواء الدولية والإقليمية المعنية للنظام والمؤيدة للتغير عن طريق الدعم (العالي ، الدبلوماسي ، الإعلامي ، السياسي الخ) .

حاولت هذه القوى تشكيل تنسيق جبهوي ((لجنة العمل المشترك)) في بيروت عام ١٩٩١ ، ثم مؤتمر فيها في الفترة ١٦ - ١٩/٦/١٩٩٢ الذي نظم بأشراف د. أحمد الجابري وشهد تأسيس المؤتمر الوطني العراقي كمظلة تجمع قوى المعارضة العراقية ، ويحظى بدعم قوى من الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت المصادر الرئيسة التي تجمع قوى المعارضة العراقية تتمثل في أربعة نقاط :-

- ١- إزاحة الرئيس صدام حسين ونظامه عن الحكم .
- ٢- يقوم حكم جديد على أساس برلمانية دستورية .
- ٣- حل القضية الكردية على أساس (فيدرالي) .
- ٤- التمسك بالسيادة العراقية .

منذ العام ١٩٩١ تراوحت قصص المعارض بشكل كبير في الخارج من ٢٠ إلى ١٠٠ ، مما دفع بالقوى الأساسية (الكردية / الإسلامية / الإسلام) إلى ضمان موافق رئيسية في مؤتمرات وتجمعات المعارضة من خلال تحديد نسبة المقاعد المخصصة لها في الهيئات القيادية ، من هنا نشأت ظاهرة المحاصصة التي لوحظت في مسيرة هذه القوى ، مستبنتاً على مخطتين رئيسيتين في عمل المعارضة العراقية هما مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢: ومؤتمر تنسن عام ٢٠٠٢ .

أولاً : - مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية ٢٧-١٠/٣١-١٩٩٢

نتج عن مؤتمر فيها تشكيل اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني العراقي برئاسة د. أحمد الجابري ، سعت قيادة المؤتمر الوطني لاستكمال الحوار مع أطراف المعارضة التي لم تحضر مؤتمر فيها ، كما زادت من جهودها لتكريس التأييد الدولي من خلال زيارة عدة عواصم على رأسها باريس وواشنطن في آب عام ١٩٩٢ .

يعتقد ان الادارة الأمريكية حثت احزاب المعارضة على اقامة جبهة موحدة اذا كانت تريد الاعتراف الدولي بها ، لذلك وجه مسعود البارزاني احد اعضاء الوفد الذي زار الولايات المتحدة الأمريكية ونوابه عن الجبهة الكردستانية دعوة لعقد اجتماع تمهدى سمي باجتماع لجنة الحوار في صلاح الدين - شفلاوة في ٢٣ - ٢٧ ايلول ١٩٩٢ تمهدى لعقد المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي عرف لاحقاً بمؤتمر صلاح الدين الذي انعقد من ٢٨-٣١/١٠/١٩٩٢ بحضور ٢٣٤ مندوباً يمثلون جميع لوان الطيف السياسي المعارض ، الا

ان اختيار اعضاء يمثلون جماعة عامة للمؤتمر من بين الحاضرين قام على أساس تسع تم تحديدها بالتوافق كما يلى :-
٣٥٪ اسلاميين ، ٢٥٪ جبهة كردستانية ، ٤٠٪ قوميين عرب ، ٦٪ تركمان ، ٣٪ ديمقراطيون .

(أ) هيئات المؤتمر :- هى اختيار اعضاء المجلس الرئاسي والمجلس التنفيذي و الاستشاري للمؤتمر بالتوافق وليس بالانتخاب كشرط اتفق عليه لتجنب هيمنة الاكثرية في حال اعتماد مبدأ التصويت .

- المجلس الرئاسي : يتكون من ثلاثة اعضاء هم:
 - محمد بدر الطوم / اسلامي
 - سعوـد البـازـانـي / كـرـدـيـ
 - حـسـنـ التـقيـبـ / قـوـمـيـ عـرـبـ

بـ- المجلس التنفيذي ويـتـكـونـ منـ ٢٧ـ عـضـواـ اـبـرـزـهـ :-

- اـحمدـ الجـلـبيـ / رـئـيـساـ
- شـامـ حـمـودـيـ / ثـانـيـاـ / المـجـلسـ الـاعـلـىـ لـلـثـورـةـ الـاسـلامـيـةـ
- هـاتـيـ الـكـيـكـيـ / ثـانـيـاـ / بـعـثـيـ سـابـقـ
- لـطـيفـ رـشـيدـ / ثـانـيـاـ / الـاتـحـادـ الـوطـنـيـ الـكـرـدـسـتـانـيـ
- عـبـدـ الـحـسـينـ شـعـبـانـ / اـمـيـنـ السـرـ / يـسـارـيـ مـسـتـقلـ
- بـيـانـ جـبـرـ / المـجـلسـ الـاعـلـىـ لـلـثـورـةـ الـاسـلامـيـةـ
- سـامـيـ الصـكـريـ / حـزـبـ الدـدـعـوـةـ
- هـوشـيـارـ زـيـهـارـيـ / الحـزـبـ الـدـيمـقـرـاطـيـ الـكـرـدـسـتـانـيـ
- اـبـادـ عـلـاـويـ / حـرـكـةـ لـلـوـفـاقـ الـوطـنـيـ الـعـرـاقـيـ
- محمد عبد الجبار / كـوـادرـ الدـدـعـوـةـ الـاسـلامـيـةـ
- فـليـخـ السـامـرـائـيـ / الكـتـلـةـ الـاسـلامـيـةـ

بـ) مشروع النـظـامـ الاسـاسـيـ :- وـاـهـمـ فـقـرـاتهـ :-

- م (١) تقر بأن عراق المستقبل يقوم على اساس التعددية الفكرية والسياسية عن طريق صندوق الاقتراع .

- م (٤) ان التشكيلة الحكومية التي ستعلن بعد سقوط النظام ستكون مركبة دون ان تتجاوز على مسلطات حكومةإقليم كردستان .
- م (٥) للموارد المالية لامؤتمر تجمع من تبرعات العراقيين وقبول المساعدات من الدول الشقيقة والصديقة على ان تعلن مصادرها ولا تكون مشروطة . كما نص على ان مهمة المؤتمر الوطني الموحد تنتهي بتسليم السلطة الى الجهة المنتخبة على ان لا تزيد الفترة الانتقالية عن سنة واحدة .

- ج) الورقة السياسية للمؤتمر والبيان الختامي : اهم الفقرات :-
- ١- ان الهدف المشترك هو الاطاحة بالنظام القائم وبناء نظام ديمقراطي فيدرالي تعديي .
 - ٢- الترحيب بقرار مجلس الامن بانشاء منطقة الحظر الجوي في الجنوب وخطة عرض (٣٢) والمطالبة بتحويلها الى منطقة آمنة بأجلها للنظام على سحب آلته العسكرية والاجهزه الرسميه .
 - ٣- الفيدرالية : وضع المؤتمر صيغة توافقية هي ((ان المؤتمر العراقي يحترم ارادة الشعب الكردي الممثل بالنظام الفيدرالي ويتم ذلك عبر عراق دستوري موحد (سيادة وارضاً وشعباً)) .
 - ٤- نصت فقرات ضمن حقوق التركمان والاشوريون .
 - ٥- نقدم المؤتمر بطلب الى اجتماع دول جوار العراق للحضور الى هذا الاجتماع في تركيسا لعرض قضية الشعب العراقي ، لكن دول الجوار رفضت الطلب .
- د) الفصائل التي قطعت مؤتمر صلاح الدين او انسحبت بعد حضور الاجتماع التحضيري :-
- ١- حزب البعث العربي الاشتراكي -قيادة العراق مجموعة (وائل الهملاي ، مهدي العبيدي ، صفاء القلائى) .
 - ٢- الحزب الاشتراكي في العراق - ميدر الويس .
 - ٣- الحركة الاشتراكية في العراق - عبد الله التصراوي .
 - ٤- ومكتب الامام الخالصي - جواد الخالص .
 - ٥- تجمع الوفاق الديمقراطي - صلاح عصر الطلي .
 - ٦- المجلس العراقي الحر - سعد صبيح جبر .

ثانياً : - مؤتمر لندن للمعارضة العراقية ١٤ - ٢٠٠٢/١٦/١٩ : -

عقدت قوى المعارضة العراقية مؤتمراًها الموسع في لندن تحت شعار من أجل إقامة العراق وتحقيق الديمقراطية ، أكدت فيه على المتطلبات الأساسية للمؤتمرات السابقة خصوصاً مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢ والخطاب السياسي لوقف المعارضة في واشنطن في آب ٢٠٠٢ ، وأعلن البيان الختامي للمؤتمر العديد من التوصيات والقرارات أهمها :-

١) أولوية دور المعارضة الوطنية في التغيير المرتقب للنظام السياسي

٢) العراق دولة ديمقراطية برلمانية تحددية فدرالية (كل العراق)

٣) الإسلام دين الدولة ومصدر اسلامي من مصادر التشريع .

٤) لاجلال حالات الاحتفال والتلذّل العشوائي في أجواء العراق القسادم واقرار دولة القانون .

٥) ضرورة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي في صناعة القرار السياسي .

٦) رفض أي صيغة من صيغ الاحتلال أو الحكم العسكري أو الأجنبي أو الوصاية الخارجية أو التدخل الإقليمي .

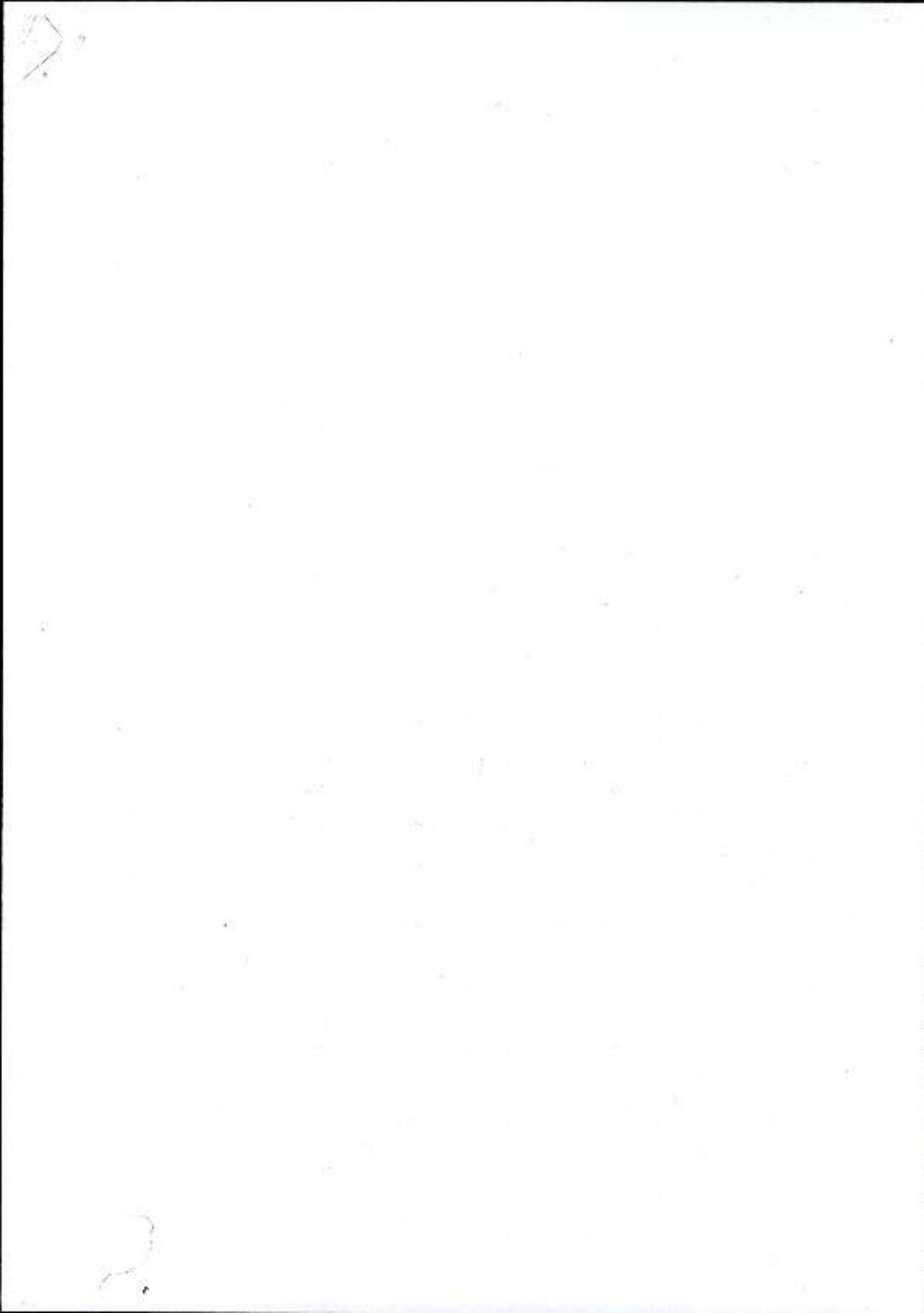
٧) الامراع بتصفيه السياسات الطائفية ومعالجة آثارها التي لخلست بالتوارث الاجتماعي وعرضت الوحدة الوطنية للخطر .

٨) الكشف عن حملات الإبادة الجماعية وحالة مرتكبيها إلى المحاكم الدولية .

٩) لقرار حقوق التركمان والأشوريين .

١٠) إعادة بناء المؤسسات العسكرية على نحو مهني وظيفي صليم والغاء الأجهزة القمعية .

١١) مطالبة المجتمع الدولي بحل مشكلة السياجون والتعويضات وتحميل مسؤوليتها إلى نظام صدام حسين وتعينة الموارد العراقية ومن الجهات الدولية والأقليمية لبناء العراق .



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

العراق المعاصر المراحلة الانتقالية

المرحلة الثانية
صباحي مساني

العدد

المرحلة الانتقالية استحقاقات ونطاعات

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ ازاحت قوات التحالف نظام الحكم السابق، فسقطت سلطة عام ١٩٧٠ ونظام السلطات المؤسسة بمحاجة، كما انهارت وتعطّلت كل مؤسسات الدولة فيما حلّ قسمها منها لاحقاً

تولت قوات الاحتلال إدارة شؤون البلاد، في هذا السياق جاء قرار مجلس الأمن الدولي، القر رقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣ ونظام سلطنة الائتلاف المؤقتة رقم (١) في ٢٠٠٣/٥/٢٢ وبناء على قوانين واعراف الحرب، انشأت سلطنة الائتمانية المؤقتة برئاسة السفير بول بريمير بصفته مديرًا لهذه السلطة والحاكم المدني للعراق، ارتبطت بالسلطات الحكومية موظفها وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية ومساندتها في تنفيذ هذه السلطات قائد القوات الأمريكية في العراق.

اصدرت سلطنة الائتلاف من تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢ لغاية ٢٠٠٤/٦/٢٨، منه امر والعديد من الانظمة والتعليمات شملت مختلف الجوانب السياسية والأدارية والاقتصادية..... الخ

كان من ابرزها الامر رقم (٢) بحل الجيش العراقي والقرار رقم (١) المعروف بقانون اجهزة البعث وحل العديد من الاجهزة والمؤسسات الخاصة والأمنية والحكومة.

استجابةً لبعض القرارات الدولية ذات الصلة والقضائية بتمكين العراقيين من إدارة شؤونهم، انشأ مجلس الحكم المؤقت في ٢٠٠٣/٧/١٣، الذي تألف من ٢٥ شخصية واقيم على اسس المحاسبة^(١).

بعد هذا المجلس من الناحية الفعلية مجلس اسلفه تكون سلطنة التشريعية مناطقة اندماج بالحاكم المدني، كما اسلفه ناهيك عن كونه مجلس معين.

من ابرز اسهامات مجلس الحكم هو الاعداد التشريع قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية

^(١) انشأ مجلس الحكم وفقاً للنخبة الانتقالية (العرب الشيعة ١٣ عضواً، السري، السنة ٥ اعضاء، الكرد ٥ اعضاء، التركمان عضو واحد، الكلد والاشوريين عضو واحد)

على صعيد مماثل انشأت مجالس المحافظات والاقضية والنواحي حيث بقيت تصاريح دورها وفقاً لأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالحكومات المحلية.

منحت هذه المجالس صلاحيات تسميمه وعزل رؤساء المجالس والدوائر باغلبية الثلثين وإدارة ثروتها المحلية.

في أيلول ٢٠٠٣ جرى تسميم العديد من الوزارات (الداخلية، الدفاع، الخارجية، الاتصالات، التعليم العالي... الخ)، التي أديرت آنذاك من قبل مستشارين أجانب مع موظفين عراقيين.

انتهت أعمال هذه ((الوزارة)) ومجلس الحكم وسلطة الحاكم المدني بصدر قرار مجلس الامن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٠٠٤ وجرى تشكيل الحكومة المؤقتة في ٢٠٠٤/٦/٢٨.

المرحلة الانتقالية:-

وأيده إنشاء النظام السياسي العراقي الجديد اثناء المرحلة الانتقالية الممتدة من ٢٠٠٤/٦/٣ - ٢٠٠٥/٦/٢٠. عند منح مجلس النواب ثقته لأول حكومة عراقية مشكلة على أساس الدستور الدائم. وأيده ذلك ثلاثة استحقاقات رئيسية:-

الأولى:- انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في ٢٠٠٥/١/٣٠

الثانية:- الاستفتاء على الدستور الدائم في ٢٠٠٥/١٠/١٥

الثالثة:- انتخابات مجلس النواب في ٢٠٠٥/١٢/١٥

على انرغم من طبيعة المرحلة الانتقالية التي اتسمت بتدحر الاوضاع الامنية والصعوبات اللوجستية والتقنية واكبر من ذلك السياسة التي اعاقت الاستحقاقات الديمقراطيّة.

اقليم الشعب العراقي بمسؤولية كبيرة وشخصية من اجل انجاز مهمات التحول من الانظمة الدكتاتورية وما اعقبها في مرحلة الاحتلال معياناً للوصول الى تأسيس النظام الديمقراطي التعددي الاتحادي المبني على الدستور واحترام الحقوق والحريات في ظل استكمال مقومات السيادة والوحدة الوطنية.

حكم اجراء هذه العمليات الانتخابية حزمة من القوانين والأنظمة اهمها:-

١. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية
 ٢. قانون الأحزاب والهيئات السياسية، الامر رقم ٩٧ لسلطة الائتلاف المؤقتة.
 ٣. قانون انتخاب مجلس النواب رقم (٦٦) الصادر في ٢٠٠٥/٩/١٢
 ٤. الدستور العراقي الدائم.
- لذلك سنستعرض باقتضاب تلك الاستحقاقات والقوانين تباعاً

أـ قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية:- في ٢٠٠٤/٣/٢٠ صدر هذا القانون وأصبح نافذاً بعد توقيع أعضاء مجلس الحكم العراقي عليه.

بعد هذا القانون هو الدستور المؤقت ل伊拉克 ما بعد ٢٠٠٣، وقد حدد السمات الرئيسية لمرحلة التحول وهي:-

١. مراحل عمل الحكومة المؤقتة والانتقالية.
٢. نظام الحكم.
٣. تركيبة الجماعة الوطنية ووظائفها.
٤. النظام الانتخابي والحقوق السياسية.

قسم الدستور المؤقت ((القانون الانتقالي)) عملية التحول الى مرحلتين:-

أـ الحكومة المؤقتة:- مارست هذه الحكومة أعمالها من ٢٠٠٤/٣/٢٠ ولغاية ٢٠٠٥/٤/٦، تشكلت هذه الحكومة وفقاً لعمليات تشاور - بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة بالتداول مع الأمم المتحدة، مارست هذه الحكومة مع هيئة الرئاسة (رئيس الجمهورية ونائبيه) السلطات التشريعية والتنفيذية بموجب قانون إدارة الدولة الانتقالية، رأس الحكومة د. اياد علاوي فيما تسلم رئاسة المجلس الرئاسي الشيخ غازى عجیل الياور.

خلال هذه المرحلة جرى تشكيل المجلس الوطني المؤقت في تموز ٢٠٠٤ بمثابة هيئة استشارية/رقابية، تالف من أعضاء مجلس الحكم المنحل وممثل الإقاليم والمحافظات والشخصيات المعروفة فبلغ عدد أعضاءه مائة عضواً.

بـ الحكومة الانتقالية المنتخبة من قبل الشعب واعقبت الحكومة السابقة، استمرت في إدارة السلطة حتى اجراء الانتخابات العامة بعد كتابة واقرار الدستور الدائم وتشكيل الحكومة الدائمة للبلاد في ٢٠٠٦/٥/٢٠.

اما مصطلح (الحكومة) فهي تعنى وفقاً لقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية تشمل كل من:-

- ١- السلطة التشريعية، وهي الجمعية الوطنية الانتقالية.
- ٢- السلطة التنفيذية، وهي مجلس الوزراء وهيئة الرئاسة
- ٣- السلطة القضائية

ان نظام الحكم هو جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، يقوم النظام الاتحادي فيه على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الانثنية او القومية او المذهب
لما كما نص على ان الاسلام دين الدولة الرسمي ومصدراً للتشريع وان العراق بلد متعدد القوميات يمثل الشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الامة العربية، كما اقر في الاسس التالية:-

- ١- مبدأ تعدد الجنسية
- ٢- ان تخضع القوات المسلحة للسيطرة المدنية للحكومة
- ٣- ان القضاء مستقل ولا يدار من قبل السلطة التنفيذية
- ٤- الاعتراف بحكومة اقليم كردستان في المناطق التي تدار من قبلها منذ ٢٠٠٣/٣/١٩، على ان تبقى حدود المحافظات الثمانية حشر دون تبديل خلال المرحلة الانتقالية
- ٥- لكل محافظة تشكيل مجالس المحافظة والبلدية والمحلية ولا يعزل من اعضاء اي من هذه المجالس الا بسلطة محكمة مختصة
- ٦- اقرت الفقرة ج من المادة "٥٣" عملية تشكيل الاقاليم ((يحق لمجموعة من المحافظات خارج اقليم كردستان لا تتجاوز الثلاثة فيما عدا بغداد وكركوك تشكيل اقاليم فيما بينها))
- ٧- نظراً لطبيعة النزاع حول كركوك من حيث تركيبتها القومية والدينية اشارت المادة (٥٨) ان لا يتخد اي اجراء الى حين اقامة احصاء سكاني شفاف بعد المصادقة على الدستور الدائم.
- ٨- يتم تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات، وان الاختصاصات الحصرية للحكومة الانتقالية الاتحادية هي:-

- ا- السياسة الخارجية
- ب- الامن الوطني
- ت- السياسة المالية
- ثـ- ادارة الثروات الطبيعية
- جـ- الجنسية والهجرة
- حـ- تنظيم سياسة الاتصالات

ان الامر التمريعي رقم ٩٧ ب تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ الصادر عن سلطة الانقلاف المؤقتة بعد فائز الاحزاب والهيئات السياسية المعتمدة حتى لأن في العراق.

يحدد هذا القانون أن حق الترشيع مناط فقط بالكيانات السياسية التي تحصل على الموافقة من المفروضة العليا المستقلة للاتخابات في العراق بعد استيفاء الشروط.

ان الكيانات وفقاً لهذا الامر هو ”(أى منظمة او حزب سياسي يتالف من ناخبيين يتضامنون على اساس الاراء والمفاهيم المشتركة وتمكين مندوبيهم من الترشح لمنصب عام، يقتربن بالمصادقة عليه من قبل المفوضية سواء اكان مؤلفاً من شخص واحد بمفرده او اكثر)

حدد القانون المحاذير التي يحضر على أساسها الكيانات السياسية أهليتها:-

- ١- عدم الارتباط او تكوين اي علاقة مع اية قوة مساعدة او ميليشيا او وحدة عسكرية.
 - ٢- عدم استلام اي تحويل (مالى) مباشر او غير مباشر من اي قوة مساعدة او ميليشيا.
 - ٣- عدم التحرىض على العنف وكثيراً ما يضر الآخرين على الكراهية او دعم الاذ هاب او ممارسته.

كذلك اشتهر طنظام رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ نظام تصديق البيانات السياسية بشرط
مالية

طبق هذا القانون على ثلاثة عمليات انتخابية أجريت في يوم واحد هو ٢٠٠٥/١/٣، هي انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات والمجلس الوطني لكردستان.

أولاً: الجمعية المدنية الانتقالية:-

أحرت انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في ٣٠/٥/٢٠٠٥ اعتماداً على أمر ملطة الانقلاب المؤقت رقم ٩٦ في ٦/٦/٢٠٠٤ وهو بمثابة (قانون الانتخاب) الذي ينص على ان يجري الانتخاب على اساس الاقتراع السري الحر والعام وال المباشر معتمداً نظام التمثيل النسبي وفقاً لخطام القائمة الانتخابية، واعتبار العراق (دائرة انتخابية واحدة) مع تخصيص نسبة ٢٥٪ على الاقل من مجموع المقاعد للنساء، وهي أعلى نسبة لتمثيل المرأة في برلمانات العالم . نظمت العملية الانتخابية من قبل المفوضية المسماة

شارك في هذه الانتخابات أكثر من ثمانية ملايين ونصف المليون ناخب وناخبة من أصل (١٤,٦) مليون ناخب مسجل، في حين بلغ عدد الكيانات السياسية المشاركة (٢٢٣) كياناً منها ٣٥ ائتلافاً و٤٨ مرشحاً مستقلاً، يتنافسون لنيل ٢٧٥ مقعداً للجمعية الوطنية.

يلاحظ ان محافظات الموصل، الانبار، صلاح الدين، كركوك، ومناطق من بغداد تدنت نسبة المشاركة فيها او قاطعت اسماً منها، لاسباب امنية (تهديدات ارهابية) او بسبب مواقف سياسية ودينية معارضة لشرعية العملية السياسية اذ ان مما سبب عدم التوازن في تركيبة المجلس من هذا المنطلق اعتبر بعض الباحثين ان اختلال الطابع التمثيلي للجمعية جعل منها اقرب الى كونها مجلس تأسيسي بالاضافة الى ان المهمة الاساسية المنشطة بهذه الجمعية هي كتابة الدستور الدائم، عقدت الجلسة الرسمية الاولى للجمعية في ٢٢/٣/٢٠٠٥، جرى انتخاب هيئة رئاسة الجمعية برئاسة د. حاتم الحسني.

وفي الجلسة المنعقدة في ٢٢/٣/٢٠٠٥ جرى انتخاب مجلس الرئاسة المكون من رئيس الجمهورية السيد جلال الطالبي ونائبه د. عادل عبد المهدي والشيخ غازى عجبل الياور.

في ٢٨/٣/٢٠٠٥ تم تسمية د. ابراهيم الاشقر الجعفرى رئيساً للوزراء بناء على ترشيح قائمة الائتلاف الموحد ولم يستطع الجعفرى انجاز التشكيلة الوزارية طيلة شهرين حتى تاريخ ٩/٥/٢٠٠٥ حيث اقرت تشكيلة وزارة غير مكتملة.

ثانياً. الاستفتاء على الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥:-

جرى الاستفتاء بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٥ واعلنت النتائج النهائية في ٢٥/١٠/٢٠٠٥ حيث اعتبر مشروع الدستور ناجحاً ومعتمداً وفقاً لما حدده قانون إدارة الدولة الانتقالية الفقرة (ب) من المادة (٦١) على:-

((يكون الاستفتاء العام ناجحاً وموهودة الدستور مصادقاً عليها عند موافقة أكثريّة الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثان الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر)).

شارك في الاستفتاء ٦٤,٦% من مجموع الناخبين العراقيين المسجلين، صوت منهم ٧٩% مويداً للدستور فيما صوت ضده ٢١% منهم.

فقد صوّت محافظتان بأكثر من ثلثي تأييدها برفض الدستور وهما محافظة الانبار حيث ايد الدستور ٣% فقط من ناخبيه وعارضه البقية، ومحافظة صلاح الدين حيث ايد الدستور ١٨% من ناخبيه فيما رفضه الآخرون.

ما محافظة تأييدها فقد وافق على الدستور ٤٥٪ من ناخبي تأييدها فيما رفضه أكثرية بلغت ٥٥٪ منهم.

بلغت تغييرات كبيرة في المشاركة الشعبية في عملية الاستفتاء على الدستور حيث ارتفعت نسبة المشاركة، لكن بمعدلات عالية هذه المرة لاسيما من المناطق التي قاطعت أو انخفضت المشاركة فيها في انتخابات الجمعية الوطنية، ونلاحظ تصاعداً هذه المشاركة بنسبة أعلى في انتخابات مجلس النواب لاحقاً.

ثالثاً- انتخابات مجلس النواب:-

جرى انتخابات بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٥، أقيمت هذه المرة وفقاً لقانون انتخابات جديد وضمنه الجمعية الوطنية برقم (١٦) في ٩/١٢/٢٠٠٥ يختلف هذا القانون عن سابقه باعتماده نظام الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات، ونص على توزيع ٢٣٠ مقعداً من أصل ٢٧٥ مقعداً في مجلس النواب على الدوائر الانتخابية للمحافظات وتوزيع ٤٥ مقعداً كمقاعد تعويضية ومقاعد وطنية.

التاريخ ١٠/٢/٢٠٠٦ أعلنت مفوضية الانتخابات النتائج المصدقية بعد النظر في طعون وشكوى وانتقادات والبت فيها.

امسكت انتخابات عن فوز ١٢ هيئة ميسانية وتحالفها بمقاعد مجلس النواب ابرزها على التوالي:-

أولاً:- الائتلاف العراقي الموحد ١٢٨ مقعداً.

ثانياً:- التحالف الكردستاني ٥٣ مقعداً.

ثالثاً:- جبهة التوافق العراقية ٤٤ مقعداً.

رابعاً:- القائمة العراقية الوطنية ٢٥ مقعداً.

خامساً:- الجبهة العراقية للحوار الوطني ١١ مقعداً.

سادساً:- الاتحاد الإسلامي الكردستاني ٥ مقاعد.

كما نال كل من الجبهة التركمانية العراقية والحركة الإيزدية من أجل الاصلاح والتقدم على مقعد واحد لكل منهم.

الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ :-

حدد هذا الدستور المبادئ الأساسية من أهمها:-

- م (١) جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مسندلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري ثقافي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن للوحدة العراق.
- م (٢) الإسلام دين الدولة الرسمي، ومصدر أساس للتشريع.
- م (٣) العراق بلد متعدد القوميات والآديان والمذاهب وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزם بميثاقها وهو جزء من العالم الإسلامي.
- م (٤) اللغة العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، كما يحق لبقية العراقيين التعلم بلغتهم الأم.
- م (٥) السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العلم المباشر وغير مؤسساته الدستورية.
- م (٦) يتم تداول السلطة سلبياً.
- م (٧) يحظر كل كيان أو نهج يبني العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي وبخاصة البغت الصدامي تحت أي مسمى كان ولا يجوز أن يكون ضمن التعذيبة السياسية في العراق.
- م (٩) تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، ولا تكون أداة في قمع الشعب ولا تتدخل في الشؤون السياسية.

نصت المادة (١٩) من الباب الثاني على:-
((القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون))

ونصت المادة (١٥) من الباب الخامس على:-
((يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لا مركزية وادارات محلية))

١- سلطات الحكومة الاتحادية:-

لم يعرف هذا الدستور بشكل محدد مصطلح (الحكومة) كما هو في الدستور المؤقت الذي سبقه، لذلك ذهب رأي مجموعة من شراح الدستور إلى أن الحكومة تفيد شمول كافة السلطات التنفيذية أو التشريعية والقضائية في هذا الدستور

ويستند هذا الرأي إلى أن السلطات الاتحادية المناظرة بالحكومة الاتحادية هي سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية كما في المادتين ٤٧ و ٣٦ من الدستور بالمقابل نص على

ان اختصاصات حكومة الاقليم يشمل كل ما تتطلبه ادارة الاقليم..... اخن الفقرة خامسا من المادة ١٢٦

~~ا- السلطة التنفيذية الاتحادية:- تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء~~

١- رئيس الجمهورية:-

يتخَبَ رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب بأغلبية الثلثين وفترة ولايته أربع سنوات أو بالأهاء مدة مجلس النواب ويجوز تجديد انتخاب الرئيس مرة ثانية فقط بمنح الرئيس صلاحيات رمزية وتشريعية، علماً ان مجلس الرئاسة قد حل محل رئيس الجمهورية في الدورة الأولى لمجلس النواب المبدأة عام ٢٠٠٢ ويُطبِق اختيار الرئيس في الدورات اللاحقة.

٢- مجلس الوزراء:-

يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة الناخبة الاكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء، ويتم التصويت بالإغلبية المطلقة على اسماء الوزراء والمنهج الوزاري المقدم من قبل رئيس الوزراء المكلف، لكي يحوز ثقة مجلس النواب.

~~صلاحيات رئيس الوزراء:-~~

١- المسؤول التنفيذي المباشر عن سياسة الدولة.

٢- القائد العام للقوات المسلحة.

٣- ادارة مجلس الوزراء واقالة الوزراء بعد موافقة مجلس النواب.

~~صلاحيات مجلس الوزراء:-~~

١- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة.

٢- اقتراح مشروعات القوانين واصدار الانظمة والتعليمات وفقاً لقانون.

٣- اد. مشروع الميزانية العامة.

~~ب- السلطة التشريعية الاتحادية:- وت تكون من:-~~

مجلس النواب ومجلس الاتحاد، ان اختصاصات مجلس النواب هي تشريعية رقابية،
اما مجلس الاتحاد فهو كلي من الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم وينظم ذلك
بنظام.

جـ- السلطة القضائية الاتحادية، وتقنون من:-

مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام وهيئة الامراف القضائي.

٢ـ اختصاصات الحكومة الاتحادية:- في مقدمتها الاختصاصات الحصرية اهمها:-

اولاً:- السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

ثانياً:- سياسة الامن الوطني.

ثالثاً:- السياسة المالية والنقدية والokinركية والموازنة العامة.

رابعاً:- الجنسية.

خامساً:- النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الاناقليات والمحافظات.

وافر الدستور على ان ماتم برد ضمن الاختصاصات الحصرية الاتحادية يعتبر من صلاحيات الاناقليات والمحافظات، اما الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاناقليات ف تكون الاولوية فيها لقانون الاناقليم في حالة الخلاف بينهما.

في هذا الاطار اقر الدستور اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليمياً اتحادياً كما ذكرنا على الية تكويں الاناقليم.

مراجعات دستورية:-

ان الدور المتصور لدستور العراق الدائم، هو صياغة عقد توافقي بين ارادات متعددة وهي الجماعات التي تشكل الشعب العراقي او كما سميت في هذا الدستور (مكونات الشعب العراقي).

ولعل التحدي الاهم في ما يتعلق بعملية صياغة الدستور هو هل يضمن الدستور الجديد سيرورة العملية الديمقراطية وتداول الحكم والفصل بين السلطات والتخلص من اعتماد المحاصصة الطائفية / القومية، باعتماد مبدأ المواطنة وبالتالي المساواة بين المواطنين.

لذلك فأن من بين القضايا موضوع الاختلاف والتباين بين الاطراف المختلفة هي:-

١ـ علاقه الدين بالدولة.

٢ـ الفيدرالية والامركزية ومشكلة كركوك وحقوق الاناقليات.

٣ـ توزيع الثروات والتصرف بعائداتها.

٤ـ تحديد هوية العراق وعلاقته بامتداده العربي.

من هنا طرح مجموعة من الباحثين والمختصين معالجات في الدستور بهدف تصويب بعض مبنية لاسيمما الخلافية او المحورية ذلك ان المادة (١٤١) اقرت اجراء التعديلات الضرورية خلال مدة محددة، من بين اهم المعالجات الدستورية:-

١- نصت المادة (٥) بأن السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، فالنص يصرح بأن الشعب مصدر السلطات والقانون هو واحد من هذه السلطات ممثلاً بالسلطة القضائية فالسيادة هي للشعب وليس للقانون.

٢- نصت المادة (٩)

١- تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزه الامنية من مكونات الشعب العراقي، والصواب هو رفع كلمة مكونات وابدلها بـ (ابناء او مواطنى) الشعب العراقي.

بـ- يحضر تكوين المليشيات العسكرية خارج اطار القوات المسلحة، والاذن القول داخل وخارج القوات المسلحة.

٣- نصت المادة (٢٩) فقرة

أ- على (الاسرة اساس المجتمع) والاصح ان يكون (الفرد اساس المجتمع والمواطن اسس الدولة)

٤- نصت المادة (٣٩) العراقيون احرار في الالتزام بأموالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون.

تعارض هذه المادة مع الحقوق والحریات المستحقة للمرأة بصفتها مواطنة، اضافة الى تكريس قوانین غير مدنية تعارض مع ابسط حقوق الانسان.

٥- تنص المادة (٩٢) على ان المحكمة الاتحادية العليا تتكون من عدد من القضاة وخبراء الفقه الاسلامي، والاعتراض هنا ان العضوية يجب ان تكون قضائية قانونية وتستعين بخبراء من بقية التخصصات بما فيهم القهاء لا ان يكونوا اعضاء فيها.

٦- المادة (١١١) وتنص على النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي واغفل ذكر بقية الثروات الطبيعية.

٧- المادة (١١٢) حددت مهمة الحكومة الاتحادية في وظيفة ادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية دون التطرق الى الحقول غير المكتشفة او غير المكتشفة.

٨- المادة (١١٥) التي أكدت على انه في حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات فيما يتصل بالصلاحيات المشتركة تكون الاولوية فيها للقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقاليم والصحيح ان يترك الحكم في تحديد الاولوية للمحكمة الاتحادية العليا.

وفي نفس السياق توسيع سلطة الأقاليم بشكل مفرط، ما جاء في المادة (١٢١) الفقرة - رابعاً - في تخصيص مكاتب الأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية والفقرة خامسًا حول حرس الأقاليم التي قد تفسر بأنها تعنى (جيش الأقاليم) وكان الأخرى الاكتفاء بـ (قوى الأمن الداخلي للأقاليم) كالشرطة والأمن فقط.

حكومة الوحدة الوطنية

بعد إقرار الدستور العراقي الدائم، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات النيابية، بدا الإعلان عن حراك سياسي فاعل لتشكيل أول حكومة عراقية منتخبة وفقاً لدستور دائم منذ قرابة النصف قرن.

من هنا برزت إشكالية تعرّض التشكيل، فهل يعتمد في تأليف الحكومة على الاستحقاق الانتخابي أم الاستحقاق الوطني؟ بمعنى حكومة الأغلبية البرلمانية أم حكومة الوحدة الوطنية؟

فما هي حكومة الوحدة الوطنية؟

هي الحكومة التي تشارك فيها طيفاً واسعاً من الكتل الفائزه بالأكثرية في البرلمان، ذلك أن الأعراف الديمقراطية في العالم تقضي بأن من يحصل على نصف المقاعد زائد واحد (الأغلبية المطلقة).

بإمكانه تشكيل الحكومة، أما في الحالات الاستثنائية أو التحوّلات الكبرى في حياة الشعوب فعادة ما يسعون إلى حكومة أوسع من حكومة الأقلية البرلمانية وهي ما تعرف بـ حكومة الوحدة الوطنية أو الإنقاذ الوطني.

إن من النتائج التي افضت إليها الانتخابات النيابية في العراق أن أي من القوى السياسية لا يمتلك الأقلية لتشكيل حكومة بمفردها وبالتالي لا بد أن تكون الحكومة ائتلافية بين قوتين أو أكثر وهذا بحد ذاته يضع أحد الأسس لمشروع حكومة الوحدة الوطنية.

تمخض الحراك السياسي عن تأليف تشكيلة وزارية برئاسة السيد نوري كامل المالكي حازت على ثقة مجلس النواب في ٢٠٠٦/٥/٢٠ بعد أن تمت الموافقة على برنامج الحكومة تحت اسم حكومة الوحدة الوطنية، من أهم المبادئ التي وردت في برنامجهما هي:-

١. تعتمد الحكومة على أساس مبدأ المشاركة وتمثيل المكونات العراقية اعتماداً على أسس الاستحقاق الانتخابي ومقتضيات المصلحة الوطنية.
٢. اعتماد سياسة الحوار الوطني وتوسيع الاشتراك في العملية السياسية.
٣. العمل وفق الدستور او اية تعديلات لاحقة بموجب المادة ١٤١.
٤. التعامل مع وجود قوات متعددة الجنسيات في اطار القرار ١٥٤٦ باستكمال القوات المسلحة والاسراع بنقل المسؤوليات الامنية الى السلطات العراقية.
٥. تعزيز الدور الاساسي للاقاليم منذ تشكيلها ومحالن المحافظات.
٦. تلزم الحكومة بتنفيذ المادة ١٤٢ من الدستور بالمراحل الثلاثة التطبيع والاحصاء والاستفتاء في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها.
٧. تطبيق قانون ٩١ المتعلقة بال مليشيات.

كما اكذ البرنامج على ترسیخ دولة القانون والمؤسسات وتحفيز دور المرأة في بناء المجتمع والدولة وتأكيد اعادة الاعمار وتشجيع الاستثمار وانتهاج علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي. ثم طرحت الحكومة مشروع المصلحة الوطنية في ٢٠٠٥/٦/٢٥، من اهم فقراته:-

١. تشكيل هيئة وطنية عليها باسم (الهيئة الوطنية لمشروع المصلحة والحوار الوطني) من ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطني وممثلون عن القوائم البرلمانية وشخصيات مستقلة وممثلون عن المرجعيات الدينية والعشائر.
٢. تشكيل مجلس المصالحة في المحافظات وعقد مؤتمرات لمختلف الشرائح وفق مبادئ حكومة الوحدة الوطنية.

الا ان تعذر تحقيق الاجماع الحكومي والسياسي يهدف دفع عجلة الحكومة الى الامام وتخفيف حدة الاحتقانات السياسية والامنية ادى الى تعليق وانسحاب عدة كتل برلمانية من الوزارة.

ففي اب/٢٠٠٧ النسبت كثنتي جبهة التوافق والقائمة العراقية من الوزارة في حين كانت الكتلة الصدرية تروم لذلك.

- بالنسبة لتوافق التي تمتلك خمس وزارات ومنصب نائب رئيس الوزراء اعلنت ان الحكومة لم تقض اي من مطالبيها ومن اهمها:-
١. اعطاء صلاحيات اكبر في القرار السياسي والامني.
 ٢. اطلاق سراح المعتقلين.
 ٣. تعديل قانون اجرئات البعث.
 ٤. تشرع قانون لحل الميليشيات وعدم دمجها في الجهة العسكرية والامنية.

اما القائمة العراقية التي تمتلك ٥ مقاعد وزارية في الحكومة فكانت لهم مطالبيها:-

١. وقف المظاهر ذات الابعاد الطائفية والجهوية ومنها هيئة التوازن.
٢. العمل بجدية على المصالحة الوطنية.
٣. منع تدخلات دول الجوار.
٤. وضع خطة لاعادة المهرجين قسراً داخل العراق وخارجها.

في حين أعلنت الكتلة الصدرية قرارها النهائي بالانسحاب من الحكومة في مارس/٢٠٠٧، كان السبب الرئيسي المعلن من قبلها هو رفض رئيس الحكومة نوري المالكي لاعلان جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية من العراق.

رغمماً من ذلك دافع رئيس الحكومة نوري المالكي عن انجازات حكومته في كلمة امام البرلمان بمناسبة مرور عام على قيام حكومته، من اهم الايجابيات التي اوردها:-

١. تراجع إحسان العنف في بغداد ومحيطها بنسبة ٧٥٪ بعد تطبيق الحسنة الامنية (خطة فرض القانون) المدعومة من قبل قوات الائتلاف.
٢. توقف عمليات القتل والتغيير الطائفي في اغلب المناطق بنسبة عالية.
٣. ان اكثر من (٤٠٠) الف مسلح انسقوا عن تنظيم القاعدة وهم يتدرّبون حالياً في معسكرات امنية عراقية لانضمام للجيش والشرطة.
٤. ان حوالي ٢٧,٥٠٠ الف من ابناء العشائر تطوعوا للمحاربة القاعدة في مناطقهم.
٥. بذلك فان حكومته حالت دون انزلاق العراق الى هاوية الحرب الاهلية.

وفي الاونة الأخيرة تجحت الحكومة في إقرار قانوني العفو العام والمساءلة والعدالة بدلاً عن اجتثاث البغث، حيث تلبي جانب من مطالب الكتلة البرلمانية.

الا ان الشلل الذي أصاب الحكومة بعد انسحاب هذه الكتلة ادى الى طرح رئيس الوزراء ليديل حكومة الاكثرية عوضاً عن حكومة الوحدة الوطنية.

في هذا المسعي جرى توقيع الاتفاق الرباعي بين حزب الدعوة الإسلامية /جناح المالكي والمجلس الإسلامي والحزبين الكرديين، من اجل اخراج العملية السياسية من حالة الجمود والشلل وتكون مقدمة من وجهاً نظر اقطاب التحالف الرباعي لافتتاح على القوى الأخرى عن طريق التوسيع لجعله اتفاق خماسي أو سداسي في حال انضمام الحزب الإسلامي والقائمة العراقي التي يجري التداول معهما.

اجمالاً لما تقدم، فإن التشاور والمباحثات بين مختلف الفرقاء في الساحة السياسية افضى إلى خيارين للخروج من الأزمة الحكومية هما:-